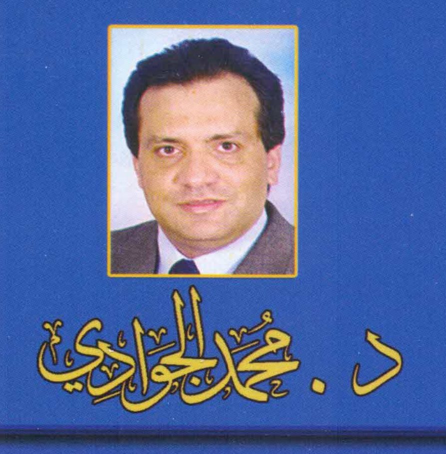


د. محمد الجوادي

الإصلاح الجامعي

الجودة من أجل البقاء







هذا الكتاب

كان هذا الكتاب قد وصل إلى المرحلة النهائية للنشر منذ عشر سنوات، لكنه لم ينشر واحتفظت به على هذا النحو الذى يراه القارئ اليوم.

ومع أنى كتبت دراسات أخرى ومقالات أخرى فى شئون الجامعات والتعليم العالى فى العقد الماضى فإنى آثرت أن أحتفظ لهذا الكتاب بكيانه الذى كان عليه فى ذلك الوقت بعيدا عن صيحات التجديد فى النسيج والتفصيل والتجهيز، ذلك أنى تصورته بمثابة الفكرة التى لا يجوز تجاوزها لأن الزمن نفسه لم يتجاوزها، ذلك أننا قصرنا فى الأخذ بما كان ينبغى عَلينا أن نعنى به، ومن ثم تفاقمت بعض المشكلات وبقى بعضها من دون حل ووصلنا إلى حالة من حالات اللاعودة فى بعضها واللاعلاج فى بعضها الثانى واللاشفاء فى بعضها الثالث وإن كان بعضها قد وقف عند حدود الإزمان أى المرض المزمن والحالة المزمنة فحسب.

كتبت فصول هذا الكتاب ما بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ وكان ظنى فى ذلك الوقت أن بالإمكان أن نطور الكيان الجامعى على نحو يكفل له الرفعة بعيدا عن إقحام عناصر الربح والخسارة المادية عليه، ولم أكن واهما ولا متوهما لكن مسار التاريخ دفع بالأمور إلى محبى الأوهام، وبقيت طيلة السنوات الماضية أرنو إلى مستقبل يستشرف تجربة فرنسا وأخواتها فى مجانية التعليم الجامعى وانفتاحه وحريته وانضباطه، ولا أزال آمل أن يتحقق هذا الأمل الذى تحقق من قبل على مدى ألف عام من خلال جامعتنا الكبرى العريقة الأزهر الشريف.

الإصلاح الجامعي

الجودة من أجل البقاء

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه ـ ميدان ألف مسكن ـ مصر الجديدة

تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ ـ ٢٦٣٧٤٢٧٣

٠١٠٠١٦٣٣٧١٨

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

الإصلاح الجامعي

الجودة من أجل البقاء



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.
الإصلاح الجامعى: الجودة من أجل البقاء/ محمد الجوادى.
ط١. ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.
١٦٨ص؛ ٢٤سم.
تدمك 978-977-701-135-8
١ ـ الإصلاح التعليمى.
٢ ـ التعليم الجامعى.
أ ـ العنوان ٣٧٩,١٥

رقم الإيداع ٢٥٨٥٥/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 135 - 8

إهـــداء

إلى الصديقين الكريمين

الدكتور عبد الحكيم سليم

الدكتور خالد عبد السلام

المحتويات

الباب الرابع
الدراسات العليا وواجهة الجامعة

الباب الخامس
أزمات إطارية

الباب السادس
إشكاليات اختيار القيادات الجامعية

الباب السابع

الجامعة مؤسسة ذات مجالس

الباب الثامن

من النمطية إلى التعددية

الباب التاسع

الأمراض الجامعية المزمنة

الباب العاشر

تأملات هيكلية فى تاريخ الجامعة غير المكتوب

هذا الكتاب

كان هذا الكتاب قد وصل إلى المرحلة النهائية للنشر منذ عشر سنوات، لكنه لم ينشر واحتفظت به على هذا النحو الذى يراه القارئ اليوم.

ومع أنى كتبت دراسات أخرى ومقالات أخرى فى شؤون الجامعات والتعليم العالى فى العقد الماضى فإنى آثرت أن أحتفظ لهذا الكتاب بكيانه الذى كان عليه فى ذلك الوقت بعيدا عن صيحات التجديد فى النسيج والتفصيل والتجهيز، ذلك أنى تصورته بمثابة الفكرة التى لا يجوز تجاوزها لأن الزمن نفسه لم يتجاوزها، ذلك أننا قصرنا فى الأخذ بها كان ينبغى علينا أن نعنى به، ومن ثم تفاقمت بعض المشكلات وبقى بعضها من دون حل ووصلنا إلى حالة من حالات اللاعودة فى بعضها واللاعلاج فى بعضها الثانى واللاشفاء فى بعضها الثالث وإن كان بعضها قد وقف عند حدود الإزمان أى المرض المزمن والحالة المزمنة فحسب.

كتبت فصول هذا الكتاب ما بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ وكان ظنى فى ذلك الوقت أن بالإمكان أن نطور الكيان الجامعى على نحو يكفل له الرفعة بعيدا عن إقحام عناصر الربح والخسارة المادية عليه، ولم أكن واهما ولا متوهما لكن مسار التاريخ دفع بالأمور إلى محبى الأوهام، وبقيت طيلة السنوات الماضية أرنو إلى مستقبل يستشرف تجربة فرنسا وأخواتها فى مجانية التعليم الجامعى وانفتاحه وحريته وانضباطه، ولا أزال آمل أن يتحقق هذا الأمل الذى تحقق من قبل على مدى ألف عام من خلال جامعتنا الكبرى العريقة الأزهر الشريف.

كنت أؤمن بالمؤسسة ودورها ولا أزال أؤمن بدورها وبقدرتها عليه.

كنت أؤمن بالدولة وواجبها ولاأزال أؤمن بواجبها وبإمكانية قيامها به.

كنت أرى بعض المفاهيم تحتاج إلى ضبط كما كنت أرى بعضها الآخر يحتاج إلى استبدال تام.

صدر كتابى «مستقبل الجامعة المصرية» فى ٢٠٠٠ واستقبل استقبالا حسنا، وأخذت الدولة بالتدريج بكثير مما احتواه، وأخذت بعد ذلك بكثير مما يتوافق مع ما فى كتابنا هذا من رؤية وفكر، والحق أنى كنت قادرا من خلال أكثر من موقع من مواقع التأثير على أن أنتصر لأفكارى وأدفعها إلى مواقع التنفيذ، وما أظننى قصرت.

كتبت فصول هذا الكتاب فى عهد وزير واحد للتعليم العالى هو الدكتور مفيد شهاب الذى

تولى هذه الوزارة ما بين يوليو ١٩٩٧ و٢٠٠٤، وفى فصول هذا الكتاب إشارات كثيرة إلى جهوده وتفهمه، ومبادراته وقراراته.

ومن الإنصاف للدولة والجامعة والمجتمع أن أذكر أن كثيرا من الأفكار التى عرضتها فى الكتابين وفى غيرهما من رسائل العرض والطرح والاقتراح قد تم استيعابها بطريقة أو أخرى وقد تم تأسيس مجلس الجامعات الخاصة ومجلس مراكز البحث العلمى، كما تم العمل فى توجهات العناية بالجودة فى الجامعات الخاصة لكن الذى يقلقنى هو تحول مسؤولية الإصلاح والتجويد إلى مؤسسات جامدة على نحو ما حدث فى لجان الجودة وإداراتها وفعالياتها. كما يقلقنى العناية بالأشكال بأكثر من العناية بالمضمون، ويقلقنى ثالثًا الانحياز للمجموع على حين ينبغى أن تنحاز الجامعات للتفوق لا للمجموع.

وفى كل الأحول فإن الجامعة فى البداية والنهاية جزء من الوجدان الذى يشمل معها التربية والثقافة والعلوم والبحث العلمى والفنون والتراث الوطنى والإنسانى ولا أظننى قصرت فى بيان العلاقات المثلى للجامعة بهذه الأمور من خلال كتبى الأخرى.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى ، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو -جلّ جلاله- الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى -بالطبع وبالتأكيد- كثيرة ومتواترة ومتنامية فله -سبحانه وتعالى- وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى

فبراير ٢٠١٣

الباب الأول

استهلالات الإصلاح الجامعى

الفصل الأول

تشجيع التمايز المثمر فى الجامعات المصرية

(١)

من حسن حظ الوطن أن قياداتنا الجامعية فى مجموعها ، لا تزال تدرك مدى الفوائد التى يحققها الاختلاف فى الأنماط التعليمية والتربوية، ومدى ما يمكن لهذا الاختلاف أن يثمر من تعدد فى مناهج التفكير وأساليب التناول للعلوم والآداب المختلفة، بل وللمشكلات التى يعنى البحث العلمى بحلها والتصدى لها.

وقد كان الأمل معقودًا على أن تكون هناك مدارس متعددة بتعدد الجامعات والكليات الجامعية، لولا ماحدث من زيادة الروابط وأواصر القربى بين جامعاتنا التى شهدت نشأتها ونموها عمليات تزاوج داخلى استمرت ثم ازدهرت ثم طغت حتى أصبحت أغلبية أعضاء هيئات التدريس فى كل جامعاتنا من أبنائها، مع تضاؤل وانعدام فرص التطعيم التى لابد منها لكل كيان علمى.

وفى رأيى المتواضع أن من أول أولويات إصلاح الجامعات المصرية توجيه العناية الفائقة نحو هدف قد يبدو غريبا بعض الشىء، وهو تشجيع التمايز فى الجامعات المصرية، وفى هذا الصدد يجدر بنا أن ننتبه إلى أهمية الأخذ دائما بأكثر من أسلوب من الأساليب الجامعية والتربوية، وبخاصة أن جامعاتنا قد نجحت فيما مضى فى ضرب أمثلة واضحة على إمكانية تحقيق التمايز المثمر فى مناهجها الدراسية وأقسامها العلمية.

(٢)

وسأضرب مثلا على هذا التمايز والاختلاف بأحد النماذج التى يمكن لنا من خلالها ترسيخ الاعتزاز بقدرتنا على الاختلاف، وفى الوقت ذاته يمكن لنا تنحية الاندهاش والعجب من هذا

الاختلاف إلى المحل الثانى، ولن يتحقق تقديم الاعتزاز والإعجاب على الاندهاش والعجب إلا بإقرارنا لمبدإ التنوع واحترامنا له من خلال وجود المؤسسة التى تضم الجميع وتعترف بالأسلوبين، أو بما هو أكثر من أسلوب.. أو بعبارة أخرى أن تنشأ روح مؤسسية تعترف بأكثر من طريق للتأهيل، وبأكثر من أسلوب للممارسة مع حفظ حدود دنيا كفيلة بتوافق الأساليب الجامعية واتساقها فى الوطن الواحد ذى المظلة الواحدة.

(٣)

أما المثل الذى أحب أن أضربه فيتعلق بدراسة الأمراض العصبية والنفسية، فعلى حين أن هناك مدرسة مصرية (فى جامعة بارزة) لا تزال مصممة على أن تضم الدراستين فى مقرر واحد، سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه، أو على مستوى مجلس القسم نفسه، فإننا نجد مدرسة أخرى فى الجامعات الأخرى وقد فصلت الدراستين، وأصبح هناك ماجستير للأمراض النفسية وماجستير للأمراض العصبية، كما أصبحت هناك دكتوراه للأمراض العصبية، ودكتوراه للأمراض النفسية.

وواقع الأمر أن كلا المدرستين على صواب، ولا تفتقد أى منهما للمبررات التى تؤكد صحة وجهة نظرها، فالذين يصرون على الجمع بين الدراستين ينطلقون من حقيقة لا تقبل الجدل، وهى أن الجهاز الإنسانى العضوى المعنى بالوظيفتين العصبية والنفسية جهاز واحد، والذين يصرون على الفصل ينطلقون من حقيقة واقعة تتمثل فى فصل مرضى الأمراض العصبية عن الأمراض النفسية على مستوى أسرة المستشفيات والأقسام الإكلينيكية، ولا تنكر مدرسة من المدرستين صواب وجهة نظر المدرسة الأخرى.

كما أن من حسن الحظ أن أحدًا من أصحاب الدعوات المنادية بالتوحيد والتنظيم لم يفرض فكرة ضرورة التماثل التام فيما يتعلق بهذا الشأن، بل إن من حسن الحظ أن قانون الجامعات نفسه قد أتاح الفرصة لمثل هذا التباين عندما أناط مسؤولية اقتراح وإنشاء الأقسام العلمية الجديدة بمجالس الأقسام العلمية، ثم مجالس الكليات، ثم مجالس الجامعات، ثم المجلس الأعلى للجامعات.

(٤)

ومن ثم يمكن النظر إلى وجود مدرستين علميتين مصريتين مختلفتين فى التأهيل العلمى

لطب الأمراض العصبية والنفسية على أنه أمر إيجابى يستحق الفخر قبل أن يكون ـ كما أراد البعض تصويره على أنه أمر سلبى – مدعاة للعجب، ولكن الأمر مع هذا يظل بحاجة بالطبع إلى قدر مستمر من التنسيق على مستوى مجالس التخصصات الجامعية.

ومن هذا المنطلق يمكن لنا أن نتأمل مدى ما يمكن لنا أن نحققه فى الفترة القادمة فى إحدى القضايا الجامعية المهمة التى يثور النقاش حولها من حين لآخر ، وهى قضية التفكير فى العودة إلى الأسلوب التتابعى فى كليات التربية، وهو الأسلوب الذى أخذنا به فى الخمسينيات وتخرج تبعًا له أساتذتنا الأفاضل الذين علمونا وهذبونا وربونا، وقد درسوا دبلوم معهد التربية العالى بعد تخرجهم فى كليات الآداب والعلوم ودار العلوم واللغة العربية والزراعة والفنون الجميلة والفنون التطبيقية وغيرها من الكليات الجامعية والأزهرية، وكان هؤلاء يتمتعون بقدرات علمية وتربوية عالية ومتميزة، فضلًا على أن دافعهم لدراسة التربية وعلومها كان دافعًا صادقًا ومخلصًا.

(٥)

ومع اقتناعى التام بأن هذا هو الأسلوب الأمثل عمليًّا وعلميًّا وتربويًّا فإنى أعتقد أن فى وسعنا أن نأخذ فى الوقت ذاته بالأسلوب الآخر وهو المتبع حاليًّا والذى يقوم على دراسة العلوم والآداب المختلفة فى كلية التربية جنبًا إلى جنب مع المواد التربوية.

وفضلًا على أهمية وجود الأسلوبين معًا من أجل المستقبل، فإن واقع الأمر يكاد يدفعنا إلى هذا المبدأ السامح بوجود الأسلوبين معًا.

فبعض كليات التربية تحفل بل تتكدس بأعضاء هيئات التدريس فى العلوم والآداب المختلفة، بل وتسمح لوائحها بوجود هذه الأقسام جنبًا إلى جنب مع الأقسام التربوية (وفى مقدمة هذه الكليات كلية التربية فى جامعة عين شمس، والشعبة التربوية فى كلية البنات).

ومن ناحية أخرى فإن بعض كليات التربية الأخرى لا تضم الأقسام الجامعية، معتمدة على كليات الآداب والعلوم.

وهكذا يشجع الأمر الواقع نفسه على أن تأخذ كلية تربية عين شمس بالأسلوب السائد حاليا، وأن تأخذ الكليات الأخرى بالأسلوب التتابعى مع وضوح هذا على مستوى شهادات التخرج، ومع العودة إلى المبدإ الإدارى القديم الذى يعطى أفضلية مادية وأقدمية أدبية للمتخرجين فى ظل النظام التتابعى تعويضًا لهم وتقديرًا.

الفصل الثانى

معايير موضوعية لإنشاء الكليات الجديدة

(١)

منذ صدور قانون الجامعات الخاصة وقد تكاثرت طلبات إنشاء هذه الجامعات حتى اختارت الدولة فى ١٩٩٦ أربعة مشروعات من هذه المشاريع المتقدمة وأقرتها، وأصبحت هذه المشروعات بمثابة الجامعات الخاصة الأربع المعروفة.

قبل هذا كان قد جرى تفعيل النص الخاص بإنشاء المعاهد العليا الخاصة من خلال جمعيات، وأنشئت مجموعة كبيرة من هذه المعاهد، كما أنشئت من أجلها مجموعة أخرى من الجمعيات الهادفة إلى إنشاء معاهد، وذلك من أجل ألا يطغى نظام الملكية الفردية على هذه المؤسسات التعليمية المهمة، وربما من أجل ألا يوجد من الأساس إقرار لمبدإ الملكية الفردية فى مثل هذا النشاط.

وقد واكبت هذه الحركة حركة تشييدية موازية مكنت هذه المؤسسات التعليمية (المعاهد أو الجامعات) من الحصول على مبانٍ لائقة إلى حد ما للعملية التعليمية، وإن لم تكن من ناحية أخرى قد استوفت الحدود المعقولة (ولا نقول القصوى ولا نقول الدنيا) من الجمال والجلال اللائقين بالمؤسسات التعليمية.

وعلى الرغم من أن الاشتراطات الهندسية القانونية قد أقرت مبدأ المساحات الخضراء والملاعب وساحات الأنشطة، إلا أن الارتفاع المبالغ فيه فى أسعار الأراضى لم يكن غائبا عن تقدير اللجان المختصة بمنح التراخيص، ومن ثم تكررت فى مبانى المؤسسات التعليمية الجديدة كثير من العيوب القاتلة التى تعانى منها المؤسسات التعليمية العامة التى أنشئت على

مدى نصف قرن، وأصبح فى حكم المستحيل أن يتم التفكير فى حرم جامعى من طراز الحرم الخاص بجامعة القاهرة، أو فى مدينة جامعية متكاملة على نحو ما هو موجود فى أسيوط..

ومع هذا فإن من مزايا فترات الركود العقارى والتجارى أنها تتيح الفرصة للتجويد فى المبانى والمؤسسات الخاصة بوظائف متميزة، ومن ثم فإننا لا نزال نؤمل الخير فيما يتعلق بمستقبل الأبنية الجامعية والتعليمية على حد سواء.

(٢)

على أن التفكير فى الاشتراطات الخاصة لنشأة الكليات والمعاهد العليا الجديدة ينبغى أن يتطور على مستوى التشريع ليمتد إلى صميم العملية الجامعية من حيث توافر أعضاء هيئة التدريس، والأدوات التعليمية المساعدة على تحقيق إنجاز تعليمى جامعى لكل طالب يتلقى علمه ويحصل على شهادته من هذه المؤسسات الجديدة. بل إن الأمر يقتضى من ناحية أخرى إعادة تقييم المؤسسات التعليمية القائمة للتأكد من توافر هذه الاشتراطات المنطقية فيها، وينطبق هذا على المؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.

وفى هذا الصدد فإن هناك مجموعة من المعايير الأساسية التى لا ينبغى التفريط فيها بعد هذه الفترة الانتقالية التى عشناها على مدى السنوات الماضية.

(٣)

فيما يتعلق بهيئات التدريس أولا، لا ينبغى السماح لا بنشأة مؤسسة تعليمية جديدة ولا باستمرار مؤسسة تعليمية قائمة إلا إذا كانت قد استوفت ثمانين فى المائة على الأقل من نصاب أعضاء هيئة التدريس المفترض وجودهم لإنجاز العملية التعليمية. وعلى سبيل المثال فإذا كانت هناك كلية معنية بتدريس علوم الإدارة على مدى أربع سنوات لألف طالب فى كل دفعة، فإن هذا يقتضى وجود خمسة أقسام فى كل دفعة بطاقة تدريسية تصل إلى ٤٨٠ ساعة أسبوعيًا، وهو ما يستلزم وجود أربعين من أعضاء هيئة التدريس ما بين أستاذ وأستاذ مساعد ومدرس، ومن ثم فلا ينبغى إعادة الترخيص أو تجديد الترخيص أو منحه من الأساس مادام مجموع عدد

أعضاء هيئة التدريس المعينين لم يصل إلى اثنين وثلاثين عضوا، وهو ما يمثل ثمانين فى المائة من الطاقة البشرية المفروض وجودها.

(٤)

على هذا النحو يمكن مراجعة الأوضاع القائمة، كما يمكن فى الوقت ذاته وضع أطر شفافة لسياسة منح التراخيص، وبحيث تقدم المؤسسة التعليمية الجديدة أيا كان وضعها القانونى قائمة أعضاء هيئة التدريس المعينين مع كل طلب لإعادة أو تجديد الترخيص، على نحو ما تتقدم الأحزاب بأسماء مؤسسيها وتعلن فى الصحف وتعرض على المدعى الاشتراكى.

وينطبق هذا كما ذكرنا على الكليات القائمة بما فيها كليات الجامعات الحكومية، فيصبح من غير الجائز أن تقرر مجالس الجامعات زيادة أعداد المقبولين فى السنة التالية من دون أن تضع فى حسبانها عدد أعضاء هيئة التدريس المتوفرين بالفعل، وإذا حدث ـ على سبيل المثال ـ أن كان الموجود من أعضاء هيئات تدريس لا يتجاوز خمسين فى المائة مما هو مفترض وجوده، فلا يجوز عندئذ قبول أكثر من خمسين فى المائة مما هو مفترض قبوله.. وهكذا.

ومثل هذا التشريع هو وحده الكفيل بتحقيق إعادة توزيع وانتشار أعضاء هيئات التدريس، ومن ثم القضاء على ظاهرة الكليات القزمية والأقسام العلمية القزمية التى تعانى من نقص حاد فى عدد أعضاء هيئات التدريس، والأخرى التى تقوم سياستها منذ أمد بعيد على الانتدابات واسعة المدى.

(٥)

و يمكن النظر بنفس المنهاج إلى الخدمات التعليمية الموازية، ووضع معايير رقمية لها، فلا يمكن الترخيص بكلية لا تحتوى مكتبتها العامة على أقل من ربع مليون كتاب.

وإذا جاز أننا أهملنا فى مثل هذا الجانب الحيوى وابتعدنا إلى حدود خطرة عن جوهر الحقيقة فيه، فلنأخذ الأمر بصورة تدريجية تؤجل تنفيذ هذا الشرط إلى ما بعد خمسة أعوام على أقصى تقدير ، وتشترط فى المرحلة الانتقالية الممتدة منذ الآن وحتى التاريخ القريب المحدد ألا يقل هذا الرقم عن مائة وخمسين ألفًا من الكتب.

ولا بد من أن تكون مساحات الاطلاع فى مكتبة الطالب كفيلة بإتاحة الاطلاع لعشرة فى المائة من مجموع الطلاب فى وقت واحد، وذلك بحسبان مساحة نصف متر مربع لكل طالب من هؤلاء على سبيل المثال، فضلا على توافر الكراسى والمناضد ووسائل الإضاءة ووسائل التصوير بأسعار طلابية، وأن تتاح المكتبة طيلة أيام الدراسة وعلى امتداد اليوم كله، وأن يسمح فيها بالاستعارة الخارجية، وأن تتوافر فيها أربعون نسخة جديدة من كل كتاب جامعى فى كل عام لكل ألف من الطلاب لتغطية حاجة من يفتقدون الكتاب (أى بنسبة أربعة فى المائة، وهى نسبة معقولة كحد أدنى).. وهكذا.

(٦)

من ناحية ثالثة فإن برامج النشاط الجامعى المعدة مسبقًا لا يجوز أن تخلو من:

- عشر ندوات عامة على مستوى العام.
- ومن معرض للكتاب الثقافى.
- ومن فرقة للمسرح الجامعى يتم التعاقد لها مع المخرج مع تحديد قائمة من نصوص مسرحية لا يقل عددها عن عشرة تكون نصوصها الأصلية متاحة فى مكتبة الكلية.

ولابد أن يشمل النشاط الجامعى فى كل كلية أيضا:

- دورات رياضية فى ثلاث لعبات على الأقل على كأس الكلية أو المعهد.
- معسكرًا للجوالة.
- الوسائل الكفيلة بتحقيق تمثيل مشرف وحقيقى فى أسبوع شباب الجامعة.
- برنامجًا للرحلات العلمية والثقافية يتيح لكل طالب الاشتراك فى رحلتين على الأقل ضمن برنامج سنوى على مدى كل أيام العطلات السنوية مع التعاقد المبكر مع شركة سياحة أو شركة نقل جماعى على الأقل من أجل تأمين نقل الطلاب المشاركين فى الرحلات من مقر الكلية والعودة بهم إليها صباح كل يوم جمعة، وفى حضور الإخصائيين الاجتماعيين أو الرياضيين أو الثقافيين الذين يكفل وجودهم تحويل كل نشاط شبابى

أرعن إلى نشاط تربوى حقيقى، أو بعبارتى المفضلة تحويل كل ما يمكن أن يكون عبثا فحسب إلى لعب ذى أصول ومبادئ وغاية وهدف ونتيجة.

(٧)

ومن ناحية رابعة فإن العناية بسجلات القيد والخريجين وبأرشيف الامتحانات وجداول الدراسة تحتاج هى الأخرى إلى نماذج مكتبية وأدلة عمل كفيلة بتحقيق ما يسمى فى علوم الإدارة بالانضباط فى إمساك الدفاتر، ولا يمكن أن تمضى الأمور فى المؤسسات التعليمية من دون توجيه عناية إلى ربط الخريجين بمؤسستهم التعليمية وإتاحة الفرصة لهم لدعمها مهما كان هذا الدعم متواضعًا، والإفادة من آرائهم على نحو ما تفعل كل مؤسسة فى تعاملها مع الذين يتلقون خدماتها.

■ ■ ■

الفصل الثالث

ضرورة انتقال الجامعات إلى مواقع أرحب

(١)

ثمة ملاحظة مهمة يدركها كل المرتبطين بالجامعة أساتذة وطلابا وأولياء أمور، وهى أن معظم كلياتنا الجامعية أصبحت الآن فى مواقع غير مناسبة لها من حيث المساحة، ومن حيث الموقع، بل ومن حيث الحاجة إليها، ومع أن فكرة توحيد الأحرام الجامعية (جمع حرم) تهدف فى المقام الأول إلى الإفادة من الخدمات الجامعية العمومية والمجمعة كالمكتبات الجامعية، أو قاعات الاحتفالات، وملاعب الجامعة، والأقسام الجامعية المشتركة التى تتولى تدريس نفس العلم لأكثر من كلية، مستعينة بمعامل متخصصة ليس من الحكمة تكرار وجودها فى كل كلية، وبخاصة مع ارتفاع تكلفة إنشائها، مع هذا كله فإن أغلب الأحرام الجامعية القائمة تفتقد إلى مثل هذه المقومات التى تمثل العنصر الأول فى فرض بقائها وأولوية تواجد الكليات المختلفة داخلها.

وليس من شك أن كثيرا من العوامل المتباينة قد ساعدت على وصول الوضع إلى ما وصل إليه الآن، ولم يكن أحد ليتوقع أن تنمو أعداد طلاب الجامعة التى أنشئت لتضم خمسة آلاف طالب لتصل إلى أكثر من خمسين ألف طالب.

(٢)

وثمة حقيقة مهمة أخرى، وهى أن المساحات المتاحة فى كثير من الكيانات الجامعية أصبحت أقل مما هو مسموح به فى أى تجمع بشرى سوى، ولولا انخفاض نسب الحضور إلى معدلات دنيا لأصبح الحضور إلى الجامعة فى حد ذاته مشكلة مؤرقة.

ولا يخفى على القارئ الجانب الثانوى من القضية، وهو أن أماكن الانتظار المخصصة لسيارات أعضاء هيئات التدريس أصبحت أقل من أن تستوعب عشرة فى المائة من هذه السيارات، وليس سرًّا أن كلية طب القاهرة ومستشفياتها فى حاجة إلى مأوى ضخم للسيارات كفيل باستيعاب عشرين ألف سيارة على الأقل، وربما يمتد بنا العمر لنرى المعاهد القائمة إلى اليمين فى بداية شارع قصر العينى وقد أزيلت لبناء مأوى ضخم لسيارات قصر العينى يكون انتقال الأساتذة منه عبر أربعة طرق سماوية (Sky way) تمتد فوق النيل إلى مستشفى النيل الجامعى من ناحية، وإلى المستشفى الفرنساوى الجديد وكلية الصيدلة من ناحية أخرى، وإلى مستشفى أبو الريش اليابانى والجديد والمركز الوقائى الاجتماعى من ناحية ثالثة، وإلى معهد الأورام ومستشفياته من ناحية رابعة. وسوف يكون هذا هو الحل الأقل تكلفة إذا ما قورن ببناء جراجات للسيارات تحت فرع نهر النيل فى سيالة الروضة.

(٣)

ويبدو أن هذه الصورة قد أخذت فى الازدهار والتكرار فى بعض عواصم المحافظات التى تضم كليات طب إقليمية متنامية الحجم والأعداد والنشاط، وربما كانت المنصورة وطنطا والزقازيق أبرز الأمثلة على حجم المشكلة التى أضحت معها مشكلات ساعات الذروة فى هذه المدن تفوق ساعات الذروة فى القاهرة الكبرى.

وفى المقابل فإن كثيرا من المدن الجديدة تنادى وتجأر بصوت مرتفع (ولكنه ليس مسموعا) تطلب قدرا من التعمير الكفيل ببدء الحياة فيها وفى مرافقها، وفى تحويلها إلى أماكن قابلة للحياة بالنهار، وبأول الليل.

ومن العجيب أن قصر النظر الشديد كثيرا ما يدفع بعض القيادات المحلية إلى اتخاذ بعض المواقف العنترية المبطئة لسير الحضارة، وذلك بالوقوف ضد انتقال بعض الكليات الجامعية إلى المدن الجديدة التى تمثل الظهير العمرانى للمدن القيمة المتميزة بمشكلاتها وسكانها، والتى أصبحت تئن تحت وطأة ما هو مطلوب من مرافق محدودة.

(٤)

وليس من شك أن قرار نقل الكليات الجامعية إلى خارج الكتل السكنية الجديدة يمثل ضرورة قومية ينبغى أن يتصدى لها مجلس الشعب بنفسه وبخطط كبيرة مرحلية تضمن ألا يحل العام الدراسى ٢٠١١/ ٢٠١٢ على سبيل المثال، أى بعد عشر سنوات كاملة من الآن، إلا وقد تم نقل كل الكليات الجامعية إلى مدن جديدة، بما فى ذلك كليات الطب نفسها، إذ ليس من المعقول أن تلقى كليات الطب بعبء التدريس والتدريب الأكاديمى على مبانى المستشفيات الجامعية وتتذرع بهذا إلى بقاء كل كيانها فى داخل مقار المستشفيات الجامعية التى أصبحت فى حاجة إلى كل سنتيمتر للتنفس.

وينبغى لنا أن نفهم وبكل وضوح أن عملية نقل المقار الجامعية عملية شاقة ومكلفة وتحتاج إلى قدر كبير من التنظيم والتخطيط والتدريب الذى لابد أن يتفرغ له العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام فى كل كلية لمدة ٦ أشهر على الأقل، كما تحتاج إلى وجود أسطول معقول من اللوجستيات وعربات النقل وجنود الإنجاز على نحو شبيه بما يحدث فى الحملات العسكرية التى تتم بها قواتنا المسلحة مثل هذه التنقلات.

(٥)

ورغم كل هذا فإننا أصبحنا فى أقصى حالات الاضطرار الحقيقى إلى هذا الطريق، وليس أمامنا بديل حقيقى ولا مجازى له، ومن الحق أن البديل المتاح والمتوقع لمثل هذه الفكرة بديل مر ومكلف إلى أبعد الحدود، وربما يكون تنفيذه فى المستقبل الوشيك من رابع المستحيلات، وربما تواجه الكليات القائمة نوعا من الموت البطىء بسبب الاختناق، فسوف يصبح وصول الأساتذة إليها مستحيلا، وكذلك يصبح وصول الطلبة، ولا يخفى على أحد حقيقة ما أكرره من أن كل هذه الكيانات الجامعية غير مستعدة على الإطلاق لأى خطة للدفاع المدنى فى حالات الكوارث، وهكذا فسوف تتعرض هذه الكيانات الجامعية (وبالتأكيد) للهجران التدريجى ولفقدان الوظيفة حتى مع استمرار قيد الطلاب فيها وانتظامهم الصورى فى الدراسة.

أما ما هو أهم من هذا كله فهو التخطيط الذكى لأن يكون الانتقال إلى المواقع الجديدة متسقا ومتوافقا مع طموحات قرن جديد بأكمله، فتكون معدلات المساحات المخصصة للمبانى وللحدائق وللانتظار وللتوسع وللاحتياطى، متوافقة وزائدة على المعدلات العالمية فى هذا الصدد، والتى تأخذ فى الاعتبار كل شىء قابل للحدوث وتضع المنظومات المتكاملة لسكن الطلاب المؤقت ولسكن أعضاء هيئات التدريس الدائم وللنشاط الجامعى من طبع وتصوير وإحصاء ورسومات وجرافيك وكمبيوتر ومعامل صغيرة واستوديوهات طلابية وإعداد المشروعات فى مؤسسات صغيرة وذكية متخصصة تكون مع بعضها طابع المدن الجامعية.

ومن حسن الحظ أننا لا ينقصنا شىء من أجل تحقيق التمام فى هذا كله، ومن سوء الحظ ـ فى ذات الوقت ـ أننا ينقصنا شىء واحد أهم من كل شىء، وهو الإرادة.

■ ■ ■

الفصل الرابع

ترشيد أنماط توزع الطلاب والأساتذة

(١)

يكاد أساتذة الجامعات يؤمنون إيمانًا قاطعًا بأن ثمة خطوات عاجلة لابد أن تتخذ من أجل إيقاف التدهور الهيكلى والبنيوى فى الجامعات المصرية، وإلا فإن هذا التدهور كفيل بأن يقوض البنيان الجامعى المصرى ويصيبه بالتحلل والانهيار فى مدى لا يزيد على عشر سنوات على أكثر تقدير، ومن حسن الحظ أن الدولة قد أدركت حجم هذه الحقائق ووضعت من خلال المجلس الأعلى للجامعات خطة ذات مستويات وآماد زمنية مختلفة، فى محاولة التغلب على هذه السلبيات.

وفى هذا الصدد فإنى أكتفى باستعراض موقفين مهمين:

فلابد أولا من وضع حدود قصوى لأعداد المقبولين والمقيدين فى كل كلية جامعية، وإذا كان التوسع فى التعليم الجامعى حتميا فلابد أن يكون هناك بالتوازى والتلازم توسع فى عدد المؤسسات التى تقوم بهذه الوظائف (سواء فى الكليات أو الجامعات أو الجامعات الخاصة أو المعاهد العليا، وسواء كان هذا فى التعليم الحكومى التابع للمجلس الأعلى للجامعات، أو وزارة التعليم العالى، أو من خلال المؤسسات العلمية التابعة لوزارة أخرى، أو من خلال الجامعات الخاصة وشبه الخاصة).

(٢)

وإذا تقرر أن يرتفع عدد المقبولين فى كلية التجارة ـ على سبيل المثال ـ بمقدار عشرين فى المائة، فليس معنى هذا أن يزداد العدد الذى تقبله كل كلية قائمة بنسبة عشرين فى المائة، وهو الأسلوب الخاطئ الذى اضطررنا إليه ودرجنا عليه فى ظل ضيق الوقت وندرة الإمكانات

وضغط أعداد الناجحين المتزايدة، ولكن معناه أن يزداد عدد الكليات القائمة وإمكاناتها بنسبة عشرين فى المائة.

وبعبارة بسيطة - وإن تكن غير دقيقة - فإن التوسع الأفقى هو المطلوب، وليس التوسع الرأسى، لأن التوسع الرأسى أصبح أكثر من مستحيل، وإنما أصبح نوعا من إساءة الاستعمال ونحن نعرف أن إساءة الاستعمال من أبرز الأسباب المسببة للمرض من ناحية، وأنها كذلك من الأمور التى يعاقب عليها القانون من ناحية أخرى.

وقد وصل الأمر ببعض الكليات القائمة حاليا أن نصيب الطالب الواحد من مساحة الكلية بما فيها المبانى لا يتعدى عشرة سنتيمترات مربعة، وذلك دون حساب نصيب أعضاء هيئات التدريس والعاملين وطلاب الدراسات العليا والمترددين على الكليات لأغراض تعليمية أو غير تعليمية، فإذا دخل هؤلاء فى حساب الكثافة فإن نصيب الطالب قد لا يزيد على ستة سنتيمترات مربعة(!) وهو رقم قياسى بكل المقاييس، ويكاد يصور أزمتنا الجامعية أبدع تصوير وأبشع تصوير فى الوقت نفسه..

ومعنى كلامى أنه لابد من الإسراع بوضع خطط لانقسام الكليات القائمة:

- سواء كان انقساما ثنائيا بسيطا (على نحو ما يحدث فى الخلايا الحية) بحيث تكون الكليتان المنقسمتان متطابقتين تماما فى الأقسام والمقررات.
- أو انقساما فصليا أو تخصصيا يفصل بين الأقسام المختلفة فتكون هناك كلية للإدارة من قسم الإدارة فى كلية التجارة وكلية للتأمين.. وهكذا.
- أو الدمج بين الأسلوبين بما يحقق للكيانات الوليدة والقديمة - على حد سواء - الفرصة الكافية لتتنفس قبل أن تختنق وتموت.

(٢)

ومع أنه يبدو لكثير من القراء أن فى تصويرى للأمور بعض المبالغة، فإننى أكاد أظن أن العكس هو الصحيح، وإنما قلل من إحساس المصريين المعاصرين بحجم المرض الجامعى وخطورته أنه نشأ بالتدريج وعلى مدى سنوات طوال وأنه أصبح شبه مزمن، وهكذا تعودت عليه العيون والآذان والعقول، فضلا على الأذهان التى أصيبت بالتبلد فى مواجهة المنظر غير

الطبيعى، لكن مثل هذه الأمراض المزمنة تصل فى نقطة من النقاط إلى المرحلة التى تتفجر فيها كل الآثار السلبية، بل وتتجمع مرة واحدة لتهدد الحياة.

ولست ـ كطبيب ـ ميالا لأن أصور الأمور بسوداوية، ولا لأن أرهب أهل المريض بالنذر الصعبة، ولكنى مع هذا لا أستطيع أن أمنع نفسى من تصوير حقيقة المأساة المروعة التى يمكن أن تنشأ عن أى حريق محدود قد ينشأ ـ لا قدر الله ـ فى أى صباح فى أى معمل أو مدرج من معامل أو مدرجات الكليات المكدسة بالطلاب داخل حرم جامعى مكتظ وآهل بالطلاب والسيارات، ولن تقف حدود تلك المأساة فى ذلك اليوم على الفشل فى التحكم فى الحريق فى وقت معقول، ولكن أجهزة الإطفاء ستظل عاجزة عن الوصول إلى الموقع لمدة ساعتين على الأقل ريثما يتم إخلاء الطريق لها.

وهذا نموذج بسيط لما قد ينشأ فى المستقبل القريب عن ظواهر التكدس القاتل. ولست أدرى كيف سكتت المصالح أو الإدارات أو الهيئات المسؤولة عن الدفاع المدنى عن مثل هذا الوضع الخطير.

(٤)

وعلى صعيد آخر فلابد لنا أن نواجه بشجاعة الطرف الأخر للظاهرة، وهو تكدس بعض الكليات بالنصيب الأكبر من أعضاء هيئة التدريس حتى لتصل نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس فى كلية واحدة إلى ٣٥٪ من إجمالى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة كلها.. وفى ذات الوقت فإن الكلية المناظرة فى فرع الجامعة تكاد تخلو من أعضاء هيئات التدريس.

وإذا تركت الأمور للزمان وحده بحيث يترقى المعيدون بوظائفهم إلى أن يصلوا إلى وظائف الأستاذية فإن هذا يستغرق عقدين من الزمان على أقل تقدير، وهو أسلوب لا بأس به ولا غبار عليه لو أننا لم نطلب من هذه الكليات التى فى الفروع أن تقوم بجميع الوظائف التى تقوم بها الكليات الأصلية.

وفى هذه الحالة فإن تزويد مثل هذه الكليات بالحدود الدنيا من أعضاء هيئة التدريس يصبح أمرا جوهريا لا ينبغى صدور قرار إنشاء أى كلية جديدة من دونه، وذلك بحيث يتضمن القرار الجمهورى الصادر بإنشاء الكلية الجديدة نصا صريحا فى مسوغات القرار ينص على أنه بعد

الاطلاع على الدستور وعلى القانون ٤٧ وعلى قائمة أعضاء هيئات التدريس من كليات الجامعات المختلفة الذين قبلوا الانتقال للعمل كأعضاء هيئة تدريس فى الكلية الجديدة، أى أن تكون قائمة هؤلاء بمثابة قائمة المؤسسين للكلية، ومسوغات إنشائها.

وينبغى أن نصوغ هذه الترتيبات بطريقة قانونية مرنة بحيث لا يترتب على قبول هؤلاء لهذا الترشيح أى انتقاص أو إخلال بحقوقهم الوظيفية فى كلياتهم الأصلية فى الفترة المنقضية ما بين قبولهم الترشيح وصدور قرار إنشاء الكليات الجديدة بالفعل، ولا فى حالة عدم الموافقة على إنشاء هذه الكليات، وهو أمر وارد بالطبع إذا لم تستوف الكليات المزمع إنشاؤها مقومات الوجود المشرف لها ككيانات جديدة فى عصر أصبح يمضى فى سبيل لا يقبل تكرار المسوخ ولا يرحب إلا بميلاد كل متميز.

(٥)

ومع ما أقترحه من تطبيق هذا المبدإ على مشروعات الكليات الجديدة التى يزمع إقامتها فى المستقبل القريب والتى لابد من إقامتها لاستيعاب الأعداد المتزايدة بتوال متصل، فإنى أعتقد أنه يجدر بنا من باب أولى تطبيق مثل هذه القاعدة على كل الكليات القائمة بحيث لا يسمح فى العام الدراسى بعد القادم لأى كلية جامعية (سواء فى الحكومة أو الجامعات الخاصة) بالوجود فى قائمة مكتب التنسيق ولا بقبول طلاب مستجدين إلا إذا استوفت الكلية الحد الأدنى لأعضاء هيئة التدريس اللازمين لقيام العملية التعليمية الجامعية على الوجه الأكمل، وذلك عن طريق الترشيح والقبول بالنقل من الكليات القائمة بالفعل، وتتولى اللجان الدائمة ولجان القطاعات فى المجلس الأعلى للجامعات تحديد أعداد الحدود الدنيا لكل كلية منذ الآن.

كما أنه وبهذه الطريقة سوف تتاح فيما تبقى من هذا العام الدراسى الحالى فضلا على العام الدراسى القادم بأكمله فترة كافية لإجراء المشاورات والاتصالات الكفيلة بتصحيح الأوضاع دون اللجوء إلى تدبير موازنات جديدة أو تمويل درجات جديدة لأعضاء هيئة التدريس فى كليات تعانى من ندرتهم، بينما تعانى كليات أخرى من اكتظاظهم.. ولا أقول إن هذا الحل فقط أصبح بمثابة الحل الأمثل لتلافى العيوب الهيكلية على مستوى هيئات التدريس، ولكنى أكاد أقول أيضا: إنه الحل الوحيد المتاح مع ظروفنا الحالية التى لا تخفى على أحد.

الباب الثانى

استهلالات إصلاح الإدارة الجامعية

الفصل الخامس

لماذا لا ننشد الأفضل فى الهياكل الجامعية؟

(١)

سأتناول فى هذا الفصل أمثلة خمسة سريعة أريد أن أدل بها الزملاء فى الكليات والجامعات المختلفة على بعض أوجه التطوير التى تحتاج إلى جهودهم ورؤيتهم، خاصة أننا لا نمل من الحديث عن الدعوة إلى التفكير بصورة جدية فى رفع مستوى الأداء الجامعى، بل وقد انتهج المجلس الأعلى للجامعات نهجا عمليا وحميدا فى ذات الوقت بوضع برامج قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأمد من أجل هذا الهدف النبيل.

منذ فترة طويلة فقدت الجامعات المصرية روح الهيكل الهرمى، وعلى الرغم من التعود على فقدان الهيكل فإن غالبية أعضاء هيئة التدريس يتمنون عودة الهيكل الهرمى إلى الجامعة، لأنهم اكتشفوا أن غياب هذا الهيكل قد أدى إلى عدد كثير وغير محدود من المشكلات والمشكلات المتجددة.. ومن المفارقات اللافتة للنظر، وإن لم تكن غريبة، أن الجامعات الأحدث (أو الإقليمية) لا تزال فى هياكلها أقل بعدًا عن الصورة المثلى من الجامعات القديمة التى يندر أن تجد قسما من أقسامها يتمتع ـ على سبيل المثال ـ بعدد من الأساتذة المساعدين يفوق عدد الأساتذة، وإنما الوضع القائم فى معظم أقسام هذه الجامعات الكبرى، هو أن عدد الأساتذة أكثر من عدد الأساتذة المساعدين، بل وأكثر من عدد المدرسين، وربما أكثر من مجموع هذا وذاك.

وربما لاحظ القارئ أنى قلت أقل بعدا عن الصورة المثلى، ولم أقل أقرب إلى الصورة المثلى، وهذا مقصود، لأن الجميع أصبح الآن بعيدًا عن الصورة المثلى بدرجات متفاوتة فى البعد!!

(٢)

على أن ثمة ملاحظة أخرى مهمة وهى أنه إذا كان الأمر قد قُضى بحكم الزمن و بحكم

غياب معايير الجودة والافتقاد إلى آلية قادرة على التقييم وانتهى الحال فى ظل هذا كله إلى أن أقساما كثيرة فى كليات كثيرة كانت تستزيد بلا أية ضوابط من الأعداد المعينة فيها، سواء عند المنبع الأول (المعيدين) أو المنبع التالى (المدرسين المساعدين) أو المنبع شبه النهائى (المدرسين)، أفلا يجوز أن تكون هذه التعيينات مهما كثرت مرتبطة بالأهمية النسبية للأقسام.

وبدلا من أن نتحدث بطريقة نظرية عن الأهمية النسبية للأقسام يجدر بنا أن نضرب أمثلة عملية تقرب المعنى حتى إلى أذهان الجامعيين:

- فعلى سبيل المثال، أولا، أليس من المنطقى والعملى أن يكون العدد فى الأقسام الإكلينيكية فى كليات الطب مرتبطا بعدد الأسرة التى تخدمها هذه الأقسام؟ فلا يُعقل على سبيل المثال أن يكون عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى قسم الأنف والأذن والحنجرة مساويا تماما لعدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى قسم الجراحة العامة فى نفس الكلية.. وللأسف الشديد فإن هذا الوضع موجود بحذافيره فى إحدى الكليات الإقليمية القريبة من القاهرة، على الرغم من أن عدد أسرة قسم الجراحة العامة هو فى المتوسط ثلاثة أضعاف عدد أسرة قسم الأنف والأذن والحنجرة.
- وعلى سبيل المثال ثانيا فهل يعقل أن يكون نصيب أحد الأقسام العلمية [فى إحدى الكليات النظرية] من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم عشرين عضوا، على حين أن عدد الساعات المطلوب من هذا القسم تدريسها على مدى الأسبوع هو أربع ساعات فقط، وعلى حين أن هذه الكلية لا تأخذ بنظام المجموعات، وبالتالى فإن الساعات الأربع تظل أربع ساعات فقط دون أن تتضاعف بكثرة المجموعات؟

(٢)

وأنتقل إلى مرحلة أو درجة أخرى من المفارقات المتعلقة بإهمال النسبة والتناسب:

- وعلى سبيل المثال فهل يعقل أن يمثل عدد أعضاء هيئة التدريس فى قسم التخدير فى إحدى كليات الطب ١٠٪ من مجموع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى الكلية، بينما يدور عدد أقسام كليات الطب حول رقم الثلاثين، على حين أن أقصى نسبة لأعضاء

الهيئة التدريسية فى هذا القسم فى بقية الكليات كلها لا تتجاوز ٦٪ بأى حال من الأحوال، مع العلم بأن هذه الكلية لا تتمتع بالتفوق فى عدد الأسرة ولا أنشطة التخدير المختلفة كعلاج الألم أو الرعاية المركزة بما يتطلب هذه الزيادة الكبيرة فى نسبة أعضاء هيئة التدريس فى القسم إلى إجمالى العدد فى الكلية كلها؟

- وعلى سبيل المثال أيضا فهل يعقل أن تظل كليات جديدة بعدد من أعضاء هيئة التدريس لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، بينما الكليات القديمة تتمتع بعدد يقترب من المائتين؟

(٤)

لابد إذن من سن قانون أو مادة فى قانون من أجل ما كررت اقتراحه فى اجتماعات ضيقة من منح أعضاء هيئات التدريس فى الكليات القديمة بدل توطين فى مدن الكليات الجديدة، وليكن بآلاف الجنيهات على دفعات سنوية بحيث يمكن من توطين أعضاء هيئات التدريس فى الأماكن التى وجدت فيها كليات جديدة، مع التزام هؤلاء بالبقاء فى هذه المدن والكليات عشر سنوات على الأقل (تعتبر بمثابة مدة استهلاك للبدل)، والتزامهم برد قيمة هذا البدل عند رغبتهم فى الإعارة أو عدم الاستمرار، وظنى أن هذا البدل يحقق فائدة قصوى فى رفع مستوى الأداء الجامعى والحضارى فضلا على تحقيق الأهداف المرجوة من وجود الجامعات الجديدة والمدن الجديدة، وأظن أن هذا واجب مجلس الشعب ولجنة التعليم فيه على وجه الخصوص.

(٥)

وفى إطار هذا كله فهل يُعقل أن يظل المدرسون فى أحد أقسام الجامعة مدرسين لمدة عشر سنوات حتى أصبح عددهم يقارب العشرين، ولا أحد منهم يرقى إلى أستاذ مساعد، على حين يوجد فى القسم ثلاثة أساتذة كان من واجبهم أن يقودوا معظم هؤلاء المدرسين إلى طريق البحث العلمى الكفيل بارتقائهم المهنى بدلا من هذا البقاء المجمد.. وهذه الحالة للأسف الشديد ليست فى قسم واحد، بل هى متكررة فى أكثر من مكان.

هذه التى قلت أمثلة سريعة، وفى الجعبة، كما يقولون، كثير من الأمثلة.

الفصل السادس

تفعيل القيادة الجماعية فى كلياتنا ومعاهدنا

(١)

يدرك المتأمل لتشريعاتنا الجامعية مدى انتباه هذه التشريعات بقدر كاف إلى توزيع صلاحيات السلطة الإدارية فى الجامعة ما بين القيادات الجامعية ذات المناصب المحددة، وما بين المجالس الجامعية متمثلة فى مجلس القسم، ثم مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة ثم المجلس الأعلى للجامعات، بالإضافة إلى ثلاثة مجالس نوعية فى كل جامعة، وعدد من اللجان فى كل كلية، فضلًا على مجالس استحدثها تعديلات قانون الجامعات فى ١٩٩٤ ولم تر النور بعد، وفضلًا على المجلسين المهمين اللذين اقترحت ورسمت صورة لاختصاصهما ونشاطهما على صفحات هذا الكتاب.

ومما يجدر ذكره أنى طرحت هذه الأفكار للنقاش العام على صفحات جريدة «الأخبار»، فى مقالين متتابعين:

- المجلس العالى للجامعات (الأخبار: ٢٩ مارس ٢٠٠٢).
- المجلس الأعلى للهيئات الجامعية (الأخبار: ٥ أبريل ٢٠٠٢).

فى جميع الأحوال فإن هذه المجالس تصبح بمثابة ملتقيات عابرة لأعضائها إذا لم ننجح فى تطوير طريقة أدائها لصلاحياتها بالطريقة الكفيلة بإنجاز جامعى حقيقى وليس مجرد الإنجاز الورقى.

(٢)

وفى ظنى أن الإصلاح يقتضى أن نمضى فى ثلاثة محاور متوازية يتعلق الأول بتخليص المجالس من اختصاصاتها الشكلية الزائفة من قبيل عرض خطابات دورية للوصول إلى قرار من قبيل أحيط المجلس علما، ويتعلق الثانى بإناطة سلطة حقيقية ومسؤولية فعلية بهذه المجالس، ويتعلق الثالث برفع مستوى المعونة اللوجستية (الفنية) الكفيلة بتطوير هذه المجالس فى الاتجاه الذى حققته جامعات العالم المتقدمة.

ولا يفوتنى أن أذكر أهمية الانتباه إلى أساسيات أخرى تتعلق بتفعيل هذا الدور حتى من قبل الانطلاق إلى هذه المحاور الثلاثة، وفى هذا الصدد فإننى أستطيع أن أقترح بعض نماذج للتفكير الكفيل بالتطوير والتفعيل.

(٣)

وأول هذه النماذج هو أهمية تحديد أو فرض حدود قصوى لعدد أعضاء كل مجلس جامعى، وذلك بإعادة النظر فى النصوص المنظمة لتشكيل المجالس، وفى ضوء حقائق علم الإدارة القائلة بصعوبة الإنجاز واستحالة اتخاذ القرارات الصائبة من خلال مجالس كثيرة العدد..

وعلى سبيل المثال فإذا جاز فى الماضى أن يُمثل كل قسم من أقسام الكلية برئيس وبأحد الأساتذة العاملين فى القسم، فإنه أصبح من الصعب الجمع بين طبيعة هذا التمثيل وبين مبدإ التوسع فى عدد الأقسام، وفى بعض الكليات التى تعدى عدد أقسامها الثلاثين قسما أصبح مجلس الكلية يمثل بالفعل مشكلة كبيرة، إذ يفوق عدد أعضائه السبعين، وهو ما يحد بالتالى من فعالية المجلس والمناقشات، بل يمثل صعوبة فى إدارة أعماله وفى توفير مكان لائق لانعقاده، ومن ثم ينبغى الاقتصار على تمثيل كل قسم بعضو واحد فقط وليس شرطًا أن يكون هو رئيس القسم، بل ربما كان الأفضل أن يكون أحد الأساتذة فحسب، وقل مثل هذا فيما يتعلق بمجالس الأقسام التى ينص قانون الجامعات على أن تضم كل الأساتذة والأساتذة المتفرغين والأساتذة المساعدين بالإضافة إلى خمسة من المدرسين، وقد وصل

الأمر ببعض مجالس الأقسام الكبيرة أن أصبحت تضم ما يربو على مائة وخمسين عضوا، وهو وضع غير طبيعي أصبح بحاجة إلى صيغة مثلى لتشكيل مجالس الأقسام والكليات.

(٤)

وفى هذا الصدد فإنى (من باب تقريب وجهات النظر وتبسيط الأفكار) أذكر أن تشكيل المجلس الأعلى للجامعات نفسه حتى عام ١٩٩٤ كان يضم كل رؤساء الجامعات وكل نواب رؤساء الجامعات، بل أقدم العمداء فى كل جامعة، فلما وصل عدد أعضاء المجلس إلى رقم كبير لجأت الدولة إلى قصر عضويته على رؤساء الجامعات الاثنى عشر فقط بالإضافة إلى عدد من الأعضاء من الخارج.

وليس سرًّا أن كثيرا من الجامعات تلجأ إلى عقد ما تسميه مجلس العمداء فى أوقات كثيرة دون حاجة إلى عقد مجلس جامعة إلا فى التوقيتات الروتينية نظرا لطبيعة وكبر حجم الإنجاز المطلوب إتمامه.

وغنى عن البيان أن اعتماد تسجيل ومنح الدرجات العلمية سيكون مقصورا على مجلس واحد فى العام، وذلك بعد الأخذ بما لا أكف عن المطالبة به من أن تلتزم الدراسات العليا بالعام الدراسى فيكون لها موعد محدد للتسجيلات والمناقشات والاعتمادات بدلا من الدوامة المحيرة السائدة الآن، والتى تفقد الدراسات العليا كثيرا من قيمتها ومهابتها.

(٥)

ثانى النماذج يتصل بالعمل على توظيف خدمات الإنترنت والبريد الإلكترونى فى إتمام القيام بوظائف مهمة لكنها روتينية من قبيل (إحاطة المجلس بها) فيما يتعلق بالخطابات التى تحال إلى القسم متضمنة أخبار اللقاءات العلمية والمؤتمرات والندوات والدورات وما إليها، بدلا من الوضع القائم الذى يجعل المجلس لا يجد ما يناقشه فى معظم الأحوال إلا بريدا واردا يكون القرار فيه «أحيط المجلس علما»، وهو البريد الذى يعامل فى كل جامعات العالم (بل وفى الشركات الخاصة فى بلادنا) بوضعه أوتوماتيكيا فى لوحة الإعلانات فى القسم أو نشره على أقصى تقدير فى المجلة الدورية للكلية.

ويمكننا اللجوء إلى لوحة الإعلانات لمدة عام أو عامين حتى نوظف الإنترنت فى هذا السبيل، بل إن خدمات البريد الإلكترونى كفيلة بأن تضع برامج كمبيوتر تتولى الإخطار أو الإعلان بكل هذه المؤتمرات والندوات واللقاءات والمنح وورش العمل والتعديلات الجديدة والإنجازات، ومشروعات البحوث.. إلخ.

(٦)

ثالث النماذج يقتضى النص صراحة على تحديد أدوار تعليمية وبحثية منوطة بمجلس القسم، كأن يقدم المجلس فى نهاية كل عام دراسى تصوره الشامل للتطوير المطلوب فى البرامج الدراسية والتعليمية، أو محتوى المناهج، أو طرق الامتحانات، ومن الملاحظ أن كثيرا من الأساتذة يعبرون فيما يكتبون ويتحدثون به من مناقشات عامة مع القيادات الجامعية، عن أملهم فى الأخذ بالكثير من النظم الجديدة والامتحانات المطورة، مع أن تقرير هذا التجديد هو من صميم اختصاصهم فى مجلس القسم بحكم القانون على سبيل المثال، ولكن سيادة النمط المقر لما وجدنا عليه أسلافنا يحول بين هؤلاء وبين مجرد التفكير فى تسجيل اقتراحاتهم فى مجلس القسم.

وليس من شك أن بعض هذا يعود إلى تكاسل أو عجز الغالبية عن كتابة مقترحاتهم والتعبير عنها بصورة تشريعية، وهو عجز متوهم وغير حقيقى، لكنه يتصور على أنه عجز، ولكن الوضع سيتغير حتما إذا ما ألزم القانون هذه المجالس بتقديم مقترحاتها فى كل عام فى صورة مكتوبة وتفصيلية.

■ ■ ■

الفصل السابع

القضاء على الغموض فى التشريعات الجامعية

(١)

لاشك فى أن النظم الإدارية فى الجامعة المصرية تتمتع بقدر كبير من التميز والجودة، ولاشك أيضا أن وزارة التعليم العالى تبذل الآن جهودا دائبة من أجل تفعيل النصوص القائمة وتطويرها من ناحية أخرى، ومع هذا فإن طموح الجامعيين أنفسهم إلى تطوير هذه الإدارة وتحديثها والارتقاء بها لا يقف عند حد، ومن ناحية أخرى فإن من حق المجتمع على الجامعة أن يرى فيها نظما إدارية تستحق التقليد والاقتباس.

لهذا السبب فإنى أحب أن أبدأ مباشرة فى ضرب أمثلة على غموض بعض النصوص القانونية وما ينشأ عن هذا الغموض من فتح الباب للتفسيرات والمشكلات والاستشكالات، على حين أن قفل باب المشكلات لا يتطلب أكثر من إزالة الغموض بتعديل النصوص القائمة إلى نصوص أخرى محددة وواضحة.

(٢)

ومن الأمثلة البارزة على هذا مبدأ دورية رئاسة القسم، فقد نص القانون على أن يختار الرئيس من بين أقدم ثلاثة أساتذة عاملين، فإن كان الأساتذة العاملون اثنين فقط اختير أقدمهما، وقد ترتب على إطلاق هذا النص مجموعة من المشكلات تم حل بعضها بتفسيرات مجلس الدولة، كما تم حل البعض الآخر من خلال المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإدارى، وتصادف فى

بعض الحالات المتماثلة أن صدر حكمان متناقضان لكل منهما حجيته، على حين لا يزال بعضها الآخر فى حاجة إلى النص على قاعدة قانونية مطلقة تريح الأطراف المختلفة:

- فنحن بحاجة إلى نص إضافى يشير إلى موقف العميد والوكلاء من الحسبان فى عدد الأساتذة، هل العميد (أو الوكيل) إذا كان واحدا من أقدم ثلاثة يحسب من ضمنهم أم أنه يعتبر خارج النصاب؟
- ويترتب على هذا الإجابة عن سؤال تال: هل لو أننا وافقنا على اعتباره أحد الثلاثة (عند تحديدهم أو عدهم) هل يحق له والحالة هكذا أن يجمع بين منصب العميد (أو الوكيل) وبين منصب رئاسة القسم؟ فإذا نص القانون على أنه لا يجوز له هذا الجمع، فهل يمكن القول عندئذ بأن القاعدة لا تزال مطبقة، أم أن هذا المنع يحيل الأمر تلقائيا إلى الاختيار بين أقدم اثنين وليس بين أقدم ثلاثة.
- ويترتب على هذا أيضا سؤال آخر يمثل حالة أصبحت متكررة، فقد انتهى أقدم أساتذة القسم من شغل المنصب مدتين ولم يصبح من حقه أن يشغل المنصب مدة أخرى عندئذ فإن الاختيار بمنطق القانون يصبح محصورا بين اثنين فقط، وبالتالى تنتفى قاعدة الاختيار التى أرساها القانون.
- ويترتب على هذا سؤال يدل على احتمال وارد، وقد حدث بالفعل فى عدة أقسام فى كليات مختلفة من الجامعة المصرية أن انتهى أقدم أستاذين من شغل المنصب دورتين لكل منهما على مدى الأعوام الاثنى عشر الماضية ولم يبلغا سن التقاعد بعد، فأصبح لزاما أن يتولى الأستاذ الثالث رئاسة القسم دون أى عنصر اختيار متاح أمام صاحب قرار الاختيار.

(٣)

يمكن إذن لحل المشكلات الأربع السابقة النص بوضوح على أنه لا يحتسب ضمن أقدم ثلاثة أساتذة مَنْ لا يجوز له أن يصبح رئيسا للقسم، أى أن يكون النص واضحا بإضافة صفة واضحة للأساتذة العاملين، وهى: «الذين يسمح القانون بترشيحهم لرئاسة القسم».

وهذه الصفة تخرج من العدد طائفة العمداء والوكلاء، وتخرج أيضا رؤساء القسم السابقين الذين استوفوا المدد التى يسمح بها القانون فى هذا المنصب.

وبهذا النص البسيط الواضح تنتهى مشكلات كثيرة ذهبت ولا تزال تذهب إلى مجلس الدولة ومحكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا، فضلا على المستشارين القانونيين لكل جامعة.

(٤)

يتصل بهذه القضية النص الاستثنائى الخاص بوجود أستاذين فقط فى القسم وهو نص غير مبرر، ويكفى للدلالة على قسوته أن بعض الأقسام الجامعية شهدت رؤساء أقسام استمروا أكثر من خمسة وعشرين عاما منذ ١٩٧٢ وحتى نهاية القرن الماضى (والحالات معروفة وقاسية) لسبب واحد فقط وهو أنهم استطاعوا «تعقيم» الأقسام أو القضاء على خصوبتها، سواء فى مراحل الدكتوراه أو ترقيات أعضاء هيئات التدريس، بحيث لم يصبح عدد الأساتذة ثلاثة حتى خروجهم للتقاعد.

وكانت النتيجة حالات موات كاملة فى أقسام علمية كثيرة فى كليات متعددة، وهو أمر لايزال قابلا للتكرار، ويقتضى الحل أن يُلغى هذا النص الاستثنائى الخاص بحالة الأستاذين استنادا إلى آثاره الجانبية السيئة القابلة للتكرار، فضلا على عدم معقوليته إذا ما قورن الوضع بالوضع العام (أو الأصلى) الذى يترك فيه الآخرون الرئاسة لمن بعدهم.

(٥)

ويتصل بهذا أيضا تحديد موقف العمداء والوكلاء من العودة إلى رئاسة القسم بعد أن يكونوا قد استنفدوا مدد العمادة أو الوكالة، وهو وضع قلق ومقلق لأنه يخلق نوعا من التوتر بين رؤساء القسم السابقين الذين وصلوا إلى مناصبهم واستنفدوا مددهم فيها، ثم بين مَنْ كانوا موازين لهم وعملوا عمداء أو وكلاء، ويصبح هؤلاء المتوازون فى شد وجذب تمليه الطبيعة البشرية عند كل منافسة، ويظن هذا العميد أنه كان الأسبق لأنه كان رأس رئيس القسم، على حين يظن رئيس القسم السابق ـ ومعه حق ـ أن له خبرة بهذه الجزئية على مدى السنوات التى قضاها بالفعل كرئيس للقسم.. وتنشأ نتيجة هذه التقاطعات مشكلات كثيرة.

والحل بسيط أيضا، هو أن يكون استنفاد المدد المسموح بها فى العمادة والوكالة حائلا يحول بين صاحب هذه المناصب والعودة إلى رئاسة القسم، وبدون مادة إضافية فإنه يمكن لنا أن نعود إلى البند الخامس من مقترحاتنا هذه لنضيف فى النص وصف «الحاليون والسابقون» بعد «العمداء والوكلاء».

(٦)

يجدر بنا من باب الإنصاف أن نشير إلى أن التعديلات التى أجريت على قانون الجامعات فى ١٩٩٤ قدمت حلا حاسما لمشكلة الأقسام التى تخلو من الأساتذة العاملين فأجازت تعيين أستاذ متفرغ ليقوم بعمل رئيس القسم، بينما كانت هذه النقطة مثار اختلاف فيما قبل ذلك: هل يفضل لشغل المنصب أستاذ مساعد عامل، أم أستاذ متفرغ، أم أستاذ منتدب، أم يندب العميد ليتولى هذه الرئاسة بينما هو من غير التخصص؟ على أنه مع مرور الزمن أصبح هذا التعديل الذى أجرى فى ١٩٩٤ فى حاجة إلى تحديد واضح لأسس الاختيار عندما يصبح هناك أكثر من أستاذ متفرغ.

ومع تقديرى لكل الاجتهادات المتاحة فإنى مازلت عند رأيى القائل بأن يتولى المجلس الأعلى للجامعات أو المجلس العالى للجامعات (الذى اقترحت إنشاءه) اختيار أستاذ من جامعة أخرى ليشغل رئاسة القسم فى أى قسم يخلو من الأساتذة، فلا يعقل أن يكون هناك عشرون أستاذ قسم فى جامعة القاهرة بينما يخلو القسم نفسه فى كلية من كليات جامعة عين شمس على بعدة عشرة كيلومترات (أو فى جامعة حلوان على بعد خمسة عشر كيلومترا، أو فى فرع بنها من جامعة الزقازيق على بعد خمسين كيلومترا، أو فى فرعى الفيوم وبنى سويف من نفس الجامعة.. جامعة القاهرة) من أستاذ أو أستاذ مساعد.

وهذا الوضع لا يزال قائما فى عدد كبير من الأقسام المهمة، وما لم نتداركه بالنظر إلى الجامعات المصرية مع بعضها على أنها مؤسسة واحدة فسنسقط فى هوة ما لها قرار تحت شعار أن كل جامعة مستقلة بنفسها، وإذا تعمق هذا المبدأ بحكم فهم قاصر لمبدإ استقلال الجامعات، فإننا سوف نضرب الاستقلال نفسه فى مقتل خطير.

■ ■ ■

الفصل الثامن

مستقبل الوظائف القيادية فى الجامعة

(١)

من سمات الجامعة الناجحة ألا تكون مناصبها الإدارية بمثابة عبء بارز على مَنْ يتولونها، وأن تكون هذه المناصب أبعد ما تكون عن شبهات الاستغلال والاستفادة والتربح والنفوذ، ذلك أنها لو وقعت فى شرك من هذه الشراك لفتحت بابا لا نهاية له من الفساد والتدنى والمشكلات الخلقية والاجتماعية التى لا أول لها ولا آخر.

ومن حسن حظ جامعاتنا أنها لم تصل بعد إلى أى من هذه الأبواب، وإن كانت تقترب منها مع الزمن، ومن ثم فقد أصبح التفكير فى وضع تشريع ضامن للانضباط فى تداول هذه المناصب أمرا من الأمور الجوهرية فى أى إصلاح أو تطوير للكيان الجامعى.

ومن البدهى أن خبرتنا الوطنية فيما مضى من عمر الجامعة تمثل أبرز المعالم الهادية للتصور الذى ينبغى أن يقوم عليه هذا التطوير.

وفى هذا الصدد يمكن لنا أن نطرح بعض الملامح التى أبانت عنها التجربة مؤثرين أن تكون هذه الملامح على صورة مقترحات تحقق التوافق بين البناء الأمثل والتنظيم الجيد والخبرة بما مضى من مراحل التجربة.

(٢)

يظل اختيار رئيس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة عاملين فى القسم، فقد أثبت هذا النص التشريعى مدى عبقريته فى حفظ حقوق الجميع، وفى تسيير العمل فى ذات الوقت ودون أن يقود الأمر إلى ما يسمى فى لغة الحياة بالحوائط السادة للطرق!

ومع هذا فمن المفيد أن تكون مدة رئاسة القسم ست سنوات متصلة لا يجوز مدها بأى حال من الأحوال حتى لو لم يوجد فى القسم أستاذان أو ثالث، وعندئذ يكون من واجبات رئيس الجامعة وجهازه المعاون أن يعلن عن وظائف الأستاذ الخالية، وأن يتم شغل هذه الوظائف بالنقل من الكليات الأخرى فى الجامعات الأخرى، وبهذا وحده يمكن إنقاذ بعض الأقسام من أن تظل بعيدة عن تجديد الدماء، أو يتم تداولها بين رئيسين فقط على نحو ما حدث حين نجح البعض فى احتكار الأقسام الجامعية وقَفلها على أنفسهم.

وهنا ينبغى لنا أن نفهم أن استطالة المدة إلى ست سنوات كاملة لا يعنى استحالة تنحية الرئيس متى أخطأ أو تجاوز القوانين، وإنما هو إطار كفيل لوضع التصور الأمثل لخطط طويلة الأجل يتولى الأستاذ المختار لرئاسة القسم تطبيقها وتنفيذها فى مدة زمنية كافية لخطة طويلة الأجل، مما يشجع هذا الأستاذ على البقاء فى رئاسة القسم بدلًا من المسارعة إلى الوظائف الأخرى التى هى أقل من رئاسة القسم ارتباطا بالتخصص العلمى :كالعمادة نفسها على سبيل المثال.

(٣)

ينبغى ألا يشغل مناصب العمادة إلا مَنْ قضى حدا أدنى من السنوات (سنتين على سبيل المثال) كرئيس لقسم أو كوكيل للكلية، ومع أنه يبدو أن هذا قد يحصر الاختيار للعمادة بين عدد محدود من الأساتذة، فى مقابل الوضع الحالى الذى يسمح باختيار أى أستاذ عميدا حتى لو كان هو أحدث الأساتذة.. فإن واقع الأمر ينبئنا عن أن هذا مستحيل الحدوث بحكم دينامية الاختيار، فسوف يكون هناك رؤساء أقسام سابقون فضلا على الحاليين، كما أن عدد الأقسام العلمية فى كل كلية قد أصبح الآن يتعدى الثلاثين فى بعض الكليات، ويفوق العشرة فى أغلب الكليات، وهو رقم بلاشك يضمن قاعدة واسعة من بدائل الاختيارات الناجحة.

ولا يعنى مثل هذا النص الحجر على فرصة الكلية أو أملها فى أن يتولى أستاذ موهوب فى التنظيم أو الإدارة أو مجمع على حبه وتقديره وظيفة العمادة، فبوسع الكلية فى مثل هذه الحالة أن يكون مثل هذا الأستاذ وكيلا للكلية دون المرور برئاسة القسم، وعندئذ فلابد له من قضاء سنتين كوكيل قبل أن يصبح مرشحا للعمادة.. ومعنى هذا أننا نؤكد على أهمية اكتساب العميد للخبرة بالنظم الإدارية الحاكمة (سواء بالعمل كوكيل أو كرئيس للقسم) من قبل أن

يصبح مسؤولا عن إدارة الأمور، وحتى لا تضيع فترة من مدته كعميد فى الاستيعاب والتجربة والخطإ على نحو ما كشفت عنه الخبرة فى السنوات الماضية.

(٤)

ما زلت أرى تقليل وظائف نواب رئيس الجامعة ووكلاء الكلية إلى وظيفة واحدة فقط لكل من المستويين، وينبغى أن ينص القانون أيضا على تجويز أن يكون أحد رؤساء الأقسام بمثابة وكيل للكلية إذا ما كان فى وسعه ووسع العميد أن تمضى الأمور على هذا النحو الذى ربما يكون فى بعض الحالات بمثابة الوضع الأكثر إنتاجية ومرونة، وبالموازاة لهذا ينبغى النص الصريح على أن تكون وظائف النواب والوكلاء مقيدة بنهايتها ومقيدة فى ذات الوقت أو مرتبطة بالتجديد المحتمل حدوثه فى وظائف رئيس الجامعة والعميد، فلا يفرض على هذا ولا على ذاك وكيل أو نائب من عصر سابق عليه، وإن لم يمنع هذا ـ بالطبع من إجازة استمرار الوكيل أو النائب فى موقعه إذا ما لم يمانع فى هذا الرئيس أو العميد، وإذا ما لم يمانع فى هذا الطبع الوكيل أو النائب..

ويأتى كل هذا فى إطار تحقيق سياسات التناغم والتنسيق الكفيلة باستقرار الأوضاع استقرارا ديناميكيا باعثا على الإنتاج والتجويد.

(٥)

على أن الأهم من هذا كله هو أن يتفرغ القائمون بهذه الوظائف كلها تفرغا حقيقيا، وأن تدبر الاعتمادات المالية الكفيلة بتشجيعهم وإثابتهم على هذا التفرغ، وهى فى كل الأحوال مبالغ محدودة إذا ما قورنت بالعائد التعليمى والإدارى والاقتصادى منها، خاصة إذا ما عدنا إلى الأوضاع النموذجية بتولى رؤساء الأقسام المسؤولية الكاملة فيما يتعلق برئاسة الكونترولات وأعمال الامتحانات ولجان التنظيم والإدارة وكل هذه الصور من الأعمال الإدارية التى تتوزع الآن بصورة عشوائية على كثير من الأساتذة دون ضوابط أو روابط.

ويلغ الأمر بتوزيع كونترولات إحدى الكليات على حوالى ١٥ أستاذا كل منهم رئيس لكنترول مختلف.. وبذلك فإن الحقائق ضاعت تماما بتفرق دم المسؤولية بين القبائل على حد وصف التعبير العربى القديم.

الباب الثالث

آفاق ناجزة
للارتقاء الجامعى

الفصل التاسع

ترفيع التعليم العالى فى مصر

(١)

ليس هناك خلاف على أن مستوى التعليم العالى فى مصر يعانى من التدهور.

وليس هناك خلاف أيضا على أن علاج هذا التدهور ليس بالأمر السهل.

كما أنه لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة، ولا فى سنة أو اثنتين.

كما أنه من ناحية أخرى لا يتوقف على إجراء واحد أو تشريعات محددة.

كما أنه من ناحية رابعة لا ينحصر فى علاج مادى أو تشريعى أو إدارى، وإنما هو يتطلب مجموعة من العلاجات المتكاملة.

ومع هذا فإن ضمان النجاح فى العلاج ليس مطلقا، ذلك أن بعض هذه العلاجات قد يتسبب من حيث لا ندرى فى نشأة أعراض وشكاوى جديدة.

ومن ثم فإن التفكير فى علاج تدهور التعليم العالى فى مصر ينبغى ألا يتوقف عند برنامج معين فحسب، وأن يتجاوز البرامج التقليدية والبيروقراطية ليرحب بكل نموذج من نماذج الإصلاح المجربة و الكفيلة مع الزمن بعلاج كثير من المشكلات.

وفى الفقرات التالية نتناول بعض الاتجاهات العامة الكفيلة بتحقيق الترقى أو الإصلاح:

(٢)

من الإنصاف أن نشير إلى أن بعض مشكلات التعليم العام والجامعى فى مصر مشكلات

ثانوية، أى أنها تنحل تلقائيا إذا ما نجحت الجهود فى حل المشكلة الأصلية، ومن هذه المشكلات الثانوية مشكلة الكتاب الجامعى، فقد نشأت هذه المشكلة فى ظل وجود الأعداد الكبيرة من الطلاب الذين يمثلون سوقا مضمونة العائد والمكسب لأعضاء هيئة التدريس القائمين بالعملية التعليمية فى الكليات ذات الأعداد الكبيرة، وهكذا نلاحظ مدى تعقد هذه المشكلة عاما بعد عام، ومدى الفشل فى السيطرة عليها لسبب واحد ووحيد وهو أنها ارتبطت بدخول مادية أصبحت جزءا من الدخول الثابتة أو شبه الثابتة لأعضاء هيئات التدريس فى هذه الكليات، ونحن نلاحظ أن هذه المشكلة تكاد تكون غائبة تماما فى الكليات والأقسام ذات الأعداد الصغيرة.

وهكذا فإننا إذا نجحنا فى تفتيت كليات الأعداد الكبيرة، سواء إلى كليات متناظرة أو إلى أقسام متعددة، فإننا سنقضى على الجزء الأكبر من مشكلة الكتاب الجامعى، وستظل مثل هذه المشكلة فى حدود مرضية محصورة بعيدا عن صورة الوباء المستشرى.

(٣)

من الإنصاف أيضا أن نشير إلى أن الإيجابيات النفسية والتحصيلية التى يتمتع بها الطلاب المصريون لا تزال مرتفعة، ويمكن لنا أن نفيد من هذه الإيجابيات بأقصى قدر ممكن، فننمى دراسات المرحلة المتوسطة بين نهاية الثانوية العامة وبداية المرحلة الجامعية، وذلك من خلال دراسات للقدرات وللغات تعتمد على التكثيف الأكاديمى مع الاحتفاظ للحاصلين على الثانوية العامة بالحق فى دخول الجامعة فى العام التالى فى الأماكن والأقسام التى تهيؤهم القدرات للحاق بها.

وعلى سبيل المثال فإنه بدلا من أن يكون القبول فى قسم علمى متميز بمجموع الثانوية فحسب، فإننا نفتح الباب لأداء اختبارات قدرات على مدى العام التالى للحصول على الثانوية العامة، وذلك لتجهيز (ولا نقول «إعداد» فحسب) طالب ذى مستوى رفيع يمكن له أن يستوعب الدراسة الجامعية على نحو مبشر بخريج متميز بدلا من الخريج المتوسط والضعيف، وعلى سبيل التمثيل فإن الدراسة فى كلية دار العلوم كانت تستند فى نجاحها إلى اعتمادها على قبول خريجى ثانوية الأزهر بما يتميزون به من ثقافة أزهرية عميقة، وعلم عريض وواسع بعلوم العربية، وبوسعنا الآن أن نهيىء مدارس تجهيزية على غرار تجهيزية دار العلوم القديمة بحيث

يدرس خريج الثانوية العامة سنة أو اثنتين ليستكمل التكوين الكفيل له بالتفوق فى القسم الممتاز أو البكالوريوس الممتاز فى دار العلوم، أو فى الأدب أو غيرها من معاهد تعليم اللغة العربية.

كذلك فإن الدراسة فى أقسام اللغات الأجنبية الشائعة (الإنجليزية والفرنسية) تتطلب نظاما شبيها بهذا بدلا من أن تخرج هذه الأقسام خريجات من مستوى لا يزيد على مستوى الطبقة الثانية من السكرتيرات.

أما أقسام اللغات الأقل شيوعا (كاللغات الشرقية واليابانية) فتتطلب عناية أخرى قد تصل إلى حد إيفاد مجموعة من الطلاب كل عام إلى بلاد هذه اللغات قبل أن ينالوا الانتساب إلى هذه الأقسام الجامعية.

ومن الجدير بالتنويه أن هؤلاء سيمثلون لبلادهم أهمية استراتيجية، إذ إن غيابهم أو افتقاد وجودهم يمثل مشكلة استراتيجية من الدرجة الأولى.

(٤)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة ترحب ترحيبا كبيرا بالإسهام فى ميدان التعليم الجامعى، وليس سرًّا أن هذا الترحيب قد بلغ حد التدافع والتنافس بل والشكوى من عدم إتاحة الفرصة.

ومن الذكاء السياسى أن يتم توجيه هذا الإقبال توجيها ذكيا يعظم الإفادة من مثل هذه الجهود ويوجهها فى طريق رفع العبء المتزايد من على كاهل كليات العلوم التجارية بما يسهم على الأقل فى تقليل الأعداد المتكدسة فى هذه الكليات.

وإذا أمكن لنا أن نلقى بالعبء الأكبر من الدراسات التجارية والإدارية (إلى ما قد يصل إلى ٨٠٪ على سبيل المثال) على عاتق قطاع خاص ملتزم بجودة العملية التعليمية، فإننا نكون قد حققنا خطوة كبيرة فى سبيل التوظيف الأمثل لطاقات وقدرات ذات قيمة واضحة.

وهنا ينبغى لنا أن نلتفت إلى أهمية صياغة أنظمة الرقابة التعليمية الكفيلة بتحقيق مستوى رفيع للتعليم التجارى الخاص، وإلا فإننا سوف نواجه مستويات متكررة من تعليم شكلى لا يتيح الارتفاع بمستوى القدرات العقلية والبشرية المرجعية من أجل أداء الوظيفة المرجوة.

الفصل العاشر

حلقة الدراسات الجامعية المفقودة

(١)

تشغل جامعاتنا نفسها بدراسات المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، وتنشغل (إلى حد مذهل) عن دورها الذى لا يقل أهمية فى تنظيم دراسات جامعية ذات طابع وظيفى أو مهنى تمكن أصحابها من أداء أفضل فى مهن كثيرة تتطلب مثل هذه الدراسات، وذلك على الرغم من أن الفكر الجامعى فى المجتمعات المتقدمة قد انتبه منذ مرحلة مبكرة إلى ضرورة وجود مثل هذه الدراسات الجامعية والعليا، والإكثار منها، وإتاحتها بأقل قدر من التكاليف المادية والزمنية، وذلك من أجل أثرها المباشر وغير المباشر وهو رفع مستوى الأداء الفنى فى كثير من الوظائف.

وفى مصر عرفت جامعاتنا نظما متناثرة لدبلومات الدراسات العليا التى تستهدف رفع الكفاءات، بيد أن هذه الجامعات لم تعط هذه الدبلومات ما تستحقه من عناية، فضلا على أن هذه الدبلومات لا تزال تمثل وضعا يمكن وصفه بدقة بأنه أقرب إلى أن يكون نتوءا شبيها بدراساتنا العليا، وليس حلقة من حلقاتها.

وفى ظنى أنه يمكن لنا أن نطور من تشريعاتنا الجامعية من أجل الارتقاء بمثل هذه الوظيفة البحثية والجامعية المهمة.

ويمكننى أن أقدم بعض التوجهات المهمة فى هذا الإطار.

(٢)

نرى أنه يستحسن الفصل تماما بين دراسات الدبلوم المهنية، وبين الدراسات العليا الأكاديمية، وإلى الحد الذى يمكن معه أن تكون هذه الدبلومات بمثابة جزء غير جوهرى وغير تقليدى من الدراسات الجامعية، أى ألا يتطلب القيد بها والدراسة فيها الحصول مسبقا على شهادة جامعية، وبهذا يمكن أن يكون هناك دبلوم دراسة جامعية، ودبلوم دراسات عليا، ولا يستتبع هذا أن يكون هناك دبلومان مختلفان لنفس الدراسة، ولكنه يقودنا إلى فكرة أن الدبلوم مرتبط بالتأهيل للمهنة أو الدراسة المعنية، سواء حصل عليها من سبق أن حصل على شهادة جامعية، أو من حصل على شهادة أقل من هذا، والهدف من الدبلوم ليس الترقى فى سلك وظيفى، لكنه الترقى فى القدرة المعرفية الكفيلة بتنمية المعارف والمهارات من أجل وظائف محددة، ومن ثم فإن الجامعة تعلن برحابة فكرها أنها تفتح قلبها لكل راغب فى هذا العلم بعيدا عن السلم الجامعى، ولا يعنى هذا إلغاء دبلومات الدراسات العليا الحالية، أو التنزيل من قدرها، لكنه يعنى وجود طيف واسع من الدراسات الجامعية بعيدا عن السلسلة التقليدية.

(٣)

نحب أن نعود إلى التفكير فى تهيئة الفرصة لإدراك حقيقة أن التأهل بشهادة المرحلة الجامعية الأولى يمكن أن يتم تلقائيا من خلال الحصول على أربعة دبلومات من هذه الدبلومات المهنية، شريطة أن تكون هناك فكرة مسبقة عن التكوين المتكامل للشهادة الجامعية الأولى من هذه الشهادات.

وعلى سبيل المثال فإن بكالوريوس السياحة والفنادق يمكن أن يمنح تلقائيا للذين يتمون أربعة دبلومات معينة فى التاريخ والآثار، وفى الإرشاد السياحى، وفى إدارة المنشآت السياحية، وفى التغذية والفندقة مع استيفاء هؤلاء لمستويات محددة سلفا فى معرفة اللغة والتحدث بها، ولا يشترط أن يكون الحصول على هذه الدبلومات قد تم بترتيب معين ولا فى تعاقب ولا فى فترة زمنية قصيرة أو متصلة، وإنما يكفى أن يكون الطالب قد حصل على هذه الدبلومات على مدى عشر سنوات، بل يمكن أن يكون الحصول على هذه الشهادة الجامعية متاحا لمن

يحصل على أربعة دبلومات (اختيارية) من نطاق ستة دبلومات (محددة سلفا) تؤهل أربعة منها للحصول على هذه الشهادة الجامعية الأولى.

(٤)

وينبغى لنا أن نخرج هذه الدبلومات بعيدا عن نطاق الفكر الجامعى التقليدى القائم على تحديد درجات للنجاح ونسب مئوية له، وما يترتب على هذا كله من تحميل للأمور بما لا تحتمل من تدريج وربط للتقدير بالتدريج.. إلخ، وإنما يكون النجاح فى هذه الدبلومات بالإجازة المطلقة.. ناجحًا أو غير ناجح، يجتاز أو لا يجتاز، وذلك من أجل إعلاء قيمة «القدرة» على قيمة «التقدير».

وإنى أعتقد أن صرف النظر نهائيا عن مسألة التقدير هذه كفيل بأن يحسم الأمور فى اتجاه القدرة وحدها بعيدا عن الحسابات المركبة لقيمة التقدير فى كل فرع على حدة، وفى كل سؤال على حدة.. إلخ، هذه المنظومة التى نعرفها جميعا، والتى لا ينشأ عنها إلا الانتصار (أو التفوق) نتيجة للجبر، والنجاح (أو العبور) نتيجة للرأفة.. وتحقيق التفوق نتيجة للتفوق عبر متوسط..

وهكذا. فإننا إذا ربطنا النجاح والشهادة بالقدرة وحدها نكون قد نجحنا فى الإسهام الجامعى الحقيقى فى العمل على إعداد جيل من القادرين على أداء الوظائف الوطنية والعالمية باقتدار رائع.

■ ■ ■

الفصل الحادى عشر

توحيد الامتحانات الجامعية على المستوى القومى: الإمكانية والجدوى

(١)

يتنامى الآن التفكير فى ضرورة البحث عن ضوابط كفيلة بأن تضفى قدرا من الانضباط أو التحكم فى الامتحانات الجامعية، وعلى الرغم من أن هناك رأيـا سائدًا بأن هامش المجاملة سيظل موجودا على الرغم من كل ما هو ممكن من ضوابط، فإن هذا لا يمثل مانعا أو دافعا للتخلى عن القبول بفكرة الضوابط، وإلا كانت السلطات المسؤولة تفتح المجال على مصراعيه لتقنين كل ما هو ممكن، بل وما هو جائز ومحتمل من عناصر المجاملة أو التسيب وانعدام الضوابط.

وليس سرًّا أن كثيرا من لجان النظام والمراقبة فى الامتحانات لا تزال تفتقد كثيرا من العوامل المساعدة على تشغيل كونترولات تحظى بها تحظى به كونترولات التربية والتعليم على سبيل المثال، وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من كل ما هو شائع وذائع من المخاطر المادية التى تصادف أوراق الإجابة عند خروجها من الكليات إلى منازل أعضاء هيئات التدريس لتقدير الدرجات التى تستحقها، وعلى الرغم من كمية القلق النفسى التى تسيطر على الأساتذة حين ينقلون أوراق الإجابة فى سياراتهم من وإلى بيوتهم، وعلى الرغم من تعرض بعض الأوراق للفقدان وللسرقة فى عدد من الحوادث التى نشرت تفاصيلها أكثر من مرة فى الصحف، وعلى الرغم من هذا كله ومن غيره من العوامل، فلا تزال الجامعات فى الأغلب الأعم تأخذ بتقليد انتقال أوراق الإجابة مع الأساتذة إلى بيوتهم أو إلى مصايفهم لتقدير درجاتها.

يحدث هذا على الرغم من عدم استحالة توفير الحل البديل والمثالى الذى يتمثل فى إعداد قاعات (استراحات) مكيفة ومريحة ومزودة بكل وسائل الراحة والطعام والشراب بما يكفل بقاء الأساتذة فى الكلية حتى ينتهوا من تقدير الدرجات.

ولابد لى أن أعترف فى هذا المقام بأنى لا أتصور فى نفسى الشجاعة لكى أغادر مبنى الكلية قبل أن أكون قد انتهيت من تقدير درجات المادة التى أمتحن فيها الطلاب مهما كان عددهم: قل أو كثر.

(٢)

هذا المثل الذى تحدثت عنه لتوى يبين عن مدى الصعوبة المتخيلة إذا ما تم توحيد امتحان بكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق على مستوى الجامعات المصرية كلها، وذلك على الرغم من أن الدعوات إلى مثل هذا التوحيد لا تفتقد المنطقية، وإن كانت تتعارض مع جوهر استقلال الجامعة، ومع طبيعة النظم السامحة بالتنافس فى حدود ما هو مسموح به فى ظل الحرية من تفاوت فى الأداء والتقييم والبرامج الدراسية والمستويات، وهو ما قد يؤدى بالطبع إلى انخفاض المستوى (فى بعض الجامعات)، أو ما هو متوقع أيضا من ارتفاع المستوى نتيجة الاحتمالية المناظرة لوجود الطرف الثانى من ممارسة الحرية والكفيل بالحفاظ على مستوى معين أو أرفع.

ومن حسن الحظ أن مناخ الجامعات المصرية فى عصر سابق أكثر مثالية كان قد سمح بالفعل بالتنافس فى الشدة والجودة والحدة والدقة، فحرصت بعض كليات القمة على أن يكون مستوى خريجيها متميزا مهما واكب هذا من انخفاض نسبة النجاح، ولم يكن المسؤولون عن هذه الكليات ولا أساتذتها ينزعجون على الإطلاق من انخفاض نسب النجاح فى بعض السنوات الدراسية أو بعض المواد مهما وصل المستوى الذى انخفضت إليه هذه النسب.

(٣)

وفى ظل هذا المناخ الأقرب إلى المثالية نمت ثقة أصحاب الأعمال (فرادى وشركات) فى خريجى بعض الكليات بعينها وفضلتهم على غيرهم من خريجى الكليات الأخرى المناظرة،

وكان المثل الواضح على هذا فى سلوك إحدى شركات المقاولات المصرية التى لم تكن تجد حرجا فى أن تنص على هذا المعنى بالتحديد فى إعلانات التوظيف المنشورة فى الصحف، وربما كانت هذه التجربة جديرة بأن تحتذى وأن تشجع وأن تهيأ الظروف لتكرارها لأنها كانت كفيلة بأن تنمى التنافس المستمر من أجل الوصول إلى تحقيق الثقة أو الاستمرار فى حيازتها (أى حيازة الثقة) أو الحرص على عدم فقدانها.

بيد أنه إذا جاز تطبيق مثل هذا الفكر على كليات يتنافس خريجوها فى سوق العمل، فإن الوجه الآخر للقضية يتمثل فى استحالة تطبيق نفس الفكر على الكليات التى تأخذ الدولة بمبدإ تكليف خريجيها، ومع هذه الاستحالة فإن إحدى كليات الجامعات الإقليمية الرائدة، وهى بالتحديد كلية طب المنصورة، ظلت تأخذ نفسها بالشدة والجدية فى تقدير درجات خريجيها رغم وعى أساتذتها بأن هذه الجدية والشدة تعرض خريجى هذه الكليات بالذات للظلم النسبى حين يتعرضون مع أقرانهم من الكليات الأخرى لنفس معايير التنسيق الرقمى عند توزيع الأطباء على أماكن التكليف فى جميع أنحاء الجمهورية، ثم لنفس معايير التنسيق الرقمى عند توزيع الأطباء على النيابات الإكلينيكية المتاحة فى وزارة الصحة ومعاهدها التعليمية والمؤسسات التابعة لها.

(٤)

ومع هذا فقد ظلت كلية طب المنصورة حريصة بزهو وفخر واطمئنان على تطبيق منهجها الذى قد يبدو ظالما لأبنائها، وظل حرص كلية طب المنصورة قائما حتى بعد موجات الهجرة الضخمة من طلابها فى مرحلة البكالوريوس إلى كليتين قريبتين، وقد وصلت معدلات الهجرة فى بعض السنوات إلى ما يقارب خمسين فى المائة من المقيدين، بل ووصلت معدلات الأماكن المتميزة التى حصل عليها المحولون من الكلية القديمة إلى الكليتين الجديدتين أكثر من نصف المواقع المتميزة أيضا.

ومن حسن الحظ أن سارت ديناميات هذه التحولات والتحويلات بروح قوامها المحبة والرضا وبخاصة مع حقيقة أن الشعب كله كان ولا يزال وسيظل بإذن الله شعبا واحدا يرتبط بأواصر المودة والقربى والنسب والصهر!!

(٥)

بعد هذين النموذجين المتفاوتين اللذين يدلان على مدى تعطش المجتمع الجامعى المصرى للمثالية، أو للتميز على الأقل ، على الرغم من أنها (أى المثالية) قد لا تعود بالنفع المباشر، يجدر بنا أن نشيد بالفكر الجامعى الأصيل الذى صاغ قانون الجامعات فى ١٩٧٢ وانتبه إلى ضرورة أن يأخذ بمثل هذه الفكرة فى الاعتبار موازنا بين وجهتى النظر المختلفتين.

وقد نص القانون فى إحدى مواده على حل وسط يقضى بأن تشكل لجان وضع امتحانات البكالوريوس (أو الليسانس) على مستوى قومى من أقدم ثلاثة أساتذة عاملين فى التخصص على مستوى الجامعات كلها، سواء كان هؤلاء من كلية واحدة أو من كليتين أو من ثلاث كليات، وسواء كانت هذه الكليات من الجامعات القديمة أو الجامعات الأحدث.

وعلى الرغم من أن المجلس الأعلى للجامعات يتولى فى كل عام إخطار كل كلية من الكليات الجامعية بأسماء وعناوين هؤلاء الأساتذة الثلاثة فى كل تخصص، فإن تطبيق هذا النص وإعماله لايزال بحاجة إلى وسائل محددة من الإنفاذ تجمع ما بين الآلية العملية الكفيلة بتحقيقه على نحو مرن وذكى لا يتعارض مع سرية الامتحانات، وما بين قوة القانون التى تجعل كل امتحان لا ينعقد طبقا لهذا الترتيب امتحانا ناقص المشروعية، بل وربما منعدم الأثر.

(٦)

وربما نكون فى حاجة إلى توسيع عدد هؤلاء الأساتذة المشاركين إلى أقدم خمسة أو سبعة، وربما نكون فى حاجة إلى الإفادة من بنوك الامتحانات وإلى مواكبة تطوير طرق التقييم لتطوير التشريع، ولكن جوهر ما نحتاجه هو أن تكون هناك نصوص فعالة وتطبيق أمين.

والأمل قائم فى أن تنتبه التعديلات الجديدة لقانون الجامعات إلى ضرورة إيجاد مثل هذه الجدية التشريعية والتنفيذية التى يتوق إليها النص القائم.

■ ■ ■

الفصل الثانى عشر

إحياء ذاكرة الأقسام العلمية في الجامعات المصرية

(١)

يبلغ عمر بعض أقسامنا الجامعية أكثر من ثلاثة أرباع قرن، ويبلغ عمر الأغلبية الساحقة منها ما يفوق ربع القرن، وتتمتع الأغلبية الساحقة من الأقسام العلمية الجامعية بوجود بعض أعضاء هيئات التدريس الذين شهدوا حياتها كلها منذ البداية وحتى الآن، ويقوم هؤلاء الأساتذة الأفاضل، عن حب وبإخلاص، بالدور الذى تؤديه الذاكرة لهذه الأقسام العلمية، وهذا من حسن الحظ الذى لاشك فيه، لكنه فى ذات الوقت من النوع الذى لا يمكن الاعتماد عليه للأبد، لأن طبيعة الحياة نفسها تطالبنا بأن تكون هناك ذاكرة حية لا تتوقف حياتها على حياة فرد أو أفراد مهما طال بهم العمر، ومهما حسن الظن بإمكان الاعتماد على ذاكرتهم وقوتها، بل ومهما تعودنا على أن نلجأ إلى ذاكرتهم كبديل مفضل عن الذاكرات الكتابية التى لا يستقيم عمل مجتمع علمى بدون وجودها.

ومن اللافت للنظر أن قانون الجامعات الحالى على طوله وتوسع مواده لم يلتفت إلى أهمية وجود السجلات الجامعية، ولم يلزم أحدا بها، ولم ينظم عملها على نحو كلى على الأقل ولم يحدد طبيعة هذه السجلات ولا عددها، وإنما ترك الأمور الجامعية كلها تمضى من دون وجود هذه السجلات الضرورية والحيوية لتسجيل انتظام العمل الجامعى وبدايته ونهايته وحدوده.

(٢)

وربما أصبح من المهم الآن أن نلجأ إلى وضع نظام قانونى وإدارى جيد ومرن يكفل أن نتدارك بسرعة ما قصرنا فيه من انعدام السجلات الجامعية واقتصارها ـ حتى الآن ـ على تلك الكشوف الخاصة بالخريجين فى إدارات الخريجين بالكليات المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن مديرى الجامعات حتى نهاية الخمسينيات كانوا يقدمون تقريرا سنويا يتضمن تلخيصا لجميع صور النشاط الجامعى والعلمى فى الجامعة على مدى العام الدراسى، بما فى ذلك من تفصيلات الإجازات الدراسية التى حصل عليها أعضاء هيئات التدريس ومعاونوهم، والإعارات التى قام بها أعضاء هيئات التدريس،والمؤتمرات التى شاركوا فيها، ومددها وتواريخها، ومع التضخم المفرط الذى حدث فى الجامعات وأعداد العاملين بها تضاءل الاهتمام بمثل هذا التقرير، حتى اختفت نهائيا قدرته على الحصر والتسجيل، واقتصر ـ إن وجد ـ على سرد الأرقام الكلية للموازنات الجامعية والأعداد الإجمالية لأعضاء هيئات التدريس والطلاب والخريجين فحسب.

(٣)

ويعنينى فى هذا المقال أن أقدم صورة موجزة عن بعض السجلات العلمية التى لابد أن يلزم القانون كل قسم علمى بإعدادها، وأن تكون من مسؤولية رئيس القسم، وأن تنتقل المسؤولية عنها من كل رئيس قسم إلى التالى له – فيما يوازى أن يكون كمحضر رسمى – مسؤولية كاملة عن الماضى والحاضر.

السجل الأول من هذه السجلات هو سجل الامتحانات، وفيه تحفظ نسخة من كل امتحان يُعقد فى القسم أو يشارك فيه القسم، سواء على مستوى البكالوريوس والليسانس أو الدراسات العليا، وقد أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود هذا السجل حتى لإنشاء بنوك الامتحانات، وللإحاطة بمستوى وموضوع الامتحانات السابقة، وإن كان هذا لا يمنع من أن بعض أعضاء هيئات التدريس من محبى النظام والتنظيم قد كونوا بأنفسهم ملفات بالامتحانات التى شاركوا فيها على مدى السنوات التى تحملوا فيها المسؤولية، ولكن هذا لم يرق بعد إلى الروح المؤسسية التى أطالب بها.

(٤)

السجل الثانى هو سجل توزيع أعمال التدريس والمحاضرات فى الفصول الدراسية المتعاقبة، وكثيرا ما يحاول الواحد منا أن يجهد الذاكرة فى تعرُّف معلومة من المعلومات المهمة لتاريخنا أو لتاريخه الشخصى فلا يتمكن من تذكرها حتى وإن تذكر بكل وضوح ملابساتها من أنها حدثت حين كان يلقى محاضرة فى المدرج الذى كان على يمين الحديقة، بينما هو لا يذكر بالتحديد العام الدراسى الذى كان يلقى فيه محاضراته فى ذلك المدرج على سبيل المثال، وعلى هذا النحو يجهد كل منا ذاكرته فى العثور على الحقيقة التى يسهل الوصول إليها بالرجوع إلى سجلات جداول التدريس، وربما كانت هذه الفائدة هى أقل الفوائد المرجوة من مثل هذا السجل الذى يكفل هو الآخر روحا مؤسسية فى توزيع أعمال التدريس والأعمال العلمية المرتبطة به بطريقة تسمح على الدوام بقدر أرفع من الانضباط من ناحية، والتطوير من ناحية ثانية، والتكامل من ناحية ثالثة.

ومن اللافت للنظر أن دور السينما تحتفظ (حتى وإن لم يكن بروح مؤسسية كاملة) بما يضمن التوصل إلى أسماء الأفلام التى كانت معروضة فى يوم معين من سنة معينة، بينما تفتقر الجامعة فى المقابل إلى ما يدل بتحديد قاطع على الأستاذ الذى ألقى المحاضرة الأولى فى مدرج من مدرجاتها أو تولى تدريس الفصل الدراسى أو حلقة البحث.

(٥)

السجل الثالث هو سجل الدارسين، ولا أقول الخريجين، فسجل الخريجين مما يهم شؤون الخريجين أو شؤون الطلاب، ولكن القسم العلمى فى المقابل ينبغى أن يعنى بمن درس فيه أو حضر الدروس النظرية أو العلمية فى كل فصل دراسى، سواء أستكمل الدراسة أم لم يستكملها، وسواء أَحَضَر أغلبية المحاضرات أم لم يحضر إلا نزرًا يسيرًا منها، وسواء أجتاز الامتحان أم لم يجتزه. إنه سجل للقسم نفسه يعنى بالحركة التعليمية وتفصيلاتها، وهو سجل للقسم لا للخريج ولا للمصروفات الدراسية ولا لأداء الامتحانات، وإذا جاز للأقسام العلمية أن تفرط أو تتغاضى عن نسب الحضور المطلوبة من المقيدين للدراسة فيها، فإنه لا يجوز بأى حال

من الأحوال أن تفرط فى بيان حالة الحضور فيها لنفسها وليس للغير، وربما يكون المستحيل أن نتصور خططا للدراسة توضع أو تطور فى غياب سجل يجيد حصر وتصوير الحالة الحقيقية للانتظام فى الدراسة على مدى السنوات المختلفة.

(٦)

السجل الرابع هو سجل النشاط العلمى لأعضاء هيئة التدريس بالقسم، لا ينشرون بحثا، ولا يلقون محاضرة، ولا يشتركون فى ندوة أو ورشة عمل إلا ويضعون نسخة من البحث أو نبذة عن المشاركة فى هذا السجل حتى لو اقتصر الأمر على ثلاثة سطور يشيرون فيها إلى موجز سريع لما تم، وتاريخه، وطبيعته.

ومن خلال هذا السجل يمكن للباحثين والدارسين أن يتعرفوا الإسهامات العلمية الحقيقية للأساتذة، ومن المؤكد أن هذا السجل سيوفر كثيرا من العناء على الدارسين فى البحث والتقصى عن المشاركات والإسهامات التى بذلها السابقون دون أن يبنى عليها اللاحقون، بل ربما دون أن يدروا من أمرها شيئا، ولا أذيع سرا إذا رويت أن بعض الزملاء اكتشفوا منذ فترة وجيزة أن موضوع رسالة الدكتوراه التى نوقشت لتوها كانت بالنص موضوعا لرسالة ماجستير فى نفس القسم، وإن اختلف الطالب والمشرفون، على أن الأدهى من هذا أن مجموعة من الباحثين من أساتذة القسم نفسه كانوا قد نشروا بحثا فى ذات الموضوع بتاريخ سابق تمامًا على كل من رسالة الماجستير ورسالة الدكتوراه!!

ولو أن قوائم السيرة الذاتية لأساتذة القسم كانت متاحة أو معلنة لأمكن بسهولة إدراك أن هذا البحث قد تم إجراؤه من قبل، وربما أصبحت الحالة المتردية لا تسمح بتقدير مدى خطورة مثل هذا التجاوز الخطير فى تكرار ذات البحوث دون أدنى حياء، ولكن وجود مثل هذا السجل كفيل بأن يلزم اللاحقين أن يقدموا تبريرات واضحة لتسجيلهم نفس الموضوع وعلى أى مستوى، ثم لأن يقدموا وبصورة لا تحتمل اللبس ما يدل على الجديد الذى أضافوه، فضلا على ما يدل على استفادة مثلى من القديم الذى نسجوا مادة بحثهم بعده، وإن لم ينسجوا على منواله.

■ ■ ■

الباب الرابع

الدراسات العليا وواجهة الجامعة

الفصل الثالث عشر

تدهور مستوى الرسائل العلمية فى جامعاتنا

(١)

لا نستطيع أن ننكر أن الرسائل العلمية فى كافة مؤسساتنا الجامعية قد أصبحت فى أغلبها أقرب ما تكون إلى أن تصبح شيئا روتينيا متكررا حافلا بالأخطاء المنهجية والمطبعية والعلمية والجمالية، ومع هذا فإن أشد الجامعيين تشددا وتشاؤما لا يزالون يؤمنون بأن فى الإمكان تحقيق الارتقاء بالرسائل العلمية فى جامعاتنا ، ولكن الإجماع ينعقد على أنه لا يمكن تحقيق هذا الارتقاء فى ظل بقاء نصوص قانون الجامعات الحالى التى سمحت بتدنى الرسائل الجامعية إلى هذا المستوى، فقد ثبت لنا معاشر الجامعيين بما لا يسمح بأى قدر من التفاؤل أن الاعتماد على الأخلاق وحدها بدون قانون لا يكفل أى تقدم ولا يضمن أى تجويد.

إذا كان الأمر كذلك فما الذى أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه منذ سنوات.

(٢)

جرى العرف على أن اعتماد المشرف ثم مجلس القسم ثم الإدارات الجامعية لاستمارات صلاحية النشر للمناقشة تعنى أن الرسالة قد قبلت وأن صاحبها قد حاز الدرجة، وقيل فى هذا المعنى: إن التاريخ الجامعى لم يشهد رسالة رفضت مادام قد ثبتت صلاحيتها من قبل المشرفين، ويقال أيضا: إن التقاليد الجامعية تحتم المنح مادامت الصلاحية قد تمت ولا يزال الاعتقاد فى هذا المبدإ يقينيا، حتى إن بعض الأساتذة الكبار يقولون إن المناقشة ليست إلا تحصيل حاصل.

وعلى الرغم من هذا كله ومن هذا الفهم المسيطر تماما على الأغلبية الساحقة، فإن حسن الحظ ينبئنا أن بعض الحالات بالغة السوء قد شهدت وصول الاستنفار بالأساتذة المناقشين إلى الحد الذى صمموا فيه على عدم منح الدرجة وعلى رفض الرسالة، وقيل: إن هذا لا يجوز، ولكن أحدا لم يتصد لتمرير شىء رفضه المناقشون علانية.. ولا نزال بحاجة إلى نص صريح على أن يكون من حق لجنة المناقشة رفض الرسالة، وعلى ألا تكون الصلاحية بمثابة نهاية المطاف.

(٣)

سادت كليات الآداب موجات تعلى من قدر أنشطة علمية على أنشطة علمية أخرى لا تقل عنها أهمية، وعلى سبيل المثال لا تجيز هذه الكليات اعتبار تحقيق التراث كموضوع للبحث العلمى، سواء فى الماجستير أو الدكتوراه أو بحوث الترقية..

وقد آن الأوان لتصحيح هذا الوضع، لا بإجازة هذه الموضوعات لتكون موضوعا للبحث العلمى، ولكن بجعلها جزءا مكملا للحصول على درجة، فلابد لكل متقدم للدكتوراه من أن يحقق نصا تراثيا بالإضافة إلى بحثه (رسالته) للدكتوراه، وألا يقتصر هذا النشاط على تحقيق النصوص فحسب، ولكنه يشمل كل الأنشطة العلمية المشابهة كترجمة عمل أدبى من اللغة العربية أو إليها، وكرسم خريطة لموقع، وكإعداد معجم مصطلحات... إلخ.

(٤)

فى ظل سيادة مبدإ توزيع المسؤولية للهرب من تحديدها، وفى ظل الحرص على اعتصار كل ما هو ممكن من المكافآت المادية، أصبح المشرفون على كل رسالة يتعددون، بل إن القانون نفسه قد عدل بحيث يتقاضى كل منهم مكافأة الإشراف (على الرسالة) كاملة فى حالة تعددهم، وهكذا أصبح لكل رسالة ثلاثة مشرفين من القسم وواحد من خارج التخصص، وضاعت روح المسؤولية كما ضاعت روح الأستاذية والتلمذة، ولابد من العودة إلى النظام القديم الذى يجعل الرسالة بمشرف واحد أو اثنين على أكثر تقدير، وعلى أن توزع المكافأة على الاثنين لا أن تتكرر لكل منهما، ويقتضى هذا بالطبع وبالموازاة رفع قيمة المكافأة إلى ما كان يحدث فعلا حين ينالها أربعة.

ومهما اقتضت الرسالة من بحوث خارج التخصص فإن الأستاذ المشرف كفيل بأن يتولى الإشراف على هذا الذى خارج التخصص، ومن العجيب أن يتكرر ويتقرر الاعتماد على مثل هذه الذريعة، أفيكون الطالب قادرا على أكثر من تخصص على حين لا يكون الأستاذ هكذا!! أم أنه أسلوب انقلاب الهرم الذى سيطر على كل شيء.

(٥)

مع تنامى قدر العفو عن الأخطاء حتى أصبح الصواب نادرا فى الإملاء واللغة والنحو والتنسيق والترقيم والإحالات ... إلخ ، وبات الأمر يتطلب نصا واضحا وصريحا فى القانون على أن من حق أى أستاذ من المناقشين أن يرفض الرسالة وأن يرفض السماح بالمناقشة من الأصل إذا فقدت الرسالة مقومات الشكل، بأن زاد عدد الأخطاء المطبعية فيها كلها على عشرة (أو خمسة) أخطاء، أو زاد عدد الأخطاء الإملائية فيها على نفس العدد، أو اعترت الرسالة خاصية خيانة الأمانة العلمية بنسبة نص إلى غير مصدره على سبيل المثال، أو النقل، أو الاقتباس دون إشارة.. إلخ.

ويكفى أن يثبت الأستاذ تجاوز هذا الخطإ فى الشكل من قبل المناقشة ليطالب زميله الممتحن الآخر برفض الرسالة وعدم مناقشتها من الأساس، وذلك حتى لا تتكرر على الأسماع المقولة الشائعة الآن بأن هذه الأخطاء فى الشكل أو الطباعة أو اللغة.. إلخ. بعبارة أخرى لابد من تأكيد احترام الجامعة للشكل وللغة وللأخلاق العلمية بنفس القدر الذى تحترم فيه جزئيات العلم.

وما لم يوجد هذا النص القاطع فلن يحدث ارتقاء فى مستوى الرسائل الجامعية، وبالتالى فى مستوى البحث العلمى.

■ ■ ■

الفصل الرابع عشر

كيف يمكن الارتقاء بالرسائل الجامعية؟

(١)

تناولنا فى الفصل السابق بعض مظاهر التدنى التى أصابت مستوى الرسائل العلمية فى جامعاتنا، وأشرت إلى حقيقة ان أشد الجامعيين تشددا وتشاؤما لا يزالون يؤمنون بأن فى الإمكان تحقيق الارتقاء بالرسائل العلمية فى جامعاتنا ، ولكن الإجماع ينعقد على أنه لا يمكن تحقيق هذا الارتقاء فى ظل بقاء نصوص قانون الجامعات، وفى هذا الفصل يهمنى أن أواصل تقديم بعض المقترحات فى هذا الصدد:

(٢)

من حسن الحظ فى مصر أن فى كل مجتمع يشهد انتشارا للخطإ أو الفساد لا تزال هناك زاوية أو ركن ملتزم بها من شأنه الحد من الخطإ والفساد، وهذا هو الوضع القائم فى بعض كليات الجامعة المصرية التى تنص لوائحها منذ أنشئت فى عهد التجويد على إرسال الرسائل الجامعية لمحكم خارج القطر تماما أى من دولة أجنبية (كانت فى الأصل من دول العالم الغربى وبصفة خاصة بريطانيا وفرنسا.

ثم حدث توسيع للقاعدة لتشمل بعض الدول الشرقية فى ظل العلاقة المتميزة التى ربطتنا بتلك الدول فى فترة من الفترات) وترسل الرسالة فى البريد إلى الخارج ويتولى الأستاذ العالمى مراجعتها وتصويب ما يراه ويطلب تعديل ما لابد من تعديله، وبعد هذا كله تناقش الرسالة..

(٣)

هذا النظام لا يزال معمولا به فى مصر فى كليات محترمة، ومع هذا فإنه لا يعطل أعضاء هيئة التدريس الخاضعين له عن أن يحصلوا على درجاتهم فى توقيت مناسب، فضلا على ما يتيحه من تكوين أكاديمى متميز..

أكرر: إن هذا النظام موجود فى مصر ومع هذا فإننا لا نذكره ولا نشير إليه لأن الأسلوب البديل أصبح طاغيا.

(٤)

يقال إن أقل الرسائل الجامعية شأنا هى تلك التى تجرى فى الأقسام الإكلينيكية فى كلية الطب، وفى هذا القول بعض الصواب، والتبريرات جاهزة بانشغال الأساتذة المشرفين والمناقشين بعياداتهم والعمل فى المستشفيات.. إلخ، وأنهم تعودوا بحكم مهمتهم التفوق فى مهارات يدوية رفيعة القدر لا فى التدقيق الأكاديمى، ومع هذا فهم يتمنون لو أن الرسائل صيغت ونوقشت طبقا لمعايير الجودة.

والحل ممكن بنص قانونى واحد يجعل الممتحن الداخلى أحد أساتذة العلوم الأكاديمية وليس أستاذا إكلينيكيا، مع منحه (بل ومنح كل عضو فى اللجنة) حق الفيتو الذى يكفل إحقاق الحق وإبطال الباطل، وسيكون هذا من حظ الأجيال القادمة من الأساتذة الإكلينيكيين.

بل إن هذا الأسلوب الجاد سيساعدهم على تحقيق مكانة مرموقة فى المجتمع الدولى قد يستحقونها الآن عن جدارة، ولكن تأهيلهم «التحريرى» لا يساعدهم على الوصول إليها.

(٥)

ينبغى عدم السماح بإعادة مناقشة رسالة رُفضت قبل مرور عام على الأقل من رفضها، وقبل تقرير المشرفين من ناحية أخرى لصلاحيتها للمناقشة مرة أخرى، فإذا رفضت الرسالة للمرة الثانية فلا يجوز إعادة مناقشتها قبل مرور عامين على الأقل من الرفض الثانى، وإذا رفضت ثالثة فلا يجوز إعادة مناقشتها قبل مرور ثلاثة أعوام من الرفض الثالث، وليس فى هذا كله أى تعسف لأن العلم بطبعه يتطلب الاحترام والتقديس.

(٦)

ينبغى وضع معايير محددة للعلانية فى مناقشة الرسائل كالإعلان المسبق فى الصحافة عن موعد ومكان المناقشة والإعلان عن موعد المناقشة فى لوحة الاعلانات الرئيسية قبل المناقشة بأسبوعين على الأقل ، وضرورة حضور حد أدنى من أعضاء القسم للمناقشة، فإذا لم تتوافر هذه الشروط لاتنعقد اللجنة.

وذلك للقضاء على ظواهر بدأت تطل برأسها من فساد البحث العلمى وسرقة الرسائل السابقة بأكملها وقد حدثت بالفعل وقائع مروعة من هذا القبيل ولكنها مرت على مضض تحت شعار أن المشرفين هم المسؤلون أولا وأخيرًا وليس لغيرهم أو على غيرهم مسؤولية !!

(٧)

ينبغى عدم السماح باعتبار الملخص العربى بمثابة جزء مكمل للشكل (فحسب) فى الرسائل التى تقبل الآن وهى مكتوبة استثناء باللغات الأجنبية، بل ينبغى البدء من الآن فى التمهيد لحد زمنى لا تقبل بعده الرسائل فى كل جامعاتنا إلا باللغة القومية، فبدون ذلك لن تتحقق أولى الخطوات اللازمة لأن يتوطن العلم فى مجتمعنا وفى جامعاتنا، ولست أدرى كيف يمكن للأكاديمى العربى أن يظن أنه قد أحرز العلم فى موضوع رسالة بينما هو غير قادر على أن يعبر عن هذا العلم باللسان الذى ولد به.

ومن أكثر السيناريوهات مدعاة للسخرية أن يحضر أهالى صاحب الرسالة المناقشة فإذا هم لا يدرون مما يسمعونه من ابنهم أى لفظ ولا أى معنى، بل يظن بعضهم أن ابنه نال الدرجة لأنه تكلم بلغة لم يفهمها هو..

وحتى يأتى الوقت الذى تصبح فيه الرسائل كلها مكتوبة باللغة القومية فلا ينبغى أن يقل الملخص العربى عن حجم معين: ألفى كلمة أو ثلاثة آلاف، وأن يشمل الملخص كل عناصر الرسالة على نحو ما أصبح معمولا به الآن فى الدوريات العلمية المتقدمة، وأن يركز الملخص على النتائج والتوصيات بدقة شديدة، لا أن يكون ذرًا للرماد فى العيون من صفحة ونصف الصفحة فحسب.

الفصل الخامس عشر

الارتقاء بالدراسات العليا فى جامعاتنا

(١)

يتطلب إصلاح الدراسات العليا فى جامعاتنا المصرية قدرا كبيرا من الشجاعة فى التعامل مع القوانين والقواعد الحاكمة لهذه الدراسات، ومن دون هذه الشجاعة فستظل آليات الدراسات العليا تستوفى الشكل وتُفرغ من المضمون عاما بعد عام حتى تصير الرسائل الجامعية إلى أن تكون مجموعة أوراق مجلدة مع بعضها فحسب.

وربما كان من المهم أن نصور بعض الأسباب التى قادت الأمور إلى ما صارت إليه:

تأخذ جامعاتنا المصرية دون نص قانونى صريح بمبدإ أن الرسالة إذا أجيزت من قبل المشرف أو المشرفين ومنحت ما يسمى الصلاحية، أصبحت شبه مقبولة، وينحصر دور لجان الحكم على الرسالة ومناقشتها فى القول بجواز الرسالة أو فى منحها تقديرا من تقديرات محددة سلفا فى بعض الكليات، أما فى الكليات التى لا تأخذ بنظام التقدير فى رسائل الدكتوراه فينحصر دور اللجنة فى أن يتفضل رئيس لجنة الممتحنين بعد مداولة تستغرق خمس عشرة ثانية فيقول جملة «قُبلت الرسالة».. وعلى الرغم من أن الأمر أصبح روتينا مطلقا، وعلى الرغم من وجود رسائل متميزة، بل عبقرية، فإن بعض الرسائل الجامعية بلغت من السوء والإهمال حدًّا جعل لجنة المناقشة حريصة على رفض الرسالة، وقيل لهذه اللجان: إن القوانين لا تعطى هذا الحق، لكن حسن الحظ جعل بعض المناقشين يعترفون بعدم قدرتهم على منح مثل هذا الهراء درجة علمية.. وهكذا توقفت أكثر من مرة إجراءات منح درجات علمية بفضل نوبة صحيان لضمير علماء أجلاء..

(٢)

ولست أزعم أن الوضع الحالى يمثل مشكلة إذا نحن تحررنا من أسر الرؤى المعتمدة على افتراض وجود دائم للضمير الحى، وهى الرؤى الجميلة والمثالية التى تكونت نتيجة وجود عصر من التجويد والإتقان والإحساس بالمسؤولية عند الجيل الأول من أساتذة الجامعة، حتى إن مناقشات الرسائل الجامعية كانت بمثابة احتفالية ثقافية لما كانت تتضمنه من علم وفن وبحث ونقاش ومناظرة وحرص متناه على إثبات الذات، ثم خلف من بعد هؤلاء جيل تال لم يمانع بعض أفراده من أن يتقبلوا بعض التجاوزات، بل وشارك بعضهم فى مثل هذه التجاوزات التى صيّرت الأمور إلى ما آلت إليه الآن من إهمال متصل يغطيه فى النهاية عرف مظلوم بضرورة قبول الرسالة مادامت قد حصلت من قبل على إقرار المشرف (أو المشرفين) بصلاحيتها.

ومن العجيب أن بعضنا يتصور أن هذا التقليد متبع فى جميع أنحاء العالم، وهذا وهم كبير، بل إنه لا يحدث هكذا فى أى جامعة تحترم نفسها، وذلك لسبب بسيط وهو أن مثل هذا «التقليد» المزعوم يجافى المنطق ويجافى روح العلم تماما، ويكفينى أن أشير إلى أن الجامعات البريطانية تجعل المناقشة مرحلة أولى تستدعى وجود مرحلة ثانية للتصويب والتصحيح والاستكمال والتعديل، بل إن بعض هذه الجامعات تعطى لجان الحكم على الرسالة الحق فى أن تخفض تقديرها للرسالة إلى حد أن تجعلها مجرد رسالة للماجستير حتى لو كان صاحبها قد نال الماجستير من قبل.

(٣)

وفى مقابل هذا فإن بعض هذه الجامعات تعطى لجان الحكم على الرسائل الحق فى أن تعتبر رسالة الماجستير بمثابة رسالة للدكتوراه مباشرة على أن يستوفى صاحبها المتطلبات الأخرى لدرجة الدكتوراه من دراسات أو مقررات أو امتحانات تحريرية.

وفى كل هذه الأحوال ينبغى لنا أن نتذكر أن النظام الجامعى بحكم طبيعة الأشياء نظام علمى صرف يعنى بالقيمة والجوهر قبل أن يعنى بالشكل البيروقراطى، وأنه نظام منحاز إلى

التفوق والتميز قبل أن ينحاز للسن والأقدمية، وأنه نظام هادف إلى التقدم والتغيير قبل أن يكون مشجعا على التقليد واستمرار القديم، وأنه نظام ذكى وقادر على إعطاء كل ذى حق حقه قبل أن يكون نظاما مكرسا للأوضاع المكتسبة وللامتيازات النظرية وما إلى ذلك. وإذا ما استوعبنا هذه الحقائق على مستوى التشريع أو على مستوى تطوير التشريع فإننا نستطيع بقدر لن يكون يسيرا وإنما سيكون مجهدا بعض الشىء، أن نغير من أنماط السلوك الحاكم للإجراءات البحثية فى جامعاتنا فى الاتجاهات التى أشرنا إليها من قبل.

ولست أحب أن أفيض فى ذكر كثير من الآليات الكفيلة بالارتقاء بمردود الدراسات العليا فى جامعاتنا، ذلك أنى أعتقد فى أن تغيير الروح الحاكمة لهذه الوظيفة الإنسانية يمثل الضمان الأكبر لتوجيهها وجهة علمية فى المقام الأول والأخير، وهو ما يكفل تلقائيا أن تكون هذه الدراسات ذات قيمة أولا، وذات فائدة ثانيا، وذات عائد ثالثا، وذات مستقبل رابعا، ومصدر اعتزاز وفخر وسمعة عالمية عالية خامسا.

(٤)

ومع هذا فإنى أعتقد أن هناك بعضا من الضوابط العاجلة الكفيلة بالتمهيد للإصلاح وذلك من قبيل:

- الأخذ فى تحديد المناقشين بنظام الجدول الشامل لأساتذة التخصص فى الجامعات المصرية كلها بحيث يدور التحكيم بينهم فردا فردا، وهو الأمر الذى لا يجعل المحكمين معروفين سلفا ومحددين مقدما بدائرة اختيارات وعلاقات المشرفين، وهى محدودة مهما كان.
- أن تكون المناقشة امتحانا لا احتفالية، وهو ما يستتبع السماح الصريح برفض الرسالة أو تقرير إعادة مناقشتها بعد عام أو بعد فصل دراسى، إذا لم تستوف الحدود المرضية لقبولها من قبل المشرفين.
- إعادة الأخذ بالنظام السابق الذى كان يعنى بتقييم رسائل الماجستير بدرجات مئوية تحسب ضمن درجات الماجستير، ومن العجيب أن الماجستير فى كليات الطب تحول

الآن إلى دراسة مقررات، ولم تعد الرسالة تمثل جزءا من هذا التقدير والتقييم، وإنما أصبحت شرطا فقط بعد أن كانت عاملا، وفى مقابل أنها العامل الوحيد فى بعض الدراسات الأخرى.

- العودة إلى منح جوائز لأحسن رسالة فى كل تخصص أو فى كل كلية أو فى كل جامعة أو فى كل مجال معرفى وأسلوب بحثى.
- الأخذ بتقليد نشر ورقة بحثية من المحتوى العلمى للرسالة قبل مناقشتها، وهو التقليد الذى يكشف عن مدى قبول الرأى العام العلمى وتقديره لفكرة الرسالة ومنهجها والجهد العلمى فيها.

■ ■ ■

الفصل السادس عشر

معركة الزمالة والماجستير

(١)

فى أحيان كثيرة يقبل الناس على سلعة معينة (أو خدمة معينة) ويتزايد إقبالهم دون أن يعنى مقدمو الخدمة أو السلعة بزيادة المطروح أو منافذ التوزيع لأسباب كثيرة، منها أن بعض هؤلاء يجيدون حسابات المستقبل ويعرفون أن هذا الإقبال لن يستمر طويلا على معدلاته العالية لأن السبب فى زيادة هذه المعدلات لم يكن إلا سببا مؤقتا..

ومع هذا فإن بعضا آخرين من الذين يتصل نشاطهم بالخدمة أو السلعة يظنون أن بإمكانهم الإفادة من هذا الإقبال، لكنهم لسوء حظهم يتلكؤون ويتباطؤون فى إعداد أنفسهم لتقديم الخدمة أو السلعة، وقد تتضافر ظروف أخرى على تبطيئهم وتأخير خطواتهم، وهكذا فإنهم حين يبدؤون نشاطهم لا يبدؤون إلا وقد انحسرت موجة الإقبال، ولا يبدؤونه إلا وقد انتهت الحاجة إلى السلعة، ولا يبدؤونه إلا وقد نفدت أيضا موارد تمويل الراغبين فى السلعة أو الخدمة بحيث لا يجدون إلا أعدادًا قليلة تريد أن تشترى بثمن منخفض، على حين يجدون أضعافا مضاعفة من الذين لا يمانعون فى الحصول على السلعة مجانا.

وحينذاك يبدأ صناع السلعة الجديدة أو الخدمة الجديدة فى العمل على التسويق الإجبارى لسلعتهم مستغلين كل ما فى أيديهم من سلطة ونفوذ وجبروت وقانون.

(٢)

ومع هذا كله فإن طبائع الأشياء تتغلب وتظل السلعة فى النهاية أقرب إلى البوار حتى لو مُنع الجمهور من أن ينال حقه فى السلعة البديلة ليضطر إلى هذه السلعة الإجبارية.

وشأن المكابرين فإن السلعة الجديدة الإجبارية لابد أن تبقى فى الأسواق مدة عقد من الزمن على الأقل من أجل حفظ ماء وجه الذين تورطوا فى إنتاجها، وبخاصة إذا ما أصبحت المسألة متعلقة بالكرامة الشخصية لهؤلاء المنتجين.

ويزداد الأمر سوءا حين يكون هؤلاء أنفسهم فى مواقع النفوذ والتأثير.

ويتضاعف السوء وآثاره حين تنشأ معركة يغذيها بالوقود (والمقالات) أصحاب السلعة أو الخدمة القديمة وبخاصة إذا كانوا يحسون بالمسؤولية تجاه المستهلك.

(٣)

ومن غرائب الأقدار أن سطوة المعارك على الحقيقة وتدميرها لها تتضاعف بقدر ما يكون إخلاص منتجى الخدمتين الجديدة والقديمة لمعتقداتهم وأفكارهم وتوجهاتهم، بل إن التراشق لا يتوقف عند حد الحقائق المعروفة، لكنه لسبب حماسى يتعمد قلب الباطل حقا، والصواب خطأ، والاستثناء حقيقة، والبدهيات استثناء.

هذا فضلا على أن الأرقام تستخدم فى غير ما تدل عليه، وفضلا على أن المفاهيم تجأر بالشكوى وهى تنتهك، وفضلا على أن المجتمع يظن أن هناك تنافسا بين خدمتين أو سلعتين أو حتى تنافسا على مستهلك أو مستخدم، بينما التنافس على النفوذ واحتكاره.

على أن الأغرب من هذا كله والأطرف والأكثر مدعاة للأسى والبكاء والأنين أن يكون مقدمو الخدمتين أو السلعتين هم نفس الأشخاص تقريبا ولا يختلفون إلا فى القبعة أو الطربوش الذى على رأس كل مؤسسة من المؤسستين المتنافستين، ويصل الأمر إلى درجة تربك أذهان الجماهير حين تسمى كل سلعة أو خدمة من السلعتين أو الخدمتين بالاسم الذى تستحقه السلعة الأخرى، بينما تترك الاسم الذى تستحقه للسلعة أو الخدمة الأخرى.

(٤)

هذه هى باختصار شديد قصة الزمالة الطبية المصرية وصراع درجات الجامعة ضدها.

فلم تعد هناك منذ خمس سنوات مشكلة فى التسجيل لدرجات الماجستير والدبلوم، بل إن عدد الأساتذة العاملين فى كليات الطب الآن يفوق عدد طلاب الدراسات العليا عشرة أضعاف.

لهذا فإن الزمالة التى كنا فى حاجة إليها منذ عشرين عاما أصبحت على أكثر تقدير سلعة غير مطلوبة فى ظل تسابق أعضاء هيئات التدريس والكليات والمعاهد الفنية العليا على ترغيب طلاب الدبلوم والماجستير فى الإقبال على الدراسات العليا فيها.

(٥)

فضلا على هذا فإن الصيغة التى بدأ بها تنفيذ الشهادة الجديدة لا يتضمن أى قدر (ولو بنسبة ٥٪) من أى احترام أو توقير للشهادة الجديدة فى الداخل أو فى الخارج، لا لشىء إلا بسبب الروح السائدة عندنا اليوم من نقد الذات بمرارة ودفعها إلى إنجاز ما لا يستحق إلا النقد فى ظل الشعار الضخم الذى أصبح الشعار الأول والأكثر قوة فى حياتنا، وهو شعار: لماذا لا؟ ونحن لا نقول هكذا باللغة العربية، وإنما ننطقه بالإنجليزية من باب الحياء ونقول: «Why not».

ومن الطريف أن الزمالة الطبية ستعتمد كلية على نفس طائفة الأساتذة الجامعيين ونظرائهم الذين يمنحون الآن الماجستير والدبلوم لكن مع تغير المكان (وبالطبع المنهج الذى لن يدرس هنا أو هناك)، ومع أن الزمالة تعنى الوجود فى مجتمع جامعى علمى ، ومع أن الماجستير يعنى التمكن من المهنة إلى درجة الأستاذ المعلم (الماستر .. أو الأسطى) ، فإن المؤسستين تتبادلان المسميين، ولن أفيض فى وصف بقية جوانب المأساة لأن رواية القصة على بعضها سيكون قاسيا على نفوس وعقول وقلوب قراء لا ذنب لأغلبيتهم فى هذا الذى يحدث ولا ناقة ولا جمل، ولست أظن رؤيتى قادرة على أن تنقذ الأمور مما وصلت إليه ولا هى قادرة على أن تعيد الحق إلى نصابه ولا أن تبصر به أحدا، فذلك هو المحال بعينه، فالحلال بين والصواب بين لكنى أظن أن من حق صندوق الدنيا أن يحتفظ بهذه الورقة فى قاع الصندوق المخصص للقرن العشرين.

(٦)

كان الناس فى الماضى يسخرون من الذين يخلطون فى الحديث عن دلالات أسماء الدول، ويتخذون لهذا مثلا بالذى قال: إن بريطانيا تحارب إنجلترا، وإن بريطانيا انضمت إلى أسكتلندا فى حرب إنجلترا.

ويبدو أن هذا الخيال أصبح هو الواقع عندنا حين نسمع عن قريب من يلخص ما حدث فى قوله: إن وزارة الصحة المصرية شنت حربا ضد شهادات كليات الطب، وأن أساتذة كلية الطب هم الذين يعطون شهادة جديدة فى وزارة الصحة.

ومن العجيب أن المواطن المصرى البسيط سيعجب من أن وزارة الصحة أخذت على عاتقها أن تؤهل بنفسها أطباءها، وسيقول هذا المواطن لجاره: هل معنى هذا أننى إذا لم أجد ما يعجبنى من المدارس أن أفتح فى شقتى الواسعة (أو الضيقة فى الغالب) مدرسة، وأقول للناس إن ابنى تخرج بالزمالة من مدرستى الخاصة التى انتدبت لها بعض المدرسين من مدرسة الحى؟ والأغلب أن يجيبه جاره فينصحه بالرجوع عن هذه السياسة لأنه لا يظن أن عنده وقتًا لمثل هذا الوجع دماغ، وإلا فإنه لن يؤدى وظيفته فى الحياة.

■ ■ ■

الباب الخامس

أزمات إطارية

الفصل السابع عشر

الحل الأمثل لمشكلة الكتاب الجامعى

(١)

تمثل مشكلة الكتاب الجامعى نموذجا للمشكلات الظاهرة التى تخفى وراءها مشكلات دفينة، ومن حسن الحظ أننا كلنا الآن ندرك هذه الحقيقة، فلم تعد طباعة أى كتاب تمثل مشكلة فى ظل الزيادة الرهيبة فى الطاقة الطباعية على مستوى مصر كلها وعلى مستوى أقاليمها المختلفة كذلك، ولم يعد إعداد المادة العلمية للطباعة مشكلة فى ظل الانتشار المذهل لأجهزة الماكنتوش، ولم تعد عملية النشر نفسها مشكلة فى ظل وجود ما لا يقل عن مائتى ناشر لا يجدون ما ينشرون، ولم يعد التوزيع مشكلة فى ظل التطور الهائل فى إعداد وسائل المواصلات، والذى يجعل بالإمكان أن تتحرك السيارة بالكتب إلى حرم الجامعة وتتحول السيارة فى لمح البصر إلى منفذ توزيع على نحو ما يحدث مع كل السلع الاستهلاكية والغذائية فى كل مدن الوطن العربى.

لكن تبقى المشكلة الدفينة فى موضوع الكتاب الجامعى متمثلة فى اعتقاد الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس، سواء بالحق أو بالباطل، بأن الكتاب الجامعى يمثل جزءا «جوهريا» أو «مقررا» من دخلهم المتاح لهم بحكم وظائفهم، وعلى الرغم من كل المحاولات التى بذلت لزحزحة مثل هذه الفكرة فإن الفكرة للأسف الشديد قد تكرست بالفعل وانتقل الحديث عن مشروعيتها من السر إلى العلن، بل أصبح هناك من ينادى بضرورة الحفاظ على حقوق الأساتذة فى دخلهم من الكتاب الجامعى باعتباره حقا فكريا شأنه فى هذا شأن الحقوق التى ترعاها جمعية المؤلفين والملحنين.

(٢)

ولعل هذا يقودنا إلى تصور ما تعانيه هذه المشكلة من أنها ستظل موجودة بصورة أو بأخرى إلى الأبد وهو ما نطلق عليه فى الطب : "تأبيد المشكلة"، أو "تأبدها" أى أن المشكلة ستظل موجودة باستمرار، وقد لا تتفاقم فى شدتها عن حالها اليوم، لكنها لن تتضاءل ولن تختفى وسيظل بإمكان أستاذ الجامعة أن يؤخر صدور كتابه زيادة فى التشويق واعتمادا على الشماعات الجاهزة بانشغال المطابع أو إهمالها أو تباطئها ثم يصدر الكتاب قرب نهاية الفصل الدراسى، ويصبح من المحتم على الطالب اقتناء الكتاب على الصورة التى ظهر بها حتى ولو لم تكن هذه الصورة تستحق كل هذا التأخير فى الصدور.

وتتأبد المشكلة وتتفاقم نتيجة وجود بعد آخر، وهو المطالبة بخفض أسعار الكتاب الجامعى ولا يكون أمام أعضاء هيئة التدريس غير طبع الكتاب على أسوإ ورق متاح وبدون غلاف تقريبا وبدون تجميع أو توضيب أو قص، فضلا على سوء الإخراج الداخلى والتنسيق على وجه العموم. ورغم كل هذا فليس لأحد أن يتصدى للتصحيح، وحين يتاح لجامعة ما أن تضع قواعد تنظيم نشر أو توزيع أو تسعير الكتاب الجامعى فإن القواعد لا تفعل شيئا أكثر من أن تكرس الوضع القائم.

(٣)

ومما يؤسف له أن المجالس الجامعية تجد نفسها مضطرة إلى التفكير فى وضع قواعد أو أطر بيروقراطية تزيد من تعقيد صورة المشكلة كأن تنشئ جهازا للكتاب الجامعى، أو وحدة ذات طابع خاص، أو أكشاك توزيع، أو أن تتدخل بشراء الكتاب كله من الأستاذ وإعادة توزيعه، وعندئذ يضمن الأستاذ حقه عن كل النسخ حتى لو بقيت نسخ بدون توزيع.. وهكذا.

وظنى أن الأمر لا يحتمل مثل كل هذه التعقيدات، وإنما يحتاج قرارا شجاعا واحدا فقط يتمتع بالشفافية ويحترم حقوق الأطراف الثلاثة، وهى: الطالب والأستاذ والجامعة، على حد سواء.

وفى عصر الثقافة والمعلومات فإن تكلفة طباعة أى كتاب ليست سرا حربيا ولا مخابراتيا، بل ربما كانت أقرب إلى أن تكون خبرا مذاعا ومشاعا.

(٤)

وهكذا فإنه فى وسع كل جامعة أن تعلن مع بدء كل فصل دراسى عن أن سعر بيع الملزمة من الكتاب ذى الألف نسخة يساوى عشرة قروش مثلا، وأن سعر تكلفة الملزمة من الكتاب ذى الألفى نسخة ينخفض إلى تسعة قروش، وأن سعر تكلفة الملزمة من الكتاب ذى الثلاثة آلاف نسخة ينخفض إلى ثمانية قروش،وذلك طبقًا للأصول المحاسبية القائلة بانخفاض سعر الوحدة المطبوعة بصورة طردية مع زيادة العدد الكلى للنسخ المطبوعة ومع حسبان الغلاف ذى الألوان الأربعة بمثابة ملزمة، وذى اللون الواحد بمثابة نصف ملزمة ....

وهكذا يمكن حساب سعر تكلفة أى كتاب تبعا لعدد الملازم، وهو عدد معروف وله حد أقصى بموجب قرارات المجلس الأعلى للجامعات السابقة.

(٥)

وفى مقابل هذا الإلزام الذى تلزم به الجامعة أعضاء هيئة التدريس يكون على الجامعة من ناحية أخرى أن تطبع مؤلفات الأساتذة فى مطابعها بما لايتجاوز خمسة وعشرين فى المائة من سعر البيع المحدد، وأن تكون الخمسة والعشرين فى المائة الثانية مقابل إعداد أصول الكتاب للطبع، وهو ما يتولاه الأستاذ بمعرفته من خلال مكاتب الجمع التصويرى والجرافيكات المنتشرة، ومع أن هذه الخمسة والعشرين فى المائة تبدو وكأنها مغالى فيها فإنه لابد من وجودها حتى يبذل الأستاذ أقصى ما يمكن من جهد ومال من أجل تجويد الكتاب الجامعى وجعله ناطقا بالمعرفة والخبرة والفن وجيدا لعرض المعلومات والحقائق مهما احتاجت نصوص كتابه من رسومات أو صور توضيحية.. إلخ.

ويتبقى للأستاذ والتوزيع بعد هذا كله خمسون فى المائة من سعر غلاف الكتاب، سواء استعان الأستاذ بموزع خارجى (خارج حرم الجامعة) أو داخلى (داخل الحرم الجامعى) أو

وزع الكتاب عن طريق سكرتارية القسم، أو وزعه بنفسه على نحو ما يحدث الآن فى معظم الأحوال.

(٦)

وفى ظل هذه الشفافية والوضوح لن يتعدى ثمن مجموعة الكتب المقررة على أى فصل دراسى أكثر من ستين جنيها على أقصى تقدير.

يبقى تحفظ واحد فيما يتعلق باحتمال وارد جدًّا وهو حين تكون مطابع الجامعة عاجزة عن أن تطبع للأساتذة بسعر السوق المعلن، نظرا لارتفاع تكاليفها البيروقراطية وهو وضع مؤسف ولكنه موجود بالفعل، وعندئذ فمن المفيد أن تنتبه الجامعة إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجية لمطابعها، ومن الملزم أن تتعاقد الجامعة بسرعة البرق وفى خلال مدة سابقة على بدء العام الدراسى بما لا يقل عن ستة أسابيع مع إحدى المطابع الكبرى، سواء المطابع الصحفية أو القطاع العام أو القطاع الخاص أو قطاع الأعمال أو القطاع الحكومى، على أن تنجز هذه المطابع للأساتذة طباعة كتبهم بسعر السوق المعلن مع دخول الجامعة كضامن أو وسيط فحسب ودون تورطها فى عمليات إنتاجية أو محاسبية أو تمويلية أو تسويقية.

على هذا النحو وبهذه الطريقة فقط يمكن إنهاء أصعب مشكلة تواجه إدارات الجامعات المصرية منذ ثلاثين عامًا، ولكنه آن الأوان لحلها فى ظل سياسات السوق والشفافية وانتشار المحمول والأطباق الفضائية.

■ ■ ■

الفصل الثامن عشر

تضخم الهياكل الجامعية وتشوهها

(١)

فى الحياة الإنسانية نماذج متفرقة للمشكلات التى يسعد أصحابها بها: يخلقونها ويجددون خلقها، ويرون أنها أمر طبيعى، كما يرون أن القضاء عليها ليس بالحل ولا بالعلاج، ومن هذه النماذج مشكلة هياكل الجامعة المصرية المعاصرة التى أصبحت لا نهائية، فأعداد هيئات التدريس تزداد عاما بعد عام دونما توقف ودون أن تكون هناك وظائف جديدة قد خلقت لهؤلاء الجدد، بل ودون أن تكون هناك مكاتب لهم يجلسون إليها ويلتقون فيها بطلابهم، سواء فى ذلك طلاب الدراسات العليا أو طلاب البكالوريوس.

وفى الحقيقة فقد أصبح من المستحيل أن يوجد حل قريب لهذه المشكلة، ذلك أن جميع البدائل المتاحة أصبحت شبه مرفوضة من هيئات التدريس أنفسهم، وذلك على النحو التالى:

(١) البديل الأول: إيقاف التعيين لمدة بعض السنوات، هنا ترتفع الصيحات بأن فى مثل هذا الإجراء ظلم بين لبعض الدفعات، وجناية على النوابغ الذين شاء حظهم أن يكونوا من هذه الدفعة، ولا يخفى على أحد أن هذه النغمة تتصاعد بصفة خاصة حينما يكون لأعضاء هيئات التدريس أبناء أو بنات فى هذه الدفعات، أو فى دفعة تالية سيزحف عليهم مَنْ لم ينل الحظ فى الدفعة الأولى، وبالتالى فإن المنطق النفعى والوضعى يقول: إن واحدا يزيد على الستين الموجودين لا يمثل ولن يمثل مشكلة.. وهكذا تستمر المشكلة فى التفاقم أو التواجد.

(٢) البديل الثانى: محاولة إعادة توزيع الأعداد الكبيرة على الأقسام الجامعية المناظرة التى

تعانى من عجز فى هيئات التدريس، وهنا يأتى الجواب الطبيعى: مَنْ الذى يقبل على نفسه أن يبحث عن مكان آخر غير مكانه إذا لم تكن هناك فائدة واضحة من انتقاله من مكان إلى مكان.

وفضلا على هذا فإن قوى الطرد فى بعض الأقسام التى تعانى الآن ـ من العجز ـ وتتطلب الانتقال إليها ـ لاتزال أقوى من قوى الجذب، ولولا هذا لكان الجذب قد حدث منذ زمن بعيد، ذلك أن بعض الأساتذة فى بعض الأقسام قد نجحوا بالفعل فى قفل الأقسام على أنفسهم دون أن تكون هناك قوى قادرة على أن تفرض على هؤلاء استكمال هيئات التدريس عن طريق الإعلان أو النقل، والأسباب معروفة.

(٢)

على أن هناك عاملا ثالثا لا يستهان به، وهو افتقادنا للحوافز المشجعة على توطين أعضاء هيئات التدريس فى أماكن الجامعات أو الفروع الجديدة، وهو ما تناولته بالتفصيل فى الفصل الذى عنوانه «حتمية إعادة توزيع الأعداد المتضخمة من أعضاء هيئات التدريس».. ولكن يكفينى هنا أن أشير إلى أن الأمر لن يتم ولا يمكن أن يتم بطريقة تلقائية أو بانتظار النوايا الحسنة دون جهد تخطيط لتحويل المسارات إلى حيث ينبغى أن تحول بالفعل، وذلك خدمة للعملية التعليمية ولمستقبل الوطن.

وهنا نأتى إلى بديلين آخرين:

(٣) البديل الثالث: هو محاولة الطرح من الأعداد اللانهائية وذلك بانتهاء خدمة الأساتذة عند سن معينة ، ويبدو أن التفكير فى اللجوء إلى هذا البديل قد أصبح محاطا بقدر كبير من الحساسية والخطورة إلى أن يصدر حكم قانونى وقضائى بات.

(٤) البديل الرابع: هو تشجيع سياسات المعاش المبكر فى الجامعة، ولا يخفى على أحد أن عددا غير قليل من أعضاء هيئات التدريس يرحبون بمثل هذه السياسة ولكنهم ينتظرون لبناء قراراتهم فيما يتعلق بها أن تتحدد سياسة الدولة بصورة قاطعة فيما يتعلق بسن تقاعد أعضاء هيئات التدريس وبمعاملتهم فيما بعد التقاعد.

ومن البدهى على سبيل المثال أن أحدا ممن بلغوا الخمسين لن يحرص على تجديد إجازته من جامعته المصرية إذا كانت الستين قد أصبحت نهاية علاقته بالمؤسسة الجامعية.

(٣)

ومع أن الضجة التى صاحبت التعديلات الأخيرة فى قانون الجامعات تجعل التفكير فى معالجة هذه المسألة ضربا من المستحيل حرصا على مشاعر وأحاسيس أساتذة أفاضل بذلوا أنفسهم وعقولهم لخدمة الوطن، فإن أحدا لايستطيع فى ذات الوقت أن يتصور أن الدولة ستتحمل مثل هذه الأعباء حينما يرتفع عدد الأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين إلى عشرة أضعاف عددهم الحالى خلال عشر سنوات فقط، وإذا جاز أنه أمكن التحكم فى المشكلة فى هذه المرة من خلال آليات متعددة، فإن هذه الآليات ستصبح عاجزة لا محالة عن الوفاء بالحدود الدنيا ـ لا القصوى – من الحقوق المتصورة والطبيعية لأعضاء هيئات التدريس.

(٤)

ورغم كل هذا فإنى أعتقد أن هناك طرازا آخر من الحلول الذكية.

وفى هذا الصدد فإنى أقترح على سبيل المثال التفكير بجدية فى محاولة توطين أعضاء هيئات التدريس الحاليين فى الجامعات الخاصة والمعاهد الخاصة الجديدة، وعندى أن هذا الحل مما يضمن أو يهيئ تفوقا لمستوى التعليم العالى فى مصر على المدى الطويل، فسواء كانت الجامعات والمعاهد خاصة أو عامة فهى تنتمى فى النهاية إلى مصر، ولهذا فلابد من دعم علمى ومهنى وتأهيلى لهذه الجامعات والمعاهد، وبدلا من أن يكون هذا الدعم ماديا إيجابيا (وهو ما لم يحدث حتى الآن) أو ماديا سلبيا (بالإعفاء من الضرائب أو الجمارك أو الالتزامات المادية)، فإننى أتصور أن الأجدى من هذا كله أن تستمر الدولة فى تحمل وأداء حصة صاحب العمل فى التأمينات الاجتماعية التى تتحملها الآن بالفعل، إذا ما انتقل أستاذ الجامعة إلى جامعة خاصة أو معهد خاص، انتقالا كاملا، وأن يستمر هذا التحمل حتى السن القانونية لتقاعد الأستاذ.

بهذه الطريقة تضمن الدولة للجامعات الخاصة مستوى متميزا من أساتذة الجامعة المصرية

أنفسهم، وتضمن أيضا تخفيف أعداد الأساتذة المتزايدة، وتحقق هذين الهدفين الساميين بمقابل مادى معقول هو تحملها الكامل لقيمة التأمينات التى تتحملها بالفعل لو أن هؤلاء ظلوا فى أماكنهم التى هم فيها الآن، ولا يذهب هذا العبء هدرا وإنما يتم فى مقابل رفع مستوى الأداء فى هذه المؤسسات التى هى فى واقع الأمر وفى نهايته أيضا مؤسسات وطنية، كما أن هذا يتم فى مقابل تحمل هذه الجامعات الخاصة أجورًا ورواتب ومكافآت هؤلاء (على نحو ما يتم التعاقد بينها وبينهم) وليس برواتب الحكومة..

ولا ننسى أن دولا كثيرة تمول كراسى تعليمية فى جامعات تقع بالفعل خارج حدودها، وقد امتد هذا إلى وطننا العربى نفسه، سواء فى داخله أو فى خارجه، ونحن باتباعنا لمثل هذا الأسلوب الذى أقترحه نضرب مثلا لسياسات مرنة وقابلة للنجاح والتطوير فى المستقبل القريب.

■ ■ ■

الفصل التاسع عشر

مشكلة منع الأساتذة المتفرغين من التدريس لمرحلة البكالوريوس

(١)

تناولت فى كتابى «مستقبل الجامعة المصرية» أفكارا كنت قد ضمنتها مقالا طويلا كنت نشرته فى الأهرام: ١٩ أبريل ٢٠٠٠ و تناولت فيه أبرز الفروق بين الفهم القانونى والفهم الأخلاقى للقيم الجامعية، وكأنى يومها كنت محظوظا أو أقرأ الغيب، فلم يمض أسبوع إلا وكتب أستاذان كبيران فاضلان جليلا القدر والقيمة من أساتذة كليات التجارة يعلقان على جزئية واحدة من جزئيات مرتبطة بالتمهيد لمناقشة تطوير قانون الجامعات، وهى الجزئية المتعلقة بقصر التدريس فى مرحلة البكالوريوس على أعضاء هيئة التدريس العاملين دون المتفرغين، وهى جزئية من مائة جزئية على الأقل يرنو أى تعديل جديد إلى التصدى لها.

والشاهد أن الأستاذين الجليلين عبرا بكل وضوح عن الفهم القانونى الذى قد يكون مخالفًا كل المخالفة للفهم الأخلاقى للقضية، ووصل الأمر إلى أن يقولا بكل وضوح وبكل بصراحة: إن المسألة مسألة استفادة مادية، وهى صراحة يشكر كل منهما ويؤجر عليها، خاصة أن أولهما د.سلطان أبو على وزير سابق للاقتصاد، وأن الثانى د.حلمى نمر نقيب كبير لنقابة مهنية كبيرة تعنى بمصالح أعضائها.

ولم يتطرق أستاذنا الدكتور حلمى نمر للحديث عن مصلحة التعليم نفسه، ولا عن مصلحة النظام التربوى، ويبدو لى ولغيرى من المواطنين بكل وضوح أن القضية أصبحت محصورة فى

الحفاظ على وضع استثنائى شاذ لم يحدث على مدى تاريخ الإنسانية كلها، ولا فى أية بقعة من بقاع العالم حيث تضم كلية جامعية واحدة فى سنواتها الأربع ثمانية وستين ألف طالب بلا أى مبرر من عقل أو قانون أو قهر أو حرب أو اضطرار..

(٢)

و يمثل هذا العدد الضخم فى كلية واحدة (وأمثالها) السبب الرئيسى فى أزمة المرور الكبرى فى القاهرة فى أيام الدراسة، وهى الأزمة التى تنفرج تماما (حتى بدون رجال المرور) فى أيام الإجازات، وسواء درس لطلبة مرحلة البكالوريوس أساتذة عاملون أو أساتذة متفرغون أو أساتذة أجانب فإن هذا التجمع البشرى الضخم لا يمكن أن يستمر على هذا النحو المهدد لقيم الصحة النفسية والعقلية والبدنية وللأمن وللمرور وللدفاع الاجتماعى والدفاع المدنى وللمرافق كلها ، وهذا هو الجوهر الحقيقى للمشكلة التى نشأت من وجود مكاسب استثنائية أصبحت قابلة لأن يطلق عليها من باب التجاوز تعبير «الأوضاع والمراكز القانونية المستقرة».

(٣)

وربما كان من حسنات الشروع فى تطوير قانون الجامعات أن بدأ تفجير الحديث عن مثل هذه البؤرة البشرية ذات الوضع الخاص والمتميز على مدى تاريخ الإنسانية كلها..

وليس سرًا أن إفادة أساتذة الجامعات من مكاسب الكتاب الجامعى تكاد تنحصر فى أساتذة كليتى التجارة والحقوق بصفة خاصة، ثم فى أساتذة بعض الأقسام من كليات الآداب والخدمة الاجتماعية، وتكاد تتضاءل هذه الفائدة فى الكليات العملية.

(٤)

وليس هذا هو مجال الحديث عن الخطايا التى قد ترتكبها لوائح جامعاتنا فى حق العلم والمعرفة، وفى حق الفكر الجامعى نفسه بوجود كتاب جامعى مقرر(!!) بينما جوهر الجامعة ألا يكون هناك كتاب مقرر.

ومن غرائب الأقدار أن الأستاذين الجليلين اللذين تصديا للدفاع وضعا كتبًا جامعية متميزة ترقى إلى مصاف الكتب الجامعية فى أعظم جامعات العالم، وليس هذا بكثير على أى منهما، وكلاهما علم من أعلام تخصصه. فالدكتور سلطان أبو على هو أحد أعلام أساتذة الاقتصاد فى مصر، وهو صاحب باع طويل فى التأليف العلمى والموسوعى والجامعى، وفى الكتابة فى القضايا العامة، وهو واحد ممن تشرف بهم الجامعة التى انتمى إليها، ربما لا يتصور سيادته أن وجوده فى هذه الجامعة (وهو خريج هارفارد) كان أحد الأسباب التى دفعتنى إلى الانتقال المبكر إلى جامعة الزقازيق ، ونفس الشىء ينطبق على أستاذنا الدكتور حلمى نمر.

(٥)

لكنى أخشى على مستقبل التعليم الجامعى والعلم نفسه فى مصر إذا اكتفينا بوجود الأفذاذ (وقنعنا بهم) ألا نجد بعد هذا من هم قادرون على حمل مشعل المعرفة فى الأجيال التالية.

وقد أشار الدكتور حلمى نمر فى مقاله إلى هذا المعنى بما يجعلنى أجزع وأفزع من أن يتصور سيادته أن الجيل التالى لجيله ليس قادرًا بالفعل على أن يصل إلى مستواه ومستوى زملائه فى جيله، وأن يتحدث سيادته بفخر واعتزاز عن قرارات تكرس هذا التضخم اللامعقول الذى يجعل من ست كليات صغيرة كلية واحدة ذات ست مجموعات وقد عبر عن هذا المعنى بوضوح حيث قال:

«ولعلى أذكر أننا فى كلية التجارة جامعة القاهرة تربطنا نحن أعضاء هيئة التدريس المتفرغين بزملائنا العاملين علاقات طيبة ومودة، ولقد اتخذنا فى الماضى وفى السنوات الأخيرة قرارات لمصلحة شباب أعضاء هيئة التدريس. فلقد قسمنا الفرقة الدراسية إلى ست مجموعات لإتاحة الفرصة للجميع للإسهام فى العمل الجامعى على قدم المساواة. وقد نفذنا فكرة التأليف الجماعى فى بعض المقررات ووزعنا مواد الكتب على الجميع، وبذلك تغلبنا على مشكلة الكتاب الجامعى، كما دعمنا العلاقة الاجتماعية بين الجميع».

ومع هذا فإن سيادته يسبق هذا بقوله:

«وإذا كانت هناك تجاوزات من بعض أعضاء هيئة التدريس المتفرغين فإنها لا تمثل قاعدة عامة ولا تبرر صدور هذا القرار العنيف».

(٦)

ومن حسن الحظ أن الدكتور سلطان أبو على - على غير اتفاق - قد تدارك فى اليوم التالى مباشرة وقال، بما هو أقرب إلى المنطق والعقل والصواب:

«وإن كان يجب القول: إن العمر وحده ليس هو المعيار الوحيد لرفع جودة التعليم الجامعى على المستويين المرحلة الأولى والدراسات العليا، فهناك كثير من الأساتذة فوق الستين ويستطيع إفادة الطلبة من حيث الخبرة والعلم، وكثير من الأساتذة تقل أعمارهم عن الستين، لكن لا يستطيعون تقديم شىء يذكر للعلم أو التدريس».

وكنت أود لو أن الدكتور سلطان قد استكمل التأكيد على القاعدة بوضع الجمل التى تحل النفى محل الإثبات والإثبات محل النفى.

ولعل هذا يقودنى إلى أن أضع أمام الرأى العام حقيقة مهمة لا أدرى السبب وراء غيابها فى كتابات وحوارات الأسبوع الماضى التى أعقبت النشر عن بعض توجهات القانون الجديد، وتتعلق هذه الحقيقة بعدد أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات المصرية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات (أى فى ١٢ جامعة فقط وباستثناء جامعة الأزهر والجامعة الأمريكية وأكاديمية السادات والأكاديمية العربية للنقل البحرى وأكاديمية الشرطة والكليات العسكرية والجامعات الخاصة الأربع والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالى والمعاهد العليا الخاصة)، وكنت قد كتبت فى هذا الموضوع عام ١٩٩٣ منبهًا إلى ما أصبح حقيقة واقعة بالفعل رغم أن أساتذتى كانوا يومها لايكادون يصدقوننى وقد وصل العدد الآن إلى أكثر من ٥٠ ألف عضو هيئة تدريس (ما بين مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ وأستاذ متفرغ وغير متفرغ)، وهو عدد ضخم بكل المقاييس، سواء كان الأكثر كفاءة فيهم فوق الستين أو تحتها، على نحو ما عبر الدكتور سلطان أبو على.

(٧)

وظنى أن مشروع القانون الجديد لابد أن يفيد من توظيف الطاقة العقلية الكبيرة التى تتمتع

بها هذه الطائفة المتميزة، وأن يضع القواعد الكفيلة بتنظيم وتعظيم الإفادة الممكن تحقيقها من أفراد هذه الطائفة التى تمثل طبقة من أرفع طبقات المجتمع.. وليس خافيًا أن الإفادة المتحققة الآن لا تفتقد إلى التعظيم فحسب لكنها تفتقد إلى التنظيم أيضا.

(٨)

حين تصدى مشروع القانون لمشكلة ضعف رواتب أعضاء هيئات التدريس فإنه ترك الأمر مفتوحًا للمناقشات التالية، ومع إيمانى بضرورة المضاعفة لا الزيادة فحسب فبودى أن أنبه كل أساتذتى وزملائى إلى ما سوف يجابهون به تحت عنوان «عناصر تمويل الموازنة»، ذلك أن زيادة الرواتب الحالية بمبلغ مائة جنيه فقط تكلف الموازنة ١٢٠ مليون جنيه سنويا (عدد أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات ٥٠ ألفا).. وبحكم القانون فإن هيئات البحث العلمى تتبع نفس القواعد المالية للجامعات، فضلًا على ما ينشأ من زيادة رواتب الهيئات المعاونة (المعيدين والمدرسين المساعدين) وشاغلى وظائف الزمالة فى المستشفيات الجامعية وغيرها من مواقع العمل الجامعى.

وهو فى حد ذاته مبلغ كاف لتمويل مائة ألف وظيفة جديدة سنويًّا، فما بالنا والزيادة التى تطالب بها هيئات التدريس تصل إلى عشرة أضعاف هذا المبلغ، أى أنها كفيلة (كما سنواجهه فى مقالات المعارضين) بتمويل مليون وظيفة جديدة سنويًّا.

■ ■ ■

الفصل العشرون

نماذج مشكلات وقتية
لخصها حوار بين طلاب الجامعة وقيادتها

(١)

تظل العلاقة بين الأساتذة والطلاب بمثابة أهم الوظائف الحيوية التي لا يمكن تحقيقها بدون الجامعة والحياة الجامعية.

وعلى الرغم من شكاوانا ذات الصوت المرتفع من غياب هذه العلاقة في ظل تزايد الأعداد وتكدسها، فإن الحقيقة التي قد لا نكون مدركين لها على نحو جيد هي أن مسام الطلاب ومستقبلاتهم العصبية لاتزال متفتحة جدًّا وبالكامل لتلقى كل رسالة قيمية من أساتذتهم، وأدلتي على هذا كثيرة، فمن النادر أن تجد طالبا جامعيا يخلو حديثه من الإشادة بقيمة بارزة في أستاذ من أساتذته، سواء في علمه أو سلوكه أو ثقافته أو قدرته على السيطرة على طلابه أو إجادته للحديث أو المحاضرة أو المناقشة أو حتى فيما يتعلق بملبسه أو سلوكه الشخصي.

ومع أن هذا التشبع السريع والاتصال الظاهر الناشئ عنه لا يمثل إلا أدنى المتطلبات التي تتطلبها الأمة الواعية من انخراط أبنائها في الحياة الجامعية، إلا أنه في حد ذاته يدلنا بوضوح على مدى تفريطنا اللامتناهي في الإفادة من مثل هذه الوسيلة الفعالة في توجيه أجيالنا الجديدة نحو ما نعتقد أنه أكثر فائدة لهم ولأمتهم، بل وللأجيال التالية لهم من أجيال أمتنا.

ولعمري ماذا تقول عنا الأجيال القادمة حين تلحظ تقصيرنا الشديد في العمل على بناء

وتنمية قدراتهم الذاتية، بينما نحن ندرك بكل يقين كيف ننظر بإكبار لا متناه إلى الجيل السابق على جيلنا حين لم يفرط قيد أنملة فى أداء واجبه نحو وطنه ونحو أبنائه.

(٢)

وليس من شك أن جيل القيادات الحالى قد مُنع بطريقة مباشرة وغير مباشرة من أن يؤدى الدور الوطنى الذى كان عليه أن يؤديه للجيل التالى له، وقد كان السبب وراء هذا سيطرة حقبة من الشمولية والتفكير الأحادى والنظرات الضيقة والحماس لما ثبت زيفه.

وفى كل الأحوال فقد عانى هذا الجيل على المستوى النفسى والوجدانى بأكثر من أن تكون معاناته هذه بمثابة عقاب على ذنب لم يرتكبه من تلقاء نفسه، وإنما وجد نفسه مدفوعا إلى المشاركة فيه يوما بعد يوم..

ومع هذا فإن حركة التاريخ وتقدم البشرية لا تسمح لنا بأن نتوقف عند حدود تلمس الأعذار عما فات أو تقديم الاعتذار عما هو قائم أو تمنى التحول السريع إلى أجواء يصعب تحقيقها بصورة فورية فى ظل تراكمات لا نهاية لها إلا بإيمان عميق بأهمية التخلص منها وللأبد.

(٣)

دارت كل هذه الأفكار بمخيلتى طيلة الأسابيع الماضية وبعد صدور كتابى «مستقبل الجامعة المصرية»، وقد أدهشنى أن كل الطلاب والخريجين الجدد الذين قرؤوه طلبوا إلىَّ أن أستمع إلى آرائهم فى الجامعة وفى أدائها وفى مستقبلها، بل لامنى كثير منهم بكل وضوح على أنى لم أضمن آراءهم بعض فصول هذا الكتاب، ويقينى أنهم على صواب وأنى كنت على خطإ.

وفى خضم كثير من هذه الملحوظات الفردية أتيح لى أن أحضر لقاءين متتالين لرئيس جامعة الزقازيق مع اتحاد طلاب الجامعة، وكنت فى البداية أظن أن اللقاء لن يخرج عما أصبح مألوفا ومعهودا ومكررا فى هذه اللقاءات، لكننى سرعان ما اكتشفت أن براكين التعبير الثائرة فى وجدان هؤلاء الطلاب كانت تنتظر إشارة ترحيب كى تنطلق فى التعبير التلقائى والعفوى عن

كثير من الأفكار التى كان من الواضح أنها نضجت فى أذهان ووجدان هؤلاء الطلاب، وإن كنا من ناحيتنا نظنها غير ناضجة بما فيه الكفاية.

وعلى حين كان من المتوقع أن ينتهى الطالب من حديثه بعرضه للفكرة التى كان يريد التعبير عنها، فإن المفاجأة أتت من أن كثيرا من المتحدثين من هؤلاء الطلاب كان يسارع بقطع خط الرجعة على ما يعتقد أنه سيكون بمثابة إجابة الأستاذ المسؤول، سواء كان هو رائد النشاط أو العميد. ومن العجيب أن بعض هؤلاء وهم قيادات طلابية وطلاب متميزون بلاشك، لم يكن يقطع خط الرجعة على إجابة واحدة فحسب، لكنه كان يقطع خط الرجعة على أكثر من إجابة، بل وتطوع بعضهم لتقديم صورة شبه كاملة عن نتائج المعالجات السابقة لذات المشكلة.

(٤)

ومن الإنصاف أن أذكر أن شخصية رئيس الجامعة كانت بمثابة العامل الحاسم الذى جعل تيار حديث هؤلاء الطلاب يتدفق على هذا النحو، وقد شجع الرجل أبناءه على الحديث عندما أصر مرة بعد أخرى على أن يسأل عن تفصيلات صغيرة ودقيقة تضمنتها أحاديثهم، بل وأن يعترف بعدم معرفته بجزئيات فنية أو متخصصة يشيرون إليها فى المشكلات التى يتناولونها فى كلياتهم المختلفة.

على أن الأكثر تأثيرا من هذا أنه لم يكن يترك الجزئية موضوع الاستفسار من دون أن يكون فكرة حاسمة عن حدودها وإمكانات حلها فى الحاضر وفى المستقبل، بما هو متاح من وسائل.

وقد حدث هذا على سبيل المثال فيما يتعلق بشكوى طلاب كلية التربية النوعية (التى انضمت مؤخرا للجامعة) من ارتفاع قيمة مصروفاتهم إذا ما قورنت بالكليات الأخرى، وشكوى طلاب هذه الكلية كذلك من ارتفاع إنفاقهم على الأنشطة التعليمية التى تدخل كعنصر أساسى فى تقييم مستواهم العلمى والأكاديمى، وبخاصة أن هذه الكليات تضم أقساما متميزة لم يكن للأقاليم عهد بها، كالتربية الموسيقية والإعلام التربوى والاقتصاد المنزلى، وقد أصبحوا مطالبين على نطاق واسع بتقديم مشروعات تخرج تكلف غير القادرين منهم ما يعتبرونه أموالا باهظة، وما يعتبرون كل مساعدة مادية تقدم لهم من الجامعة بمثابة إنجاز كبير.

(٥)

وقد تجلت بعض المعاناة المجهولة لنا على سبيل المثال فى رجاءات طلبة كلية الهندسة أن يمتد العمل فى مطعم الوجبات الساخنة بالجامعة طيلة كل الأيام ولفترة متأخرة تمكنهم من الحصول على ما يعتبرونه بمثابة دعم معنوى ومادى لوجودهم فى حرم الجامعة حتى ساعات متأخرة كل يوم.

وقد برزت معاناة طلاب الجوالة والحركة الكشفية من ضيق الحرم الجامعى عن أن يتسع لمخيمات النشاط الكشفى، التى لابد من إقامتها مع مطلع كل عام دراسى، فضلا على الحاجة الملحة إلى تخصيص أرض ساحلية لمخيم دائم لكشافة الجامعة.

وأبدى طلاب كلية العلوم شغفا شديدا بأن تبذل الجامعة قصارى جهدها فى توفير فرص الدراسات العليا للراغبين فى مواصلة مشوارهم العلمى وبخاصة من خريجى قسم الكيمياء الذين تتكاثر أعدادهم ولابد لهم من الدراسات العليا ليصلوا إلى مرحلة التخصص الكفيلة بتوظيف قدراتهم فى خدمة المجتمع.

(٦)

ويرتبط بهذا على سبيل القطع ما عرضته طالبات كلية التمريض عن المشكلة القائمة التى تنتظرهن بعد تخرجهن حين لا يصبح سكن امتياز التمريض متاحا لهن بينما يؤدين وظيفة مهمة وحيوية للمستشفيات الجامعية، فضلا على أن هذه السنة تمثل جزءا متمما لدراستهن يكتمل بها حصولهن على درجة البكالوريوس فى التمريض.

وكرر طلاب الحقوق والتجارة ما هو شبه معروف عن ارتفاع أسعار الكتب الجامعية المقررة، وتأخر وصولها إلى أيديهم وتضخم بعض المقررات التى تحتويها هذه الكتب.

وعلى صعيد آخر استعرض هؤلاء الطلاب بكل صراحة ووضوح آراءهم فيما يتعلق بكثير من الأنشطة الجامعية، سواء فى هذا الأنشطة القومية أو المحلية كمهرجان الجامعة للبيئة والنظافة.

(٧)

وقد خرج الطلاب بوعود قاطعة من رئيس الجامعة ببدء خطوات تنفيذية لإنشاء نواد للعلوم فى أربعة مواقع مختلفة من أجل خدمة كل مجالات الاتصالات والإلكترونيات فى خارج الجامعة وداخلها، وإنشاء وحدة أخرى لتسويق المنتجات الزراعية وخمسة أكشاك فى مواقع مختلفة، وإنشاء حمام سباحة تعليمى بالكامل لطلبة كلية التربية الرياضية، وصالة ألعاب رياضية مغطاة بكلية التربية الرياضية.

كما أنهى رئيس الجامعة إلى الطلاب ما توصلت إليه جهود إدارة الجامعة فى إنشاء مدينة جامعية جديدة للطلاب فى مشتهر بجوار كليتى الزراعة والطب البيطرى تجنبا للطالبات مشقة السفر اليومى والعودة إلى بنها حيث توجد المدينة الحالية.

وفى عداد الإنجازات: استفادة ١٧ ألف طالب من منحة مبارك، وشراء ثلاثة أوتوبيسات جديدة للطلاب بمبلغ ٨٥٠ ألف جنيه، وتجهيز مطابخ جديدة للمدن الجامعية فى حدود نصف مليون جنيه، فضلا على الإسراع فى إنشاء مخبز آلى يخدم المدن الجامعية والمستشفيات الجامعية فى الزقازيق، ودعم النشاط الطلابى فى كل كلية بمبلغ عشرة آلاف جنيه بصفة مبدئية.

(٨)

وعلى سبيل الإجمال فإن مناقشات الطلاب أثبتت بكل وضوح أن على الجامعة المصرية أن تسارع بتطوير نفسها من أجل اللحاق بالعصر الذى يتسارع بمن يعيشون فيه إلى درجة تجعلهم قادرين فى سهولة أن يحكموا بكل وضوح رؤية وبكل سهولة على جوانب القصور فى الأداء الجامعى، وأن يشخصوا موطن الداء، وقد أصبح من الصعب أن يتم تداول الأعذار المعدة سلفا كجواب على استمرار حالات القصور أو التقصير على أى مستوى من مستويات التعامل فى الجامعة.

وقد أكد رئيس الجامعة للطلاب على أهمية الأنشطة الطلابية من حيث إنها تمثل أداة جيدة لمعرفة الطالب بأستاذه، ومعرفة الأستاذ بتلميذه.

وأضاف أن هذه المعرفة ضرورية من حيث إنها تنمى قدرات أخرى تساعد بصورة فعالة على تقييم الشخصية المطلوب تقييمها، ومن ثم يمكن لأساتذة الجامعة أن يتداركوا النقص الذى اعترى عمليات تقييم الطلاب بسبب زيادة الأعداد وتكدسها.

وفى هذا الصدد يمكن للأنشطة الطلابية الجادة أن تقدم الوجوه الطلابية المتميزة، وأن تساعد أعضاء هيئة التدريس على إعطاء الفرصة والرعاية لهؤلاء الطلاب المتميزين فى مجالات هى من صميم الحياة الجامعية والفكر الجامعى، على عكس ما يتصور كثيرون من أعضاء هيئات التدريس الذين لم يشهدوا عصر ازدهار الجامعة بالحياة الفكرية والفنية.

(٩)

وفى هذا الميدان الملتبس أجاب عن سؤال لأحد الطلبة بقوله: إنه لا يحجر على فكر أى أستاذ فى الجامعة، ولكنه لا يسمح لأحد بفرض فكره على الطلاب، وأنه مع إيمانه المطلق بحرية الفكر وحق كل أستاذ فى تبنى أفكاره، فإنه فى ذات الوقت مؤمن وحريص على التزام كل أعضاء هيئات التدريس بالمنهج الجامعى فى حرية الحفاظ على مبدإ حرية الفكر وعدم فرض فكر معين على الطلاب.

وأكد أنه بدون الأنشطة الطلابية تصبح الحياة الجامعية، بل والجامعة نفسها، مقصرة إلى أبعد حدود التقصير فى أداء وظيفتها التربوية والريادية فى المجتمع وفى تربية الجيل الجديد على حد سواء.

■ ■ ■

الباب السادس

إشكاليات اختيار القيادات الجامعية

الفصل الواحد والعشرون

قيادات الجامعات والاختيار الصائب

(١)

من المعتقدات الشائعة أن الإدارة الجامعية شأن إدارة الأعمال الفكرية والعلمية لا تتطلب جهدًا دؤوبًا من القائمين بها، لأن البنيان الأكاديمى بطبعه يكون قادرًا على الضبط الذاتى فى مجالات التخطيط والتنظيم والمتابعة والرقابة..

وقد وصل الحال ببعض المجتمعات الجامعية المتقدمة إلى أن يتحكم الجيل الجديد من الحاسبات الآلية فى تسيير العمل الجامعى من خلال برامج معلوماتية ذكية تستطيع الوصول إلى القرار الصحيح متى كانت المدخلات المعلوماتية أمينة ودقيقة. ولكن الأهم من هذا بالطبع أن يكون برنامج التشغيل نفسه برنامجا ذكيًا ومرنًا وقادرًا على الإبداع..

وهذا هو باختصار شديد جوهر ما هو مطلوب فى القيادات الجامعية إذا لم يكن من الممكن تسيير أمور الجامعات بالكمبيوتر الذكى أو برنامجه المبدع.

ونحن نلاحظ فى كثير من الأحيان أن الأداء الجامعى ينهار تمامًا ويصبح مدعاة للأسف والسخرية، بل والازدراء، ونبحث عن السبب ونتسابق فى تسجيل مجموعات مختلفة من الأسباب، لكنها فى النهاية تتجاهل السبب الحقيقى وهو عجز القيادة الجامعية عن العطاء الفكرى، ومن ثم فإنها تبتدع أسبابًا عديدة لا تخرج عن أسباب «عبده الكوماندا» المدير الكبير.. وقد باتت الأسباب الجاهزة لكل فشل فى الأداء الجامعى معروفة ومحفوظة سلفًا من قلة الإمكانات (وهو افتراء واضح)، وكثرة الأعداد (وهو افتراء أكثر وضوحًا)، وقدم النظم الجامعية (مع أن الجامعة مفوضة تمامًا بقانونها فى إدارة أمورها بنفسها).

(٢)

ومن المشاهد والمعروف والمتفق عليه أن الأمور تتغير تمامًا وعلى طريقة الـ١٨٠ درجة حين يتم تغيير القيادة الجامعية. ومع أن جماهير شعبنا وجموع هيئات التدريس يلاحظون هذا ويلمسونه، إلا أن كثيرين منهم لا يزالون يكابرون فى أهمية اختيار القيادات الجامعية، ولا يدركون قيمة التدقيق فى اختيار النماذج المضيئة لتولى المناصب الجامعية، ويكررون المقولة العتيقة البالية التى تقول بأن الأهم هو الأسلوب أو النظام وليس الأشخاص.. وفى رأيى أن استمرار هذه المقولة هو أكبر بلاء يصيب مستقبل الجامعات المصرية، ذلك أن الجامعات فى البداية والنهاية لا تقوم إلا على القدوة، ولا تتقدم إلا بالمدارس العلمية، ولا تزدهر إلا بمن تنتجهم من علماء أو باحثين متميزين، ومن ثم ما ينتجه هؤلاء من عطاء فكرى متميز.

وقد تصادف أن الصحافة سلطت الضوء هذا الأسبوع على حقيقة الخطوات التى مر بها ترشيح نجيب محفوظ لجائزة نوبل منذ الستينيات، وقد تأكد بوضوح أن اتجاه الدولة فى تأييد هذا الترشيح، بل وحتى قبوله، لم يحدث إلا حين تولى وزارة الثقافة أستاذ كبير من أساتذة النقد الأدبى هو الدكتور أحمد هيكل، ولولا هذا لظل ترشيح نجيب محفوظ أمرًا تتأباه الأجهزة الرسمية التى هى بالطبع غير مؤهلة لإدراك قيمة عمله وفكره (وللقارئ أن يراجع الأهرام الأدبى: ١٢/ ٩/ ٢٠٠٠).

(٣)

ولست أنكر أننى بذلت من جهدى وأعصابى قدرًا هائلًا خلال الأيام الماضية لإقناع كثير من الزملاء والأساتذة بخطورة تبسيط المخالفات الجامعية والتهوين من شأنها، وبخطورة ترديد نغمة أن النظام أهم من الأشخاص، وأن المسيرة تمضى فى طريقها، دون حاجة إلى تقييم وتقويم، لأن التيار أقوى من كل محاولة تبذل لتحويله.. ولكننى أدركت فى النهاية قدرًا مهولًا من النجاح حين بدأ الرأى الجامعى يستعيد ـ من خلال التجربة ـ الوعى بأهمية وجود القدوة والقدرة فى القيادات الجامعية.

ومن حسن حظ مصر وجامعاتها أن هذه الجامعات بدأت وازدهرت وتفوقت معتمدة كل الاعتماد على رموز فى العلم والفكر، وقد أسندت إليهم القيادة فى الجامعة لأنهم كانوا بالفعل أصحاب مكانة فكرية تؤهلهم لهذه القيادة الجامعية قبل أن يكونوا أصحاب شهادات أو قدرة على التسلق والوصول، أو قدرة على تمويل الطموحات المادية غير المشروعة للمتداخلين فى اختيار القيادات الجامعية بحكم مواقعهم الموازية وغير المسؤولة فى السلطة، وهو ما حدث بالفعل جهارًا نهارًا فى جامعات مصرية أخرى. ولا يستطيع أحد أن يمارى فى أن اختيار أحمد لطفى السيد لرئاسة الجامعة الأولى كان له تفسير غير هذا التفسير.

(٤)

ومن حسن الحظ أن الرؤساء الأوائل لجامعاتنا كانوا جميعًا أصحاب بصمة بارزة على جامعاتهم بحكم فكرهم الوثاب، لا بحكم شهاداتهم أو أدائهم المهنى أو الوظيفى أو السياسى. وهكذا كان أحمد لطفى السيد وعلى إبراهيم ومشرفة وإبراهيم شوقى وعبدالوهاب مورو وأحمد زكى فى الجامعة الأولى، ثم طه حسين ومحمد عوض وحسين فوزى فى الجامعة الثانية، ثم محمد كامل حسين ومصطفى نظيف وعبدالحليم منتصر فى الجامعة الثالثة، ثم سليمان حزين فى الجامعة الرابعة، ثم أحمد حسن الباقورى فى الجامعة الجديدة التى نشأت فى رحاب الأزهر، ثم عبدالمنعم البدراوى، وشفيق بلبع، وهاشم نصار، وعبدالحى مشهور، ومحمد طلبة عويضة، ومحمد عبداللطيف، وعبدالرزاق عبدالفتاح، وعبدالمنعم كامل، وعبدالمجيد عثمان فى الجامعات الأقليمية فضلًا على رؤساء الأكاديميات: عادل عز، وجمال مختار، وعبدالكريم درويش، والرؤساء الأول للجامعات الخاصة الأربع: أحمد خضير، وحسن حمدى، ومحمود نجيب حسنى، وسمير البدوى.

ومن حسن الحظ أيضًا أن اختيار القيادات الجامعية فى الفترة الأخيرة قد عاد إلى المسار الأصوب من حيث الكفاءة الفكرية، والسمعة الشخصية، والأداء النشط، والحضور الدولى، والقدرة على العطاء، والإنجاز، والتطوير، وتجلى هذا بصورة بارزة فى اختيار أربعة رؤساء جامعات جدد.

(٥)

وعلى سبيل المثال فقد تميز أحدهم وهو الدكتور محمد عامر الذى أشرف بأستاذيته لى بقدرة فائقة على وضع جامعته الإقليمية (ومن ثم وطنه) على خريطة النشاط العلمى الدولى فى مجال تخصصه والإخلاص المتناهى لهذا التخصص والتخصصات الدقيقة المرتبطة به جغرافيًا وعمريًا.

وقد أهله هذا النشاط البارز المكثف الذى امتد طيلة ربع قرن (وعشرة مؤتمرات دولية منتظمة الانعقاد كل عامين) إلى أن يحتل مكانًا مرموقًا بين أساتذة تخصصه فى المجتمع الدولى وقد حافظ على هذا الوجود بإخلاص دون أن ينزلق ـ وهذا هو الأهم ـ إلى إدعاء قدرة على الاختراع أو الاكتشاف أو التجديد ملتزما حدوده العلمية فى تطوير البحث العلمى والتعليم الطبى فى حدود الإمكانات المتاحة.

وقد جمع إلى هذا النشاط الأكاديمى حضورًا مجتمعيًا على مستوى وطنه، سواء فى العمل الشبابى أو الرياضى أو فى خدمة البيئة، وقد طور من خلال توليه منصب نائب رئيس الجامعة لشؤون البيئة من بعض مفاهيم تفاعل الجامعة مع المجتمع، بل والاتصال الجامعى نفسه بقدر ما مكنته الظروف، ومع إحساسه الفنى الراقى، بل وممارسته للفن فى شبابه فإن جديته الصارمة مكنته من الحفاظ على النجاح والتألق على الدوام.

(٦)

وقد انعكس هذا كله بصورة تلقائية على طبيعة قراراته الجريئة فى الأسبوع الأول من قيادته لجامعته، فاتخذ خطوات تنفيذية من أجل القضاء على التدخين داخل الحرم الجامعى، وذلك بتطبيق القانون الموجود بالفعل والذى يصل بالغرامة إلى آلاف الجنيهات، كما تصدى من تلقاء نفسه وبنفسه لواقعة تسريب الامتحان فى أحد المعاهد التابعة للجامعة، وضبط الواقعة بنفسه واتخذ قراراته فى موقع المخالفة وفى نفس الصباح وليس فى نفس اليوم فحسب، ولم يترك المعهد العالى إلا وقد أقال عميده وعين عميدًا آخر له.. وقد أتم كل هذا قبل أن يتوجه أغلب أعضاء

هيئة التدريس إلى مواقعهم، على حين كان السلوك الجامعى قد وصل من التدنى إلى حد أن تترهل مثل هذه الواقعة ـ القضية على مدى سنوات طوال، بل وإلى حد أن تدافع القيادات الجامعية عن الخطإ.. بل - وهذا هو الأخطر والذى يكاد يقضى على تألق الحياة الجامعية وتميزها - وصل الأمر إلى البحث عن الأسباب التى دفعت مَنْ اكتشف الخطأ ومَنْ دلّ عليه إلى اكتشافه والإشارة إلى وجوده، والربط الحتمى بين هذا الصواب ونظرية المؤامرة ، ومن الإنصاف أن نذكر أن العميد لم ينزلق إلى أى من هذه المسارات الخطرة على روح الجامعة، بل أدرك فى ذكاء وشجاعة أدبية موطن الخلل حين أسند الأمانة إلى غير أهلها.

■ ■ ■

الفصل الثانى والعشرون

كيف لجأت الحكومة إلى تعيين العمداء؟

(١)

منذ تم إقرار تعديلات قانون الجامعات (فى ١٩٩٤)، لم تتناول الأقلام الجامعية والصحفية من هذه التعديلات إلا تعديلًا واحدًا فقط هو الخاص بتعيين العمداء وقد تعرضت المقالات لجوانب نظرية كثيرة دون أن تتناول جوهر القضية الذى دفع الحكومة بشدة إلى إجراء هذا التعديل ودون أن تتناول أيضًا جوهر التحفظ الحقيقى على هذا التعديل.

أما ما دفع الحكومة إلى هذا الموقف فإنى أعتقد أنه المعاناة الشديدة التى واجهتها الحكومة على مستوى إحدى الجامعات (بصفة خاصة) من عجزها التام عن إقرار أبسط قواعد التنظيم التى كان يمكن «لألفة» الفصل أن يقرها بسهولة ويسر، أو قل أن يقرها بالبديهة.

وعلى مدى أكثر من عشر قضايا جامعية روتينية بسيطة جدًّا لا يحتاج الحق فيها إلى أسانيد لأنه قائم، كان رئيس تلك الجامعة يضطر إلى أن يطلب إلى مجلس الجامعة استصدار القرار الصحيح ليستر به عُوار قرار مجلس الكلية الذى صدر مخالفًا للقوانين والأعراف، لكنه صدر بأغلبية تعبر عن نجاح لعبة التكتلات المؤقتة فى التعبير عن نفسها حتى ولو خالفت مبادئها ومعتقداتها.

(٢)

وقد تنامى هذا الموقف بحيث اندفع مجلس الكلية فى كثير من الأحيان إلى أن يأخذ التصويت على قضايا لا تحتمل التصويت، لأنها ـ كما يقول أهل الفقه والقانون ـ «لا قياس مع النص»،

ولكن التصويت كان على الأقل بمثابة المنفذ الوحيد لإنهاء المناقشة حتى ولو كان المجتمعون يعرفون أن تصويتًا آخر فى مجلس الجامعة سيجب هذا التصويت.

على هذا النحو أصبح الرأى العام فى إحدى الكليات الجامعية المشهورة يوقن تماما بأن «العميد القادم» فى ظل الانتخابات التى ستجرى بعد ثلاثة شهور ستحدده المصادفة كما حددته من قبل، فالموقف بين أبرز المرشحين يكاد يكون قريبًا من الموقف التقليدى فى انتخابات الكنيست الإسرائيلية، يظل فرسا الرهان فى النهاية فى حاجة إلى أصوات الأحزاب الدينية لتكتمل له أغلبية تمكن من تشكيل الحكومة..

(٣)

ولكن الموقف فى إحدى كلياتنا كان قد تحول إلى صيغة أكثر مرارة، وهى أن هذه الأصوات الضئيلة يمكن أن تدفع بفرس من خارج فرسان الرهان إلى المقدمة فى ظل تكنيك إجادة استخدام ميكانيزم انتخابات العمادة القائم على اختيار ثلاثة من الأساتذة وليس واحدًا فقط، وهو ما يعنى أن الأستاذ الذى يختار أستاذًا واحدًا أو أستاذين فقط يبطل صوته.. وهنا نشأت نظريات الصوت السولو (الوحيد)، والأصوات التى تعطى لمن ليس لهم فرصة ليحرم منها المرجحون... إلخ.

وعلى هذا النحو شهدت كلياتنا الجامعية عمداء المصادفة الذين تناولتهم صفحة أخبار الجامعات بجريدة «الأخبار» قبل صدور تعديل القانون نفسه بسنتين فى حلقات متواصلة كان الأستاذ محمود عارف محرر شؤون الجامعات يطالب من خلالها بتعديل نظام الانتخاب ليكون على الأقل باختيار أستاذ واحد فقط، وأن يسمى المرشحون أنفسهم جهارًا نهارًا قبلها بفترة.

ولكن الحكومة فى ١٩٩٤ فضلت حلا يريح بالها من أن تسيطر «فئة ما» على الديمقراطية من خلال الديمقراطية نفسها، وهذا هو جوهر مأساة الفكر النظرى فى قضية الممارسة الديمقراطية فى مصر وغيرها.. هل تضحى الحكومة بجزء من الديمقراطية لتحمى الديمقراطية نفسها من الذين لا يؤمنون بها.. أم تكون مثالية تمامًا؟ على نحو ما كان النحاس باشا يأخذ قراراته، وهو ما انتقده الأستاذ الكبير محمد التابعى مناديا له بالانتصار للديمقراطية بحرمان من لا

يستحقونها منها، ويبدو أن الحكومة كانت واعية إلى خطورة الوصول إلى نهاية النحاس باشا التى لا ترضى بالطبع مَنْ يقدسون روح السلطة!

(٤)

وقد أفاض كثيرون فى الحديث عن مزايا تعيين العمداء، وأفاض آخرون فى تفنيد المآخذ التى يأخذونها على إقرار هذا المبدإ، وما يقترحونه من تعديلات تكفل انضباط عملية الاختيار، أو تحقق الصواب فى عملية التعيين، ومع هذا فإنى أعتقد أنهم لم يلمسوا النقطة الحساسة التى دفعت الحكومة إلى اتخاذ هذا الموقف، وليس هذا محلا للحديث عنها، ولكننى أود أن ألفت النظر إلى أن قانون تعيين العمداء قد يحرمنا من نماذج ممتازة لم تكن لتصل إلى منصب العمادة إلا عن طريق الانتخاب، وربما أقول هذا كى نضع فى اعتبار القائمين على أمور التعيين فكرة تدفعهم إلى تجاوز الظروف التلقيدية ليحرصوا على أن تستفيد الجامعة والمجتمع بعد ذلك من خبرة بعض النماذج التى كان الانتخاب يقدمها إلى المجتمع.

وهنا ينبغى لنا أن ننتبه إلى أن هناك نظامًا ثالثًا أكثر نجاحًا وتوفيقًا من التعيين والانتخاب، وهو نظام «الدور» على النحو الذى يحدث فى بلادنا الآن فى محكمة النقض، وبحيث يكون العميد محددًا سلفًا تبعًا لقاعدة أقدم الأساتذة أو أقدم رؤساء الأقسام والوكلاء.. وهكذا.. والعيب الخطير فى هذا النظام عند منتقديه يكمن فى قصر فترة العميد، بحيث لن تتعدى عامًا واحدًا إلا فى النادر، وهو عيب يمكن النظر إليه كميزة تسمح بأن تكون الجامعة منظمة مؤسسات (متمثلة فى المجالس) وليس فى أشخاص.

(٥)

كذلك يمكن لنا تضييق دائرة الاختيار لنفس المبررات التى ذكرتها الحكومة فى تعيين العمداء، بحيث يُنص صراحة على بعض المواصفات كأن يجتاز العميد دوره فى المعهد القومى للإدارة العليا، أو أن يقدم تصورات مكتوبة فى بحوث عن الإدارة فى فرع تخصصه.

من ناحية أهم فإنه لابد من إبعاد سلطة التعيين عن رئيس الجامعة لسبب أهم من كل

شىء، وهو رفع الحرج المباشر فى التعامل اليومى بين رئيس الجامعة والعميد، فليكن الاختيار لرئيس الجامعة وليكن القرار للوزير..على الأقل حتى نسمح لرئيس الجامعة بقدر من المناورة «المطلوبة واللازمة» فى التعامل مع «الآخرين» من الأساتذة، وحتى نسمح للعميد بقدر من الاعتداد بالنفس فى تعامله مع رئيس الجامعة كل صباح.

وإذا أردنا الحق فليكن القرار لرئيس مجلس الوزراء، فليس العميد بأقل من المدير العام فى كليته الذى لا يصدر قرار تعيينه إلا من رئيس مجلس الوزراء.

■ ■ ■

الفصل الثالث والعشرون

توسيع قاعدة اختيار العمداء

(١)

حين عدلت الدولة قانون الجامعات فى ١٩٩٤ متجاوزة مبدأ انتخاب العمداء، علق بعض الكتاب وأساتذة الجامعات على هذا بأن فكرة الاختيار من بين ثلاثة مرشحين حائزين على أعلى الأصوات لم تكن فكرة عملية من ناحيتين، ناحية الاختيار نفسها!! وناحية الثلاثة، كما انتقد بعض مَنْ تناولوا الموضوع فكرة أن تترك الأمور للأساتذة من دون أن يتقدم المرشحون أنفسهم بطلبات رسمية، فكتبت أدافع عن الفكرة التى كانت وراء النص القديم للقانون وفلسفته، وذلك على الرغم من أنى لم أكن (بالطبع) من الذين وضعوا القانون القديم.

وأشرت إلى أن المشرع لم يهدف حين وضع قانون الجامعات ٤٩ سنة ٧٢ فى النص على ثلاثة وإعطاء الحق للسلطة الأعلى (رئيس الجامعة الآن والوزير فيما مضى) إلا إلى معنى مهم، وهو انضواء وانتماء وتكامل الكلية فى الإطار الأرحب وهو الجامعة، وكما تعلمون فإن نظامنا الجامعى يتخذ من الجامعة بكلياتها وأقسامها المختلفة العماد الأول فى هيكله الذى تطور إلى استقلال الجامعة، وهو ما دعا إلى تفويض رؤساء الجامعات سلطات وصلاحيات الوزراء.

وإذًا فالكليات ليست جزءًا منعزلًا فى المحيط العام، وإنما هى تكون (مع وحدات متكاملة) كيانا أكبر هو الجامعة، ولهذا كان لابد من وجود علاقة قوية ومنسجمة بين هذا الجزء والكل، ولابد كالعادة فى كل تشريع ينزع إلى الاستقرار من الموازنة بين السلطات المتدرجة فى الهرم الواحد، وبين السلطات المتوازية فى الدائرة الواحدة، وقد بنيت الشرائع السماوية نفسها على

إتاحة قدر واسع من هامش الاختيار فى العبادات نفسها، ولم يقل أحد باختصار السنن الكثيرة فى الصلوات مثلًا إلى سنّة واحدة إجبارية تضاف إلى الفروض!!

وقد دلنا التاريخ الجامعى المعاصر على أن تغليب رأى الانتخاب على رأى مدير الجامعة لا ينتهى إلا بصراع متجدد ويومى، ولا يعود على الكلية أو المعهد بأى خير (خير)، وحين أرادت سلطة أعلى من رئيس الجامعة أن ترضى أحد الحاصلين على أعلى الأصوات بمنصب جامعى أعلى من منصب العميد الذى اختار له رئيس الجامعة الفائز الثانى، كانت المحصلة موقفًا لم يحسد عليه أحد إلا رئيس الجامعة الذى بقى على ما أراد، وما برر به إرادته فى وضوح وثقة يحسد عليهما.

(٢)

وقلت: إنه حين يسجل كل أستاذ أسماء ثلاثة من الأساتذة فهو يعبر بصورة ما عن طبيعة الأستاذية الحقة التى تهرب من التحديد الباتر فى الحكم على العلاقات الإنسانية، ومن المفترض فى مقومات التشريع الجامعى أن كل الذين وصلوا إلى الأستاذية صالحون للعمادة، ولما هو أكثر من العمادة، بل إن تاريخ النخبة الحاكمة فى مصر المعاصرة يدلنا على أن كثيرين من الأساتذة الذين لم يصلوا إلى مرحلة أن يكونوا (واحدًا من ثلاثة)، وصلوا إلى مواقع الوزارة وما فوقها فى سهولة ويسر.

ولربما جاز لى توضيح فكرتى بقدر من التمثيل المفصل لدينامية الاختيار نفسها، ولنفترض فى هذه الحالة أننا نأخذ الأمور على طريقة ترتيبية بأن نقول: إن ورقة الانتخاب تنص على الاختيار الأول، ثم على الثانى، ثم على الثالث، وأن ورود الاسم الأول فيها فى هذا الموضع يعنى أسبقية خاصة له فى رأى مَنْ أدلى له بصوته، وكثيرًا ما يكون صاحب أعلى الأصوات بمثابة المرشح الثالث عند الأغلبية ممن أعطوه أصواتهم، وخذ على ذلك مثالا لعميد فاز فى انتخابات العمادة بسبعين صوتًا كان ستون منهم قد وضعوه فى المرتبة الثالثة، ولم يكن الذين وضعوا اسمه كاختيار أول يزيدون على خمسة، بينما كان التالى له فى الأصوات الذى حصد خمسين صوتًا فقط بمثابة المرشح المفضل عند خمسة وثلاثين، وكان الثالث فى الأصوات الذى حصد أربعين صوتًا فقط بمثابة المرشح الأول عند هؤلاء الأربعين جميعًا.

لنتأمل هذا المثل الذى يدلنا بوضوح على أن الأول يحظى بتوافق أكثر من الثالث، على حين أن الثالث لا يحظى بكل هذا التوافق، وإن كان عند المتشيعين له بمثابة صاحب أفضلية مطلقة، وهى أفضلية لم يحصل عليها مَنْ سبقوه فى مجموع الأصوات، ومعنى هذا أن الانتخابات لو أجريت بطريقة المرشح الواحد فقط فإن هذا الثالث الذى لا يحظى برضا الأغلبية وتوافقها سيحصد أولية لكنها لا تمثل أغلبية، وسيصبح فى وضع قريب من أوضاع الحكومات الائتلافية غير المستقرة فى بعض الدول الديمقراطية، أما الخيار الواسع فإنه يتكفل بفوز مثل هذا المرشح الأول الذى يحظى بقبول أوسع (سبعين مقابل أربعين)، وإن لم يكن هو المفضل لجماعة بعينها (جماعة الأربعين، أو جماعة الخمسة والثلاثين).

(٣)

أما المبدأ المنادى بانتخاب واحد فقط وأن يتقدم المرشح نفسه بطلب رسمى فإنه يجعل من العمداء أو مناصبهم شيئًا شبيهًا ببطل الكأس وهداف الدورى وملك الترسو!! وهو ما ينأى به أى تشريع عاقل عن أن يحشر الأساتذة فى هذه الزمرة، وقد حفظ القانون على الأساتذة كرامتهم، وإن لم يمنعهم بالطبع من السعى وراء الفوز بثقة زملائهم، وهذا السعى فى رأيى حق مشروع ينبغى معه أن يحفظ الأستاذ على نفسه كرامته وهو يسعى لنواله، كما أن حرص الإنسان على كرامته حين يطلبه يمثل مكونًا أساسيًّا وجوهريًّا من صورته المقنعة لزملائه، ومن الجدير بالذكر أنه لم يحدث فى تاريخ الجامعة أن فاز أحد بمثل هذا المنصب بالاستجداء، أو بالإلحاح.

(٤)

وحين يتوج الأساتذة زميلًا لهم بأصواتهم، مع علمهم أن صاحب القرار النهائى فى الاختيار قد لا يكون معهم فى هذا الرأى، فهم يتيحون إرساء عمليًّا للقيم العلمية والجامعية الأصيلة التى تنادى بالرأى والرأى الآخر، وتنادى بتعدد المذاهب والمسالك على نحو ما سبقنا إليه جميعا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقوله: «أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، وسأضرب على هذا المعنى المهم مثلًا بأكبر عالمين مصريين فى تاريخنا المعاصر، وهما الدكتور على

مصطفى مشرفة، والدكتور أحمد زكى، وكلاهما كما يعلم كل الناس حبيب إلى قلبى إلى الدرجة التى جعلتنى أكتب عن كليهما كتابين كبيرين.

ففى ١٩٣٦ و١٩٣٩ و١٩٤٢ و١٩٤٥ تجرى انتخابات العمادة فى علوم القاهرة فيكون أحمد زكى هو صاحب أكثر الأصوات، ويأتى مشرفة بعده، لكن السلطة الأعلى تعين مشرفة دائمًا عميدًا، بدون أن يقلل هذا التعيين من قدر أحمد زكى، وقد كان هذا التوجه من خير القرارات التى أسديت إلى المجتمع العلمى فى مصر الحديثة، فقد أتاح لمؤسسة التعليم، وهى كلية العلوم أن يتولى أمرها ذلك العالم الجليل الذى نعرفه جميعًا أستاذًا ألمعيًا شديدًا حازمًا سباقًا إلى الشهادات العليا، وإلى دفع تلاميذه إليها، حفيًا بتأصيل العلم الأساسى والنظرى فى الجامعة التى هى مكانه الطبيعى، وفى ذات الوقت أتاح للوطن أن يفيد من الدكتور أحمد زكى أستاذ الكيمياء العظيم فى إدارة مصلحة الكيمياء من خلال وزارة الصناعة، ثم فى تأسيس صرح العلم التطبيقى الكبير وهو المركز القومى للبحوث.. وفيما بعد ذلك بسنوات تولى أحمد زكى نفسه منصب مدير الجامعة (جامعة القاهرة) بسهولة ويسر شديدين، وأصبح هو نفسه صاحب حق فى أن يختار لعمادة أى كلية واحدًا من ثلاثة!

(٥)

وخلاصة القول فى رأيى أن المناصب الجامعية الإدارية توفر فرصة ذهبية ومتسعا لتوافق رائع ونسبى بين أربعة عناصر: الكفاءات الفردية، والظروف الزمانية، والسلطات الأعلى، وآراء المجموع، إذا ما أخذنا الأمور بحب وهدوء.

وقد خاطبت رموز الصحافة فقلت: «أعتقد أنكم تتمنون فى الصحافة قانونًا يمكنكم من اختيار عشرة تختار السلطة الأعلى أحدهم لرئاسة التحرير.. أى أن يمكنكم القانون من أن تختاروا عشرة ثم تتركوا آخرين ـ أيا كانوا ـ يختارون منهم أيهم ولو كان ترتيبه العاشر!!».

■ ■ ■

الفصل الرابع والعشرون

التاريخ ينصف العمداء الذين أتت بهم الانتخابات

(١)

سأقدم باختصار شديد أربعة نماذج لأربعة عمداء بارزين لم يكن من المتوقع أن يصلوا إلى العمادة إلا عبر صناديق الانتخاب، وقد جاؤوا ولمعوا:

(٢)

النموذج الأول: العميد صاحب «المبادرة»، الذى يقود عملية التطوير والإحلال والتجديد بقوة وشجاعة، ويصدر فى هذا عن فكر مدروس وفلسفة واضحة، ويعتمد فى تقييم نفسه على الرأى العام الواضح القوى الذى يمكنه من ٨٠٪ من الأصوات فى المرات التالية للمرة الأولى بحيث يتنامى رصيده يوما بعد يوم، وبحيث يقبل منافسه السابق أن يعمل معه وكيلا.

هذا هو العميد الذى يرتفع بمنصب العمادة فوق منصب الوزارة.

وقد وجدنا نموذج هذا العميد فى الفترة الماضية فى كليات عديدة بدرجات متفاوتة، لم يكن هو القاعدة بالطبع، لكنه أيضا لم يكن الاستثناء، فإذا أخذنا أن أيًا من سيناريوهات التعيين لن يأتى به عميدًا، وإذا أتى به فلن يجدد له.

والذين عاصروا هذه الحقبة يستطيعون تفسير ذلك.

(٣)

النموذج الثانى: العميد الذى يحجبه سلفه بدون قصد، وربما يكون هذا النموذج هو الأكثر

خطورة.. وسأقفز إلى السيناريو مباشرة.. فاز الدكتور محمود نجيب حسنى أستاذ القانون الجنائى الأشهر بعمادة حقوق القاهرة مرتين، وفى المرة الثالثة أبدى اعتذاره لزملائه عن الاستمرار عميدًا، فانتخب زميله فى ذات القسم الدكتور فتحى سرور عميدًا لحقوق القاهرة خلفًا له..

هل كان السيناريو فى ظل تعيين العمداء يسمح للدكتور نجيب حسنى أو مَنْ فى موقعه بالاعتذار؟

ومَنْ الذى سوف يصدق أنه اعتذر عن الاستمرار؟

وهل كان التعيين يسمح باختيار أستاذ من نفس القسم؟

ألم يكن سيقال: حتى نعطى فرصة للأقسام الأخرى، وحتى لا تكون العمادة حكرا.. إلى آخر هذه الشعارات التى لا نزال نحبها وسوف نطبقها فى ظل التعيين؟

(٤)

فى هذا الصدد لابد أن أسجل أن عميدى طب عين شمس السابق والأسبق قد اكتفيا بمدتين من العمادة (٦ سنوات) واعتذرا عن الترشيح لفترة ثالثة، ومن الطريف أن الأسبق ـ وهو المغفور له الدكتور البنهاوى – رشح بعدها وزيرًا للصحة فاعتذر، وأن السابق ـ وهو الدكتور على عبدالفتاح ـ عين وزيرًا للصحة.

ولكن هذا لا يمنع سعادة بعض الكليات بعمدائها الشبان الذين جددوا العمادة أربع مرات كما حدث فى علوم الإسكندرية بالانتخاب.

(٥)

النموذج الثالث: العميد صاحب «المذهب السياسى القديم»، فسبحان من له الدوام، كثيرا ما تتغلب الأحوال على المذهب نفسه ربما بحكم فساد المذهب فيصبح صاحبه من الذين تغطى الريبة النظرة إليهم، ويصبح من الصعب على صاحب قرار الاختيار أن يأتى به، ولكن أساتذة

معهد الأورام القومى فى جامعة القاهرة لم يبخلوا بالثقة على الدكتور محمود شريف أحد قطاب منظمة الشباب السابقة فانتخب عميدًا، وكذلك لم يبخلوا بالثقة على الدكتور نعمان جمعة، القطب الوفدى البارز فانتخب عميدا لحقوق القاهرة.

ومن الحق أن يقال إن ثورة ١٩٥٢ نفسها فى أعنف لحظاتها لم تبخل بالعمادة على كثير من الأساتذة الأفاضل من الوفديين والإخوان المسلمين فى كليات الاقتصاد والطب، بل ووصلوا فى عهد عبدالناصر نفسه إلى أكثر من هذا بالتعيين المباشر..

(٦)

النموذج الرابع: العميد صاحب «الموهبة المبكرة»، الذى يكون طموحا أكبر بكثير من سنه فلا يجد فرصته فى الوقوف فى الطابور، وإنما فى الخروج من الطابور (وليس عنه) بأدب شديد، وفى ظل نظام يسمح بذلك ليقول لزملائه: جربونى!

هذا العميد قد لا يستطيع أن يقنع زملاءه المعاصرين له الذين يعرفون قدراته جيدًا..

وقد تكرر هذا النموذج فى كلياتنا. صحيح أنه لم يكن القاعدة، ولكنه أيضا لم يكن الاستثناء، فإذا أخذنا أبرز هؤلاء وهو الدكتور رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق الآن، لوجدنا أنه كان من المستحيل يوم فاز بانتخابات عمادة حقوق عين شمس أن يأتى إلى هذا المنصب بالتعيين، على الرغم من أنه بعد ذلك لم يلبث فيه إلا عاما ورشحه رئيس الجامعة نائبا له، ثم أصبح ثانى أقدم رؤساء الجامعات جميعا.

■ ■ ■

الباب السابع

الجامعة مؤسسة ذات مجالس

الفصل الخامس والعشرون

ترشيد المجالس الجامعية

(١)

أعتقد أن من أهم القضايا التى ينبغى أن نعنى بها تعديل دور المجالس الجامعية، وذلك بتفريغها وتهيئتها لمهمتها الأصلية التى تؤديها المجالس المناظرة فى جامعات العالم المتقدم. فقد أصبحت ظاهرة كثرة اللجان والمجالس الجامعية لافتة للنظر.

وليس من شك أن وجود هذه المجالس ضرورى لكنه ليس بالسبيل الوحيد لأداء الوظائف التى من المفترض أن هذه المجالس تقوم بها.

وعلى سبيل المثال فإن محصلة عمل أى لجنة للمكتبات فى أى كلية على مدى اثنى عشر شهرا لا يكاد يزيد على الدور الذى يمكن أن تقوم به لجنة من ثلاثة من أعضاء هيئات التدريس تجتمع مرة واحدة فى العام لتنسيق طلبات الكتب السنوية بالمواكبة لمعرض الكتاب، وفى مائتى كلية جامعية لم يتعد عمل هذه اللجنة أكثر من هذا إلا فى النادر جدًّا.

(٢)

وليس من الصعب أن نتصور حقيقة أن وجود بعض هذه اللجان قد يمثل تعويقا حقيقيا لأداء المهمة المطلوب منها، فقد حدث فى مرات عديدة أن شراء الكتب لم يتم، وأعيدت الموازنة الخاصة بالكتب دون استفادة عاما بعد عام لأن مقرر لجنة المكتبات صمم على أن يتقدم كل قسم إلى اللجنة فى موعد محدد بقائمة الكتب بعد أن تم توزيع الموازنة المرصودة على عدد أقسام الكلية، ولما

كان هذا المبلغ أدنى فى كثير من الأحيان من ثمن المرجع المفضل لدى كثير من أقسام الكلية فقد دارت مناقشات بيزنطية حول شراء كتاب كل سنتين لكل قسم من الأقسام.. دعك من أن أقساما أخرى لم تأخذ الأمر مأخذ الجد، وبقى خطاب مقرر لجنة المكتبات فيها ينتظر مجلس القسم القادم، ودعك من أن سكرتارية أقسام أخرى لم تشأ أن تتولى إتمام الرد الكتابى على مثل هذا الطلب..

وقد آثر مقرر لجنة المكتبات فى النهاية ألا يشترى شيئا على الإطلاق، ولو أنه اختار ترشيحات اثنين أو ثلاثة من طلاب الدراسات العليا النابهين أو حتى من طلاب البكالوريوس، لكان قد حقق إنجازا أفضل مما حققه بآلية تبدو منطقية ولكنها تثبت أنها عاجزة، لأنها لم تصدر إلا عن فهم قاصر لبيروقراطية تقليدية لم يعد لها مجال ولا مبرر..

ومن الطريف أن هذا المقرر كان - على سبيل الواقع - بمثابة التعويذة السحرية عند العميد، وكان يراه أقدر الناس على تنفيذ القانون فى هدوء، مع أنه كان فى قسمه الذى يرأسه وفى لجنة المكتبات التى يتولى منصب مقررها بمثابة أبرز الأساتذة على تعويق كل إنجاز أو تجديد.

(٣)

ولست أحب أن أفيض فى ذكر أمثلة على كثير مما يحدث فى المجالس الجامعية واللجان مما لا ينبغى أن يضيع فيه وقتها، مكتفيا بما أعرض من مقترحات للتطوير، لكنى سأكتفى بأن أذكر أن هناك طائفة من أعضاء هيئة التدريس تحرص كل الحرص على ألا يفوتها حضور هذه اللجان والمجالس، لا لسبب إلا للحرص على المقابل المادى للحضور، مع ضآلته، ومن العجيب أن هذه الطائفة هى التى تتولى الانحياز إلى كل ما من شأنه الحفاظ على ما هو قائم دون تجديد أو تطوير أو حتى تصحيح، وكأنما المهمة الأولى لهذه المجالس واللجان هى إقرار ما هو قائم وإبقاء ما كان على ما كان، وهذا هو أحد مصادر الخطورة فى جامعاتنا، ولكن الحق الذى لاشك فيه أن بعض العمداء الناجحين بلغة العصر لا يستمدون نجاحهم إلا من هذه القدرة على تجميد الأمور، متخذين من عهد الزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف مثلا أعلى.

وهكذا فإن آلية عمل المجالس الحالية تساعدهم بأقصى قدر ممكن على هذا التجميد المميت لروح الجامعة.

وبقى أن الأهم من هذا كله هو أن ننتبه إلى حقيقة يرددها كل وزير للتعليم العالى، وهى أن المجالس الجامعية هى المنوطة بكل الوظائف الجامعية العليا بدءا من التطوير والتخطيط ورسم سياسات البحوث، وحتى المتابعة والتقييم ومنح الدرجات وتعديل اللوائح، ولكن الاتجاه إلى تهميش دور هذه المجالس تجلى فى إحالة كثير من الأوراق إليها لمجرد الإحاطة والعلم، وفى الغالب فإن هذه الأوراق والإخطارات تأتى إلى اجتماع هذه المجالس بعد فوات موعد التقديم للمنح الدراسية أو الجوائز العلمية على سبيل المثال.

(٤)

ومع هذا كله فإنى أعتقد أن الأمل لايزال كبيرا فى أن تعود لهذه المجالس واللجان أهميتها المرموقة والكفيلة بتجديد الحياة الجامعية.

وفى هذا الصدد فإنى أعتقد أن حجر الأساس فى تنشيط دور المجالس يكمن فى تقليل اجتماعاتها والإعداد الجيد لهذه الاجتماعات، ويقتضى هذا تعديل النص القانونى الخاص بانعقاد المجالس الجامعية ليكون بمثابة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدلا من النص الحالى الذى يقضى بأن تنعقد هذه المجالس كل شهر على الأقل، ومن المفهوم أن النص فى صورته الجديدة يسمح بدعوة أى مجلس للانعقاد فى أى وقت يستدعى انعقاده حتى ولو تم هذا بصفة أسبوعية أو شهرية أو شبه شهرية.. كل ما فى الأمر أنه يختصر الإلزام بالانعقاد الشهرى إلى إلزام بانعقاد ربع سنوى.

وقد أثبتت التجربة أن أغلب المجالس الجامعية تؤثر تأجيل انعقادها فى شهرى يوليو وأغسطس على سبيل المثال وتفوض سلطاتها فى هذين الشهرين إلى رؤساء هذه المجالس، ولم يحدث نتيجة مثل هذا التفويض أى خطإٍ أو تجاوز، وذلك بسبب الفهم المتأصل لطبيعة سير الأوراق والمفردات.

هكذا يتم اختصار مرات انعقاد المجالس الجامعية إلى أربع مرات فى العام (على الأقل) بديلا عن الوضع الحالى الذى يجعلها اثنتى عشرة مرة (على الأقل).

الفصل السادس والعشرون

حاجتنا إلى مجلس أعلى للمؤسسات الجامعية

(١)

شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة محاولات جادة فى سبيل ضبط هياكل مؤسسات التعليم العام والبحث العلمى والتنسيق بينها، وقد أثبتت التجارب مدى حاجة المجتمع العلمى إلى تكرار التقاء القادة المسؤولين عنه فى لقاءات دورية منظمة تطرح فيها على بساط البحث القضايا المتجددة، والأفكار المتجددة أيضا، ونظرا لأن تاريخ التعليم الجامعى والعالى فى مصر قد شهد عدة تشريعات ومجموعة أخرى من التوجهات، فضلًا على التراث العريق الذى يقف شامخا وراء المؤسسة الجامعية والتعليمية الأقدم فى العالم كله، وهى الأزهر الشريف، التى تطورت حتى من قبل نشأة التعليم المدنى لتضع أسسا واضحة للشهادات الجامعية وما فوق الجامعية.

وفى أحيان كثيرة يجد الجمهور المصرى نفسه وهو يبشر بحديث طويل وواعد عن اللجوء إلى الأخذ بنظم تعليمية متقدمة فى إحدى المؤسسات التعليمية، فإذا الجمهور نفسه يندهش من هذا الحديث الطنان الرنان الذى يتفضل به بعض المسؤولين، بينما يعلم الجمهور تمام العلم أن هذا النظام الموصوف بأنه جديد موجود بحذافيره فى مؤسسة تعليمية مصرية أخرى ومنذ زمن بعيد.

وقد حدث هذا منذ أكثر من عشر سنوات عندما تم التهليل لفكرة الأخذ بالمجموع التراكمى فى ترتيب الطلاب عند التخرج فى الجامعات ، بينما كانت الكليات العسكرية تأخذ بهذه الفكرة بالفعل منذ أكثر من نصف قرن.

(٢)

منذ فترة قصيرة انعقدت ندوة رائعة للجنة القومية لتاريخ وفلسفة العلم فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، وقد خصصت الندوة التى رأسها مقرر اللجنة القومية الدكتور عبدالحافظ حلمى للبحث فى أهمية وضرورة تدريس تاريخ وفلسفة العلم، سواء فى مراحل التعليم العام أو التعليم الجامعى، ،وحين وصلنا إلى مرحلة صياغة التوصيات المحددة الموجهة إلى مسؤولين كبار بأعينهم، وجدتنى حفيا بالإشارة إلى أن كليات الحقوق تخصص مادة كاملة وقسما كاملا لتاريخ وفلسفة القانون.

وقد أثار هذا التنبيه إعجاب أساتذة الكليات العملية التى لم تصل بعد إلى هذه المرحلة المتقدمة من تضمين مناهجها الدراسية مقررا من أهم المقررات فى تكوين شخصيات الطلاب وعقليات الخريجين، فضلًا على حماية هذه النفسيات من قابلية الانخداع أو الانسياق وراء الأفكار البراقة أيًا ما كان مجالها، سواء فى العلم أو فى الحياة.

وفضلًا على هذا العنصر المهم الذى أشرت إليه فى الفقرة السابقة، وهو عنصر تبادل الخبرة الحقيقية والإفادة من التشريعات والنظم والتجارب، بل والإلمام بها كسبيل إلى الإفادة منها أو استلهامها أو تقديرها فى المحل الأول، فضلًا على هذا العنصر فإن هناك روحًا قومية ينبغى أن نسعى إلى نشرها على كل مؤسساتنا، ولا أقول: فى كل مؤسساتنا، لا من أجل توحيد الطابع، وهو أمر حيوى، ولكن من أجل تناسق الأجزاء بما يسمح بكل تميز كفيل بإعطاء صبغة مصرية حقيقية لكل مؤسساتنا.

(٣)

ومع أن هناك دعوات جادة لا مجال للانتقاص من صواب دوافعها إلى أن تكون الوزارة المسؤولة عن التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالى والجامعى وزارة واحدة بقدر الإمكان، على نحو ما تأخذ كثير من الديمقراطيات الغربية بمسؤولية وزارة واحدة عن كل الجوانب الحضارية والثقافية فى المجتمع، إلا أن ظروف الهيكلة الحالية فى المجتمع المصرى المعاصر وبنيانه الإدارى قد تدفعنا مؤقتا إلى التفكير فى وسائل أقل جذرية وأكثر عملية تحقق الجزء الأكبر من

الأهداف دون أن تقتضى كثيرا من التعديلات والتبديلات فى نظم كثيرة قائمة ومتعددة، وحتى لا يضيع وقت كثير فى التعويل على وسيلة واحدة من أجل تحقيق أهداف كثيرة لا ينبغى التأخر عن المضى قدما فى سبيل العمل على تحقيقها.

(٤)

من هذا المنطلق أجدنى وأجد القراء معى نطالب بإنشاء مجلس أعلى للمؤسسات الجامعية، إلى جوار المجلس الأعلى للجامعات، بحيث يظل المجلس الأعلى للجامعات مختصًا بالجامعات التابعة لوزارة التعليم العالى، على حين يمتد نطاق المجلس الأعلى للهيئات الجامعية ليشمل مؤسسات التعليم العالى والجامعى غير التابعة لوزارة التعليم العالى، وهى على وجه التحديد ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وتشمل ثلاث مؤسسات، هى:

(١) جامعة الأزهر: التى تتبع رئيس مجلس الوزراء مباشرة باعتباره وزيرًا لشؤون الأزهر.

(٢) أكاديمية السادات للعلوم الإدارية: التى تتبع وزير الدولة للتنمية الإدارية.

(٣) أكاديمية الفنون: التى تتبع وزير الثقافة.

والحاصل أن هذه المؤسسات الثلاث تمثل جامعات موازية تكاد تخضع فى كل نظمها وقوانينها لقانون الجامعات، وإن اختلفت فى عناصر بسيطة على رأسها تبعيتها (الدستورية) لوزير آخر غير وزير التعليم العالى، فضلًا على عدم عضويتها فى المجلس الأعلى للجامعات، على الرغم من عضويتها فى اتحادات الجامعات العربية والإسلامية والإفريقية والدولية.

ومقتضى هذا التفريق أن تحتاج كل شهادة صادرة من هذه المؤسسات الجامعية إلى معادلة من لجنة المعادلات ولجان القطاعات فى المجلس الأعلى للجامعات، وفى أغلب الحالات فإن معادلة الشهادة أصبحت تتم الآن على مستوى الشهادة نفسها وليس على مستوى حالة بحالة، ولكن هذا لا يمنع أن وضعا قلقا من إمكانية عدم الاعتراف لا يزال قائما وممكنا، مع أننا فى وطن واحد ونتقدم لوظائف واحدة.

(٥)

المجموعة الثانية: تشمل مجموعة الجامعات ذات المصروفات، وهى الجامعات الأربع الخاصة التى أنشئت عام ١٩٩٦، وما سبقها من جامعات خاصة أنشئت بقوانين خاصة، وأهمها مؤسستان ذواتا شأن خاص، وهما الجامعة الأمريكية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التابعة للجامعة الأمريكية، هذا فضلا على الجامعتين الألمانية والفرنسية اللتين أوشكتا على بدء نشاطهما.

وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات الجامعية الست (أو الثمانى) لها قوانين خاصة، إلا أنها تطبق كثيرا من قوانين ونصوص التعليم الجامعى العالى المصرى، بل وترتبط بوزارة التعليم العالى من خلال مستشارين يعينهم وزير التعليم العالى، بل إن الوزير نفسه هو الذى يصدر قرارات تعيين رؤساء الجامعات الخاصة بناء على طلب مجلس الأمناء، هذا فضلًا على أن الأغلبية العظمى من طلاب هذه الجامعات يلتحقون بها بعد الحصول على الشهادات المصرية (أو الشهادة المعادلة لها)، كما أن الأغلبية الساحقة من الطلاب من حيث الجنسية هى للمصريين، وهكذا يمكن القول: إن ضرورة التنسيق بين هذه الجامعات وبين الجامعات المصرية تقتضى قدرًا أكبر من الجهد والتسريع.

(٦)

المجموعة الثالثة: تشمل مؤسسات تعليمية ربما تبدو أقل علاقة بالجامعات الحكومية، نظرا لأنها ترتبط بمؤسسات سيادية وكادرات خاصة (مجموعة الكليات والمعاهد العسكرية وأكاديمية الشرطة)، بيد أن حسن الحظ ينبئنا بكل وضوح أن هذه الكليات والأكاديميات أصبحت تنتهج نظمًا جامعية تمامًا وتلتزم إلى أقصى الحدود بهذه النظم، ربما بأكثر من التزام الجامعات الحكومية بها.

فمنذ زمن بعيد توقف ما يسمى بتخريج الدفعات الاستثنائية فى هذه الكليات، ومعنى هذا أن الدراسة فى هذه الكليات أصبحت ترتبط بعدد محدد من السنوات الدراسية ، وبحد أدنى من السنوات الدراسية، هذا فضلًا على ما تم فى تطوير وإضافة مناهج علمية إلى مناهج هذه

الكليات، بحيث أصبح خريجوها يتمتعون بالفعل بالحصول على شهادات جامعية فى الوقت ذاته الذى يتمتعون فيه بشهاداتهم العسكرية.

ومن ثم فإن عضوية هذه الأكاديميات فى المجلس الأعلى للمؤسسات (أو الهيئات) الجامعية ستكون بمثابة خطوة متقدمة فى طريق تتويج جهود كثيرة بذلت فى سبيل تحقيق النسق الواحد والروح الواحدة.

(٧)

وخلاصة القول: إن المجلس الأعلى للمؤسسات الجامعية سيضم فى عضويته الجامعات وثلاث مجموعات من المؤسسات الجامعية على حين يضم المجلس الأعلى للجامعات ما يعرف بجامعات الحكومة، وستكون العلاقة بينهما شبيهة بالعلاقة بين المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للهيئات القضائية.

■ ■ ■

الفصل السابع والعشرون

حاجتنا إلى المجلس العالى للجامعات

(١)

شرحنا فى الفصل السابق دعوتنا إلى إنشاء مجلس أعلى للمؤسسات الجامعية، ومواصلة لهذا الفكر أدعو فى هذا الفصل إلى إنشاء المجلس العالى للجامعات.

شهدت الفترة الماضية تفعيلًا لدور المجلس الأعلى للجامعات فى مجالات كثيرة، ويعود الفضل فى هذا التفعيل إلى الدور النشط الذى يؤديه وزير التعليم العالى، كما يعود أيضا إلى أمانة المجلس وإدارته النشطة، وقد بدأ المجلس من خلال لجان القطاعات النوعية جهودًا جادة من أجل تطوير التعليم والدراسات العليا فى الجامعات المصرية، ومع تقديرنا لهذه الجهود وكل ما تسفر عنه.

ومع تقديرنا أيضا لمدى الحاجة إليها، فإنى أعتقد أن الحاجة قد باتت ملحة لإنشاء سلطة عليا مركزية للتخصصات الجامعية تختص بجميع الشؤون الجامعية الفنية بالتكامل مع اختصاص المجلس الأعلى للجامعات بالشؤون الاستراتيجية فى التعليم الجامعى.

(٢)

تفرض الحاجة إلى إنشاء المجلس العالى للجامعات عدة عوامل يأتى فى مقدمتها تفاوت التطور الزمنى وتفاوت العمر الجامعى الذى بلغته التجربة الجامعية المصرية الآن (ما بين ألف عام لجامعة الأزهر، ومائة عام لجامعة القاهرة، ومائتى عام لبعض كلياتها، وستين عاما لجامعة الإسكندرية، وخمسين عاما لجامعة عين شمس، وأربعين لأسيوط وبعض الكليات التى

تخارجت منها لتكون جنوب الوادى أو المنيا، وثلاثين لطنطا والمنصورة والزقازيق، وربع قرن لأربع جامعات أخرى). وعلى حين كانت الجامعتان الثانية والثالثة قد اعتمدتا بصورة شبه كاملة على المؤهلين فى الجامعة الأولى، فإن الأمر بدءًا من الجامعة الرابعة قد شهد تنوع المداخل بصورة طبيعية، ثم ازداد الأمر تعددًا وتنوعًا مع الزمن، وهكذا لم تعد هناك مدرسة جامعية مصرية واحدة، وإنما أصبحت هناك مدارس متعددة حرصت فى بعض الأحيان على التمايز وربما التخالف حتى فى الشكليات، وقد آن الأوان لأن يكون هذا التمايز والتنوع والاختلاف نفسه مقننا ومعترفا به على نحو قومى وليس بحاجة إلى استكشاف أو استطلاع ينتهى فى النهاية بإبداء علامات التعجب.

(٢)

كذلك فإن المجلس الأعلى بحكم تشكيله واختصاصاته ووقته الضيق يقتصر دوره على الاستراتيجيات القومية للتعليم الجامعى، وكذلك الأمر فى لجان القطاعات المختلفة بحكم تشكيلها ومهامها المنوطة بها، حيث تنظر فى السياسات والاستراتيجيات العامة دون أن تكون مؤهلة (ولا معنية) للفصل فى القضايا المرتبطة بالتخصصات المختلفة. وتكاد اللجنة العلمية الدائمة أن تكون بمثابة الكيان (أو التشكيل) الجامعى الوحيد القادر على أن يتناول القضايا التخصصية بما تضمه هذه اللجان من كبار الأساتذة فى كل تخصص من التخصصات، ولكن قانون الجامعات لم يتطلب منها هذا الواجب ولم يرخص لها بالقيام بهذا الدور، وانحصر جهدها فى النظر فى صلاحية أعضاء هيئات التدريس للترقيات.

غير أننا لا نستطيع أن نتجاوز عن إثبات حقيقة مهمة، وهى أن معظم أعضاء هذه اللجان قد دأبوا بحكم طبائع الأشياء على أن ينتهزوا فرصة لقائهم فى اجتماعات هذه اللجان لمناقشات ودية تتصل بتخصصاتهم، وربما اقتصرت هذه المناقشة على مجرد الدردشة العابرة، لكنها على كل الأحوال أظهرت مرة بعد أخرى لأساتذة الجامعة مدى حاجتهم إلى كيان كفيل بإتاحة الفرصة للنهوض بالمستوى العلمى والتعليمى لتخصصاتهم من خلال لقاء علمى وفكرى ذى محتوى وذى هدف.

(٤)

يعرف المشتغلون بالعلم أن أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا تضم لجانا قومية متعددة لفروع العلم المختلفة، كذلك يضم المجلس الأعلى للثقافة مجموعة من اللجان المرتبطة بالتخصصات العلمية التى تم التوافق على أن تتبع ما يسمى - خطأ - الكليات النظرية (أى كليات الآداب والحقوق والتجارة).. وقد تفاوت عمل هذه اللجان وتلك الأخرى تبعًا لأساليب فكر وأداء الذين تولوا رئاستها وعضويتها، وعلى حين عنيت اللجان الموجودة فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بتوثيق علاقات الوطن باللجان القومية المناظرة فى دول العالم ومؤسساته المختلفة، فإن طبيعة نشاط لجان المجلس الأعلى للثقافة تراوحت ما بين الانصراف إلى حسم الأمر فى جوائز الدولة التشجيعية وفحص الأعمال المقدمة لها، ثم إلى إقامة الاحتفاليات المختلفة مؤخرا، ولم يخل الأمر بالطبع من ومضات هنا وهناك من إنجازات رائعة كإعداد ببليوجرافيا القانون والعلوم الاقتصادية أو إعداد كتب عظيمة كالروائع فى الأدب العربى.

ومع هذا فقد غاب عن هذه اللجان بحكم طبائع الأشياء أن تقدم العناية المطلوبة لتطوير التعليم الجامعى (والعام) على مستوى التخصصات الدقيقة على نحو ما هو مأمول من مثل هذه اللجان.

(٥)

لكل هذه الأسباب تدعو الحاجة إلى وجود كيان مؤسسى يكون فيه التمثيل للتخصصات وليس للجامعات حسب موقعها الجغرافى (كما هو فى المجلس الأعلى)، وتكون العضوية فيه موزعة حسب فروع العلوم وليس حسب المناصب الإدارية.

على أنا نحب أن نقدم فى عجالة بعض الملامح الكفيلة بتكوين فكرة متكاملة عن تصورنا لهذا المجلس:

- يتكون هذا المجلس من مائة عضو كحد أقصى، وإذا علمنا أن عدد اللجان العلمية الدائمة الخاصة بالترقيات يدور الآن بعد التوسع وفصل بعض التخصصات حول رقم

١٢٠ لجنة، لأمكننا أن ندرك مدى سهولة تقسيم الدراسات الجامعية إلى مائة تخصص، وذلك بمراعاة عدد أعضاء هيئات التدريس فى التخصصات المختلفة، ومدى تمايز التخصصات الدقيقة عن بعضها.

- يكون اختيار العضو الممثل لكل تخصص من هذه التخصصات المائة فى المجلس العالى للجامعات بقرار وزارى جماعى من بين أقدم خمسة من الأساتذة العاملين فى هذا التخصص فى جميع الجامعات المصرية، ويستتبع هذا أن تصدر فى كل عام قرارات بتجديد العضوية لإحلال أعضاء جدد محل مَنْ انتهت خدمتهم، ويراعى فى هذا الاختيار والتوسيع المحدود لقاعدته (حسبما هو مقترح) إمكانية اعتذار بعض الأساتذة عن قبول اختيارهم لعضوية هذا المجلس بسبب ظروفهم الخاصة التى قد لا تمكنهم من أداء المهام المنوطة بأعضاء هذا المجلس.

- يصبح عضو هذا المجلس العالى بمثابة مستشار دائم لكل من الوزير والوزارة والمجلس الأعلى للجامعات فى كل ما يتعلق بالتخصص الذى اختير ليكون مستشاره، كما يصبح (بحكم القانون) بمثابة أمين اللجنة (أو اللجان الدائمة) التى تختص بالترقيات مع بقاء التقليد الذى استنه وزير التعليم العالى الحالى بأن يكون مقرر اللجنة بالانتخاب، وجواز أن يكون المقرر من الأساتذة العاملين أو المتفرغين على حد سواء، كما يصبح عضو هذا المجلس رئيسا لمجلس الأقسام العلمية على مستوى الجامعات المصرية وهو مجلس مستحدث يختص بالشؤون الأكاديمية والمنهجية ويضمن التنسيق القومى بين كل الجامعات.

(٦)

وعلى مستوى الأداء أو العمليات فإننا نطرح بعض الملامح:

- يتفرغ كل عضو من أعضاء المجلس العالى للجامعات لمهمته العلمية تفرغًا تامًّا، ويقتضى هذا أن يكون لكل عضو من أعضاء المجلس العالى للجامعات جناح فى مقر المجلس العالى، واثنان من السكرتارية المتميزين، وجهاز كمبيوتر مرتبط بالشبكة

الجامعية ودعم لوجستى، وتكون هذه الأجنحة ثابتة، بل تكون بمثابة مركز للوثائق الخاصة بالتخصصات المختلفة فى الجامعات المصرية وتحفظ فيها نسخ كاملة من كل الرسائل الجامعية التى أجيزت فى هذا التخصص ومن كل البحوث العلمية والمرجعية التى قدمت للجان الدائمة من أجل ترقية أعضاء هيئة التدريس (وللأسف الشديد فإن هذا الجزء من ذاكرة الجامعة المصرية يكاد يكون ممزقًا تمامًا إن لم يكن غائبًا تمامًا)، كما تحفظ فى هذا الجناح نسخ من الامتحانات التى وضعت فى الكليات المختلفة،ونسخ من البرامج التعليمية والمناهج المقررة، ونسخ من السير الذاتية لكل الأساتذة العاملين والمتفرغين فى هذا التخصص.

- يناط بعضو المجلس العالى للجامعات اختيار (فى الواقع هو تحديد وليس انتقاء) الأساتذة الذين يتولون مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه وذلك تبعًا للدور، والقوائم المتاحة فى المجلس، ويقتضى هذا الاتصال به ولو عن طريق الفاكس أو البريد الإلكترونى لتحديد اسم العضو الخارجى الذى سيتولى مناقشة الرسالة تبعًا للدور، وذلك بعد إقرار صلاحية الرسالة للمناقشة.

(٧)

وفيما يتعلق بالتكوين فإننا نتصور أن:

- تتولى أمانة المجلس الإعلان فى بداية كل عام الإعلان بالصحف عن تشكيل المجلس العالى وعن أرقام التليفونات التى يتم من خلالها الاتصال بكل عضو من أعضاء المجلس وعن ثلاث ساعات أسبوعية محددة لكل عضو من أعضاء المجلس يمكن لجماهير الجامعيين فيها مقابلته دون موعد مسبق، سواء كانت هذه الساعات متصلة أو منفصلة، كما يعلن فى هذا الدليل العنوان الإلكترونى لكل أعضاء المجلس العالى، وتعلن هذه البيانات كلها فى ربع صفحة من جريدتين يوميتين.
- يعلن كل عضو من أعضاء المجلس العالى للجامعات مواعيد تواجده فى مكتبه على اللوحة التى تحمل اسم سيادته على باب جناحه فى المجلس العالى للجامعات.

- يكون مقر المجلس العالى للجامعات فى إحدى المدن الجديدة القريبة من القاهرة، وتكون له مكتبة ثقافية وتربوية كفيلة بتوفير احتياجات أعضائه ولجانه.

(٨)

وفيما يتعلق بمرحلة التأسيس فإننا نتصور أن:

- يرأس وزير التعليم العالى المجلس العالى للجامعات، وينعقد المجلس مرة على الأقل كل شهر، وتنقل إليه كل اختصاصات لجان القطاعات التى تتطلب موافقة أكثر من قطاع.
- يعوض أعضاء المجلس العالى عن تفرغهم وعن تنقلاتهم وعن كل الجهود الدؤوبة المطلوبة منهم بما يكفل قيامهم بوظائفهم المرموقة فى سرعة تنمية وتطوير التعليم الجامعى على أنسب صورة.

■ ■ ■

الفصل الثامن والعشرون

تجربة مجلس الحكماء

(١)

على الرغم من أن التعليم الجامعى فى مصر يخضع بالكامل لإشراف وزارة التعليم العالى، ولمسؤولية الجامعات مسؤولية كاملة فى ظل استقلالها الذى ضمنه وكرسه القانون، فإن الدولة ممثلة فى الوزير وقيادات الجامعة، كانت أول من تبنى فكرة وجود مجالس غير تقليدية وموازية للمجالس الجامعية، ومع أن الدعوة لم تتبلور بعد فى إطار عمومى مقنن، فإن بعض المبادرات الفردية بدأت تحقق بالفعل ما ينادى به وزير التعليم العالى الدكتور مفيد شهاب من ضرورة وجود مجالس مناظرة لمجالس الأمناء فى الجامعات الغربية، مركزا على ما يمكن لهذه المجالس أن تسهم به فى سبيل الارتقاء بالتعليم الجامعى وبالأداء الجامعى فى ذات الوقت.

وفى هذا الصدد فقد أتيح لى أن أشهد الجلسات الثلاث الأولى لمجلس حكماء جامعة الزقازيق بدعوة كريمة من الدكتور محمد عامر رئيس الجامعة، الذى كان صاحب المبادرة الأولى فى الجامعات المصرية فى تشكيل مثل هذا المجلس.

وقد لفت انتباهى مدى الحماس الذى استقبل به أعضاء مجلس الحكماء مهمتهم الجليلة والأغلبية الساحقة منهم فوق الستين، بل إن أكثر من نصفهم فوق السبعين. وقد كرس هذا الحماس حقيقة أن العطاء الذهنى والفكرى لا يبلغ مداه ولا تألقه إلا مع تراكم الخبرات العقلية والذهنية على مدى السنين.

(٢)

أثار أعضاء المجلس فى هذه الاجتماعات الثلاثة كثيرا من القضايا المهمة التى شغلتهم ولا تزال تشغلهم حتى الآن.

تحدث أحد أعضاء المجلس ـ وهو عميد سابق لكلية العلوم ـ عن الجهد الذى بذله طول عمادته (التى استمرت أكثر من عشر سنوات) فى محاربة الدروس الخصوصية، ومع هذا فإنه صرح بكل وضوح بأن العميد ـ أى عميد ـ أصبح فى حاجة إلى تعديلات قانونية تتيح له أن يتصدى بالقانون ويحسم القانون لكل ما من شأنه أن يخل بالتزام أعضاء هيئات التدريس فى الربء بأنفسهم عن الوقوع فى براثن جريمة العصر الجامعية متمثلة فى هذه الدروس الخصوصية.

ومع أن العميد كان يعرف مدى إلمام أغلب أعضاء المجلس بحقيقة سيطرته على المشكلة فى أثناء عمادته، إلا أنه لم يكف عن استنهاض الهمم من أجل البحث عن نصوص وآليات كفيلة بالتصدى لمثل هذه الظاهرة قبل أن تدفن الرؤوس فى الرمال ونتجاهل تنامى الظاهرة مع الوقت.

(٣)

ولفت أحد أعضاء المجلس – وهو عميد قديم لكلية الهندسة – إلى ضرورة الأخذ بما تأخذ به الجامعات البريطانية من معايير ولجان تقييم الأداء الجامعى، ونجح العميد السابق فى أن يصور مدى الاهتمام الحثيث الذى كانت الكليات الجامعية البريطانية تركز جهدها فيه طيلة الفترة السابقة على حضور لجان التقييم، ووصف الأستاذ هذا الاهتمام بأنه كان يصل إلى درجة الرعب من أن تنتقص اللجنة المقيمة من مستوى التقييم الذى حصلت عليه الكلية من قبل.

وقد تحفظ بعض أعضاء المجلس على إمكانية تطبيق مثل هذا الأسلوب فى الجامعات المصرية بسبب الالتزام الحكومى بالتعليم المجانى واستيعاب الأعداد المتزايدة حتى لو كان هذا ضد ما هو متوقع من الإمكانات الثابتة وغير المتزايدة.

وعلى الرغم من هذا التحفظ المنطقى، فإن أغلبية الحاضرين ـ بمن فيهم رئيس الجامعة ـ كانوا أميل إلى فكرة ضرورة البحث عن وسيلة ما للأخذ بمثل هذا المنطق فى التقييم حتى لو استحال الأخذ بنفس الأسلوب بحذافيره.

(٤)

وأثار أحد أعضاء المجلس ـ وهو وكيل سابق لإحدى كليات الهندسة ـ ضرورة العمل على تفعيل دور اللجان التى شكلها مجلس الحكماء من بين أعضائه، وقد لفت النظر إلى أهمية أن يتركز عدد أعضاء كل لجنة حول متوسط تسعة أو عشرة أعضاء حتى يمكن للجان أن تصل وبسرعة إلى صياغات جيدة وعملية فى القضايا التى كلفت ببحثها، وكان المجلس قد استقر على تشكيل خمس لجان للبحث فى قضايا التعليم الجامعى والبحث العلمى والأخلاقيات والقيم الجامعية ومعايير تقييم الأداء الجامعى، فضلا على لجنة للتنسيق والصياغة بين أعمال اللجنة السابقة.

(٥)

واختلفت رؤية أعضاء المجلس فيما يتعلق بفكرة مشاركة القيادات الجامعية الحالية فى أعمال لجان المجلس، وعلى حين كان البعض يحبذ فكرة دعوة المسؤولين الحاليين للاجتماعات واشتراكهم بالرأى فى قضايا التطوير، فإن الأغلبية كانت مع الفكرة الأكثر عملية والقائلة بقصر دعوة المسؤولين الحاليين على الجلسات التى تقتضى تنويرا بحقائق الوضع الحالى من إحصاءات أو تقييم للحالة الراهنة، وبخاصة أن الوجود فى موقع المسؤولية قد يقيد الرؤية المستشرفة بحرية للمستقبل الرحب، والساعية إلى تغيير ما هو قائم إلى ما هو أفضل أو أكثر مثالية بعيدا عن قيود الواقع وسطوته.

(٦)

وفيما يتعلق بفكرة تقييم الأداء الجامعى طرح أحد أعضاء المجلس ـ وهو أستاذ مرموق لفلسفة القانون وتاريخه ـ بعض تصورات كفيلة بتحقيق الارتقاء السريع بالأداء الخلقى لأعضاء هيئات التدريس، ونبه سيادته إلى خطورة بقاء الأمور على ما هى عليه دون وجود

معايير للالتزام الأخلاقى على نحو يكفل الحفاظ على صورة ومهابة الجامعة بعيدا عما شاب أداء أعضاء هيئات التدريس فى السنوات القليلة الماضية من قصور أو تجاوزات.

(٧)

وطالب أكثر من عضو من أعضاء المجلس بإيلاء قضية الكتاب الجامعى الأهمية التى تستحقها فى ظل حرص الجامعة على أن تتيح المعرفة لطلابها خالصة من كل شائبة تعكس خلط الجهل بالعلم فى ظل الإسراع بطبع ملازم غير لائقة من أجل الإسراع بالحصول على العائد المادى لحقوق الإنتاج الفكرى فحسب.

ومع تأكيد رئيس الجامعة على إيمانه العميق بضرورة الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئات التدريس، فقد طلب إلى أعضاء المجلس معاودة التفكير فى وسائل جديدة ومبتكرة تكفل وضع حد لهذه المشكلة التى ما كان ينبغى أن توجد أصلا لو أننا انتبهنا منذ فترة سابقة إلى حقيقة وطبيعة الفكر الجامعى الذى لا يقبل التقيد بكتاب مقرر مهما كان مستواه.

(٨)

وكرر أكثر من عضو من أعضاء مجلس الحكماء الحديث عن أهمية قيام الجامعة من خلال قنوات خاصة بوضع الصيغ الكفيلة بتشجيع مستوى متميز من التأليف الأكاديمى الذى يضيف إلى اسم الجامعة ومكانتها على نحو ما هو مشهور من أمر الجامعات العالمية المتميزة التى لا تفخر بمبانيها ولا بعدد خريجيها، وإنما تفخر فى المقام الأول بما أفرزته من إنتاج فكرى متميز يصدر عن مطبعة الجامعة على نحو ما تشتهر به أكسفورد وكمبردج - على سبيل المثال.

(٩)

وقد برزت فى مناقشات أعضاء مجلس الحكماء الرغبة فى الحفاظ على ذاتية مناقشاتهم وبحوثهم، وفى هذا الصدد حرص الأعضاء على أن تكون دراساتهم منذ البداية هادفة إلى تقديم نموذج عملى تقتدى به الجامعات الأخرى، سواء نسبت التجربة إلى جامعتهم، أو مجلسهم، أو استباحها الآخرون على نحو ما يستباح كل فكر متاح ومباح.

الباب الثامن

من النمطية إلى التعددية

الفصل التاسع والعشرون

مستقبل التعليم الجامعى الخاص فى مصر

(١)

بدأت الجامعات الخاصة فى مصر بأربع جامعات صدر القرار الجمهورى بإنشائها عام ١٩٩٦ وتوالت بعدها جامعات صغيرة ومتميزة انتمت للعلاقات المصرية الغربية، حيث وجدت جامعات كندية وبريطانية وفرنسية وألمانية فضلًا على جامعة عربية مفتوحة وجامعة وطنية تطورت من مجموعة معاهد .. وبالإضافة إلى هذه الجامعات فقد نما عدد معاهد التعليم العالى الخاصة حتى وصلت إلى أكثر من مائة معهد عال خاص.

ونحن نلاحظ أنه حتى يومنا هذا وبعد مضى عشر سنوات على نشأة الجامعات الخاصة، لا يزال تقييمنا للتجربة يخضع للأطر النظرية القديمة، وكأننا نناقش مدى إمكانية تحقيق الفكرة ومدى صوابها ومدى إمكانية وجودها.

بل إن بعض الآراء التى تبدى من حين لآخر لا تزال تتصور أن بيدها أمر السماح للجامعات الخاصة بالوجود، فإذا هى تحاول أن تنفى وجود الجامعات التى هى موجودة بالفعل منذ عشر سنوات، ولا يكلف أحد نفسه بأن يقيم التجربة على ضوء ما أسفرت عنه من نتائج، سواء كانت هذه النتائج سلبية أو إيجابية.

وفى الحقيقة فإن من واجباتنا الأولى أن نتعمق دراسة التجربة التى قامت على أرض الواقع، وأن نقيم الإيجابيات والسلبيات، وأن نبحث فى الدوافع وراء هذه الإيجابيات أو تلك السلبيات.

(٢)

ويقتضى الإنصاف أن نبدأ بإلقاء نظرة عامة على صميم الإنجاز الذى تحقق من خلال هذه الجامعات فى سنواتها الأولى ، وتشير الأرقام التى نشرتها وزارة التعليم العالى إلى أن إجمالى المقيدين فى هذه الجامعات قد ارتفع من ١٣٨٥ طالبا فى العام الدراسى ٩٦/ ١٩٩٧، إلى أحد عشر ألف طالب فى العام الدراسى ٩٩/ ٢٠٠٠، على حين ارتفع عدد المقبولين من ١٤٣٥ طالبا فى العام الدراسى ٩٦/ ١٩٩٧ إلى ٥١٦٣ فى العام الدراسى ٩٩/ ٢٠٠٠.

ومعنى هذا ببساطة أن هذه الجامعات الأربع بعد أربع سنوات من وجودها ضمت عددا من الطلاب يكاد يوازى ما كان مقيدا فى جامعة المنيا فى العام الدراسى ٨١/ ١٩٨٢ بعد خمس سنوات من إنشاء تلك الجامعة، وهو مؤشر جيد إذا تذكرنا أن معظم القبول فى هذه الجامعات يعنى تمويلا ماديا يقوم به الأهل (باستثناء عدد قليل من المنح الدراسية) فى مقابل القبول المجانى فى الجامعات المصرية، وهو ما يعنى فى المقام الأول وقبل كل شىء إحساسًا بالجدية.

(٣)

وربما يدلنا هذا الرقم من ناحية أخرى على إيجابية مهمة، وهى أن هذه الجامعات لم تصب حتى يومنا هذا بعدوى التضخم التى أصابت الجامعات المصرية الحديثة، والتى جعلت أعداد الطلاب فى جامعة كجامعة الزقازيق ترتفع من ثمانية آلاف فى عام إنشائها (١٩٧٤) إلى واحد وستين ألفا فى عام ١٩٨١، ثم إلى قرابة مائة وخمسين ألفا فى العام الحالى، بل إن «نمو الطلب» على القبول فى هذه الجامعات لم يصل بعد إلى الحدود التى وصل إليها نمو الطلب على التعليم العالى فى المعاهد العليا (الحكومية والخاصة) التى بلغ عدد المقيدين فيها (٥٣ معهدا) ما يزيد على مائة وستين ألف طالب فى العام الدراسى الماضى ٩٩/ ٢٠٠٠.

فإذا ما تذكرنا أن مجموع عدد الكليات فى الجامعات الأربع الخاصة يبلغ ٢٧ كلية، أى أنه يزيد على نصف عدد المعاهد الخاصة (٥٣ معهدا) لأدركنا أن الكثافة الطلابية فى الكليات التابعة للجامعات الخاصة على سبيل الإجمال لا تكاد تتعدى خُمس الكثافة الطلابية فى المعاهد العليا الخاصة، وهو مؤشر جيد يضاف إلى المؤشرات الأخرى المنبئة عن إيجابيات التجربة.

(٤)

ويبدو حجم إسهام كل جامعة من الجامعات الخاصة مؤشرا على مدى الجهد والتمويل الذى أتيح لكل جامعة من الجامعات الأربع، وعلى سبيل المثال فإن الشقيقة الكبرى من هذه الجامعات الأربع، وهى جامعة ٦ أكتوبر، تستأثر الآن بخمسة وخمسين فى المائة من الطلاب المقيدين، وبستة وأربعين فى المائة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، على حين لا يتعدى نصيب جامعتى أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ومصر الدولية أكثر من ٦٪ لكل منهما من الطلاب المقيدين و١٣٪ لكل منهما من أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم، وربما يدعونا هذا إلى الدعوة إلى التفكير المنطقى فى اندماج هاتين الجامعتين الصغيرتين فى جامعة أقوى، وبخاصة أن إحداهما لم تُنْشَأ مبانيها الجامعية أو حرمها الجامعى حتى الآن، وفى هذا الإطار فإن الجامعة الثانية من حيث الحجم وهى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، تتمتع بوضع نموذجى بين الجامعات الأربع من حيث تناسى أرقام المقيدين وأعضاء هيئات التدريس.

(٥)

وعلى الرغم من أن عدد المقيدين فى الجامعات الأربع لا يكاد يذكر إذا ما قورن بالرقم الإجمالى للمقيدين فى الجامعات الاثنى عشر المكونة للمجلس الأعلى للجامعات، وهو الرقم الذى يقترب من ١,٢ مليون، فإننى أظن أن الرقم الذى حققته الجامعات الخاصة والذى يمثل ١٪ من إجمالى المقبولين فى الجامعات الاثنى عشر يمثل إنجازا حقيقيا من ناحية، كما يمثل صمام أمان للتجربة الجديدة من ناحية أخرى. فليس من المتصور أن تصل الجامعات الخاصة فى خلال خمس سنوات فقط إلى استيعاب عشرة فى المائة من المقيدين فى التعليم الجامعى على وجه الإجمال، على أننا لابد أن نخطط لمثل هذه النسبة خلال خمس سنوات أو عشر سنوات على أكثر تقدير.

على أنى من ناحية أخرى لا أستطيع أن أتجاهل تكرار محتوى دعوتى المعروفة إلى أن يكون كل التعليم العالى فى مصر تعليما جامعيا، وهى الدعوة التى أطالب بها بتفصيل وإلحاح منشور منذ ١٩٩٧، وربما يجدر بى أن ألخصها للقارئ الذى لم يطلع عليها من قبل فى اقتراحاتى بضم

كل المعاهد العليا والمتوسطة إلى أقرب الجامعات جغرافيا لها، وكلى أمل أن تستجيب الدولة عن قريب لهذه الدعوة بقرارات جمهورية معدة جيدا على نحو ما استجابت من قبل فى كليات التربية النوعية ورياض الأطفال، وفى هذا الصدد لابد من الإشادة بالجهد الحثيث الذى بذله وزير التعليم العالى الدكتور مفيد شهاب حتى تحقق هذا الحلم.

وربما يقتضى هذا على نحو مواز التفكير فى اندماج المعاهد الخاصة الحالية فى الجامعات الخاصة القائمة الآن أو فى الجامعات الخاصة الجديدة التى سوف تصرح لها الحكومة بالوجود فى السنوات القادمة.

وليس سرًّا أن عددًا كبيرًا من المعاهد الخاصة الآن كان بالفعل بمثابة نواة (بصورة أو أخرى) لبعض الجامعات الخاصة، وظنى أن التفكير التكاملى و من ثم روح التكتلات الاقتصادية كفيلة بأن تمد ظلالها لتصل إلى التعليم الجامعى والعالى، سواء فى ذلك الحكومى أو الجامعى.

(٦)

و إذا كان لابد من حديث عن جوانب أقل إيجابية فى تجربة الجامعات الخاصة، فإننى أفضل جانبا واحدا فقط من هذه التجربة، وهو كثرة الاعتماد على المعارين والمنتدبين وارتفاع نسبة هؤلاء بالنسبة إلى الأساسيين، وصحيح أن بعض الجامعات الحكومية نفسها بدأت بمثل هذا النمط من الاعتماد على المنتدبين، إلا أنى أعتقد أن مثل هذا النمط من «تكوين أعضاء هيئات التدريس» ليس فى صالح التجربة لا ماديا ولا معنويا، وفى اقتصاديات العمل لا ينكر أحد أن المعين أو الأساسى أكثر عطاء وأوفر فى اقتصاديات التشغيل من المنتدب مهما بلغت قيمة أجر المعين من ارتفاع ومهما بلغت قيمة أجر المنتدب من انخفاض، وبخاصة أن وظائف هيئات التدريس فى الجامعات لا تقف عند حدود المحاضرات وإنما تتعدى هذا إلى الامتحانات والقيد والتسجيل والريادة والمتابعة والإشراف التربوى وما إلى ذلك كله.

ومن الجدير بالنظر وإعادة النظر أن عدد أعضاء هيئات التدريس الأساسيين فى الجامعات الأربع قد بلغ فى العام الدراسى الماضى ١٠٦ مقابل ٥٢٥ من المنتدبين والمعينين، وهى نسبة غير متوازية، ومازلت أعتقد فيما صرحت به أكثر من مرة فى ندوات عامة من أننى أرى من واجب

الدولة أن تيسر الإعارة الكاملة وأن تيسر النقل الكامل لأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الحكومية إلى الجامعات الخاصة، بل وأن تتحمل بعض أجورهم، وليكن هذا فى صورة تحمل الدولة لحصة صاحب العمل فى التأمين والمعاشات والادخار على سبيل المثال، فمثل هذا التصرف الذى لا يكلف إلا ملايين معدودة كفيل بأن ينمى وجود هياكل جامعية قوية ومقتدرة تسهم بكل قواها فى إنشاء جامعات عظيمة سوف تنسب وتنتسب إلى مصر فى البداية والنهاية.

(٧)

وإذا جاز أن الحكومة تنفق على الجامعات ٤ , ٣ مليار من الجنيهات فلابد من منطق العدالة الاجتماعية أن تساعد هذه الجامعات فى ذات الحدود التى تحملت بها الجامعات بعض الجهد عن الدولة حين أتاحت الفرصة لواحد فى المائة مما تتحمله الدولة من نفقات التعليم الجامعى وهو ما يوازى ٤٣ مليونا من الجنيهات.

ولست أطلب أن تدفع الحكومة للجامعات هذا المبلغ ولكنى أطلب من الحكومة أن تحاول تقديم العون الفعال، سواء فى صورة تمويل بعض الكراسى العلمية تمويلا بشريا كاملا – على نحو ما كانت الحكومة تفعل فى المؤسسة العلاجية حين تتحمل كامل أجور الأطباء المقيمين من موازنة وزارة الصحة–، ولست أطلب هذا بالنص، ولكنى أطلب لهذه الجامعات بعضه، وهو أن تتقبل الدولة التخفيف عن كاهل الجامعات الحكومية من أعضاء هيئات التدريس الزائدين على حاجتها بأن ينتقلوا نقلا تاما إلى الجامعات الخاصة نظير تكفل الدولة بنفقات التأمين والمعاشات الخاصة بهم، وذلك فى مقابل خلاصها من نفقات أجورهم ومكافآتهم من ناحية، ونظير الدور التنموى العلمى الذى يمكن لهم أن يؤدوه باقتدار فى الجامعات الخاصة التى هى أحوج ما تكون إلى استقرار عدد أكبر من أعضاء هيئات التدريس.

ولنذكر أن عدد أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم فى الجامعات المصرية بلغ خمسين ألفا فى مقابل إجمالى ٨٦٣ فى الجامعات الخاصة، وهو ما يعنى أن الجامعات الخاصة تتمتع بكثافة أكبر من هيئات التدريس، ولكن خُمس هذه الكثافة فقط هو الذى يتمتع بوصف الأساسى.. ولابد من تدارك هذا الجانب بكل ما يمكننا من روح التعاون والتخطيط المتزن.

الفصل الثلاثون

حتى لا تكون جامعاتنا صورًا من بعضها

(١)

من اللافت للنظر أن بقايا عصر الشمولية الذى سيطر على حياتنا السياسية لفترة طويلة صبغت بعض فكرنا التعليمى بصبغة خطرة هى تشجيع التماثل والحث عليه، وإذا بنا نريد من مؤسساتنا التربوية والجامعية أن تكون طبق الأصل من بعضها ما دمنا فى نفس الوطن، بل إن بعض الصيحات البرلمانية تنادى بهذا من منطلق الظن بتكافؤ الفرص أو المساواة أو توحيد القوانين والنظم، ونحن بحكم تربيتنا الجامعية والعلمية نعلم أن فى هذا وأدًا لروح العلم والبحث العلمى، ولكننا مع هذا نواجه بالحديث عن أهمية أن تكون هناك كليات وأقسام بل جامعات نمطية حتى إذا ما أراد الطالب التحويل من مكان إلى مكان آخر وجد الأمور كما هى، وكأنما يراد بنا (أو لنا) أن نفرض الذوق الاستهلاكى الموحد على جامعاتنا.

وقد خصصنا فصلا من هذا الكتاب لشرح فكرتنا الداعية إلى تشجيع التمايز المثمر فى جامعاتنا، وضربت مثلين، أحدهما قائم بالفعل والآخر ممكن القيام، بل كان كلاهما بمثابة موطن اقتراحى من أجل تشجيع التمايز المثمر.

وأرجو فى هذا الفصل أن أستعرض من خلال تاريخ الجامعات المصرية نفسها بعض الأمثلة الأخرى الكفيلة بألا تكون جامعاتنا وكلياتنا الجامعية بمثابة صور كربونية (أو ضوئية) طبق الأصل من بعضها:

(٢)

كانت كليات الحقوق تأخذ بمبدأ دبلومى الدراسات العليا المعادلين لدرجة الماجستير

ثم الدكتوراه، ثم بدأت الدراسة لدرجة الماجستير فى الحقوق، وبدأت تبزغ الدعوة إلى إقرار الدراسات العليا فى كليات الحقوق على طريقة الماجستير والدكتوراه، ومن المتوقع أن تستتبع هذه الدعوة دعوة أخرى إلى إلغاء التأهيل للدكتوراه بنظام الدبلومين على نحو ما حدث فى كليات الطب فى بداية السبعينيات.

وأعتقد أن مثل هذا التوجه يجهض الإفادة من أسلوب كان فى حد ذاته كفيلًا بتوسيع الأفق، وتخرج من خلاله كل أساتذة القانون والاقتصاد الذين ثبت نجاحهم وتفوقهم فى أدائهم لوظائفهم.

ولهذا السبب الناشئ عن تجربة تاريخية ناجحة فإننا نرى أن تنتهج بعض الكليات فى المستقبل مبدأ التأهيل للدكتوراه عن طريق الدبلومين، على حين تنتهج بعض الكليات الأخرى مبدأ الماجستير، إذ ليس من سبيل إلى نجاح الكليات التى لا تتمتع بوفرة فى أعضاء هيئات التدريس فى الأخذ بأسلوب الماجستير لما يتطلبه من أعداد كبيرة تكفل الإشراف الدؤوب والمكثف، بل وربما كان من الأفضل أيضًا إعادة تقييم صلاحية كل من الأسلوبين تبعا للتخصصات المختلفة، فلربما وافق أسلوب الماجستير أقسامًا علمية معنية ببحث القضايا الجزئية التى تتطلب بحثا مرجعيا كأقسام القانون الدولى، على حين تظل أقسام أخرى كأقسام القانون الجنائى بحاجة إلى إلمام أوسع بمبادئ القانون العام من خلال أحد الأقسام المؤهلة لدراسة الدبلوم بها.

(٢)

وننتقل إلى المثل الثانى ففى إحدى نوبات التعصب المقيت (التى لا تكف عن البزوغ) صدر قرار بالتوقف عما كان سائدًا من قبول خريجى الثانوية الأزهرية فى كلية دار العلوم وأقسام اللغة العربية فى كلية الآداب، ولم يكن الأمر مصادفة أنه منذ ذلك اليوم المشؤوم امتدت تهمة أو لعنة تهمة التطرف إلى كلية دار العلوم، فضلًا على افتقاد الكلية لهؤلاء الذين كانوا يجيئونها متأهلين بأفضل ما تتطلبه الدراسة فى هذه الأقسام والكليات. ومن العار أننا نقبل استمرار هذا الوضع الشاذ الذى لا يدل إلا على قلة الوعى بألف باء حقوق المواطنة من ناحية، وألف باء حقوق الوطنية من ناحية أخرى.

بل إن من المثير للفزع فى نفس أى زائر أجنبى أن يكتشف أننا تخلينا عن هذا النظام الذى درس وتخرج تبعًا له رئيس مجمع الخالدين (مجمع اللغة العربية) الحالى العلامة الجليل الدكتور شوقى ضيف، الذى هو بلا جدال عميد الدراسات الأدبية العربية، هذا فضلًا على مئات الأساتذة المتميزين فى جامعاتنا المصرية والعربية، سواء فى دار العلوم أو فى كليات الآداب والتربية والبنات والألسن، بل والحقوق.. وقد آن الأوان للعودة إلى الصواب.

(٤)

من ناحية ثالثة فقد كانت جامعة الأزهر تسمح بقبول الحاصلين على الثانوية العامة فى كلياتها، فإذا هى تحاكى الأوضاع الشاذة وتفقد دماء جديدة هى أحوج ما تكون إليها..

بل لعلى أذكر مثلًا واحدًا كانت جامعة الأزهر قد تفوقت فيه على كل جامعاتنا بسبب فتحها الباب لدماء الثانوية العامة من ناحية، ولدراسة متميزة لم تكن موجودة فى الجامعات المصرية فى الوقت ذاته وهى كلية اللغات والترجمة..

ودعك من كليات الطب والهندسة والعلوم والزراعة التى استعانت على مدى عقدين كاملين بروافد الثانوية العامة.

(٥)

من ناحية رابعة فقد كانت كلية الآداب فى جامعة عين شمس فى بداية عهدها تأخذ بمنطق أو منهج السوربون فى توزيع المواد الدراسية على السنوات المتتالية، بحيث يتفرغ الطالب طيلة عام دراسى كامل لدراسة نفس المادة، ثم يدرس مادة أخرى فى السنة التالية.. وهكذا.

ومع حاجتنا الماسة إلى الأخذ بهذا النظام من أجل ضمان تكوين أمثل لأساتذة المستقبل، إلا أننا عدلنا عن الأخذ به دون مبرر، وربما تكون هناك فرصة للعودة إلى الأخذ به من خلال نفس الجامعة التى نمت فيها خلال السنوات الماضية عدة مراكز متخصصة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة يمكن للطلاب أن يتخرجوا من خلالها وقد أجادوا دراسة المناهج المتصلة بها.

الفصل الواحد والثلاثون

أهمية تحرر أكاديمية الفنون من النمطية الجامعية

(١)

أتيح لى منذ السبيعينيات (حين كنت أتردد على أستاذنا الدكتور حسين فوزى) أن أطلع على جدول أعمال مجلس أكاديمية الفنون أكثر من مرة، فوجدت أن ترقيات أعضاء هيئات التدريس فى الأكاديمية قد استغرقت أكثر من ثمانين فى المائة من البنود، ووجدت أن هؤلاء ـ وبعضهم فنانون قد احتلوا فى القلوب والنفوس مكانات متميزة ـ مطالبون بتقديم بحوث ـ صورية أو حقيقية ـ وبقضاء مدد معينة حتى يتدرجوا فى سلم وظيفى مشابه تماما لسلك الجامعة (معيد ـ مدرس مساعد ـ مدرس ـ أستاذ مساعد ـ أستاذ)، وهكذا يتحدد مكان الفنان تبعا لسنه وتاريخ تخرجه وتاريخ حصوله على ما يسمى بالدكتوراه!! فى آلات النفخ مثلا!

ولم يكن هذا الوضع الغريب إلا نتيجة طبيعية لاتجاه المسؤولين فى الأكاديمية إلى ترتيبها على صورة الجامعة !

وهى صورة لا تصلح للأكاديمية من قريب ولا بعيد على نحو ما فصل الأستاذ الكبير صلاح عبد الصبور القول ذات مرة حتى ذهب إلى أن الأكاديمية أدركتها الشيخوخة وهى وليدة!

(٢)

وربما لا نزال حتى يومنا هذا بحاجة إلى تجديد شباب الأكاديمية، ولعلى فى هذا الصدد أشير إلى جانبين مهمين:

الأول وهو أهم الأمور التى تجتذبنى للحديث عنها هو العناية بالدراسات الحرة من خلال الأكاديمية وهى دراسات ينبغى أن تكون حرة التلقى فى المقام الأول بأن تكون متاحة على أوسع نطاق فيتقدم إليها خريجو الجامعة أو التعليم العام أو ذوو الثقافة العامة ليحصلوا على دراسات منظمة لكنها حرة، وحرة لكنها منظمة... فى الفنون نفسها، وأن تكون هذه الدراسة حقيقية وجادة وكفيلة بأن ترتقى بمستوياتهم الفنية.

كذلك فإنى حريص على أن تمتد بعض هذه الدراسات لتشمل تاريخ الفنون كى تضيف إلى شخصيتهم وعلمهم وثقافتهم بعدا ضروريا ومهمًا.

وكذلك فإنى أشد حرصا على أن يمتد نشاط الأكاديمية إلى الدراسات الكفيلة بتذوق الفنون مما يؤهل للحاصلين عليها مستوى رفيعا من دقة الحس، ورقة الشعور، وأن تعمل بجد على أن تتيح للقائمين بالأعمال التى تتطلب هذا الذوق البعد الدراسى الأكاديمى بموازاة المعرفة.

(٣)

على أن سبل النجاح لمثل هذه الدراسات تتحدد فى نظرى من خلال أربع وسائل:

- مناهج مبرمجة.
- إمكانات تعليمية أساسية متاحة.
- أساتذة أكفاء.
- موقع قريب إلى دارسين هم فى الأصل غير متفرغين.

ومن حسن الحظ أن الأكاديمية تملك بعض المبانى التابعة لها والواقعة فى وسط القاهرة.

(٤)

أما الأمر الثانى الذى لا يفوتنى التنبيه إليه بسرعة ، فهو الخروج بالأكاديمية عبر حدود العاصمة، وهو أمر غنى عن التأييد بأسباب أو شروح ، وإن كان غائبا عن البال.

ومن العجيب أن الإسكندرية لا تزال حتى الآن غائبة عن ذهن ووجدان أكاديمية الفنون، مع أن مناخها وبيئتها كفيلان بجو تحتاجه الأكاديمية وتتطلبه.

الباب التاسع

الأمراض الجامعية المزمنة

الفصل الثانى والثلاثون

الجامعة وخطورة زواج الأقارب

(١)

من حسن الحظ أن كثيرًا من المعنيين بأمور الجامعة المصرية انتبهوا إلى خطورة ظاهرة التزاوج الداخلى على مستقبل الجامعة المصرية، ومن سوء الحظ أن هذه الظاهرة آخذة فى النمو والانتشار، بل إنها تكاد تصبح بمثابة القاعدة التى لا استثناء منها، وقد ساعد على تكريس هذا الوضع آليات قانونية وتنفيذية متعددة، منها أن القانون نفسه نص فى تعيين المعيدين على أن يكونوا من خريجى الكلية، وأن القانون أيضا نص على آلية رفع الدرجات الوظيفية بمجرد الحصول على الدرجات العلمية، كما نص على منح اللقب العلمى بمجرد إقرار اللجان الدائمة للترقيات لاستحقاق هذا اللقب.

وهكذا أصبح الجيل الجامعى يمضى فى نفق متتابع الخطى دون حاجة إلى أن يترك كليته إلى كلية أخرى ليحصل على درجة غير موجودة أو على ترقية غير متاحة، بل إن كشف أعضاء هيئة التدريس العاملين فى قسم من الأقسام قد لا يتغير على مدى عشرين عاما إلا بحدوث الوفاة فقط، وفيما عدا هذا فالكشف هو الكشف.

وفضلا على هذا كله فإن التمسك غير المبرر بقوانين الإسكان الاستثنائية قد صور لجماهير الجامعيين أنه ليس بوسع الإنسان أن ينتقل من جامعة إلى أخرى ولا من مدينة إلى أخرى، بل ولا من شقة إلى أخرى، فهى شقة العمر، ومن ذا الذى يستطيع أن يتخذ قرارا من هذا النوع فى ظل أوضاع استثنائية دامت منذ قبل الميلاد - نقصد بالطبع : ميلاد من أصبحوا الآن يمثلون جيل الأساتذة ورؤساء الأقسام.

(٢)

ومع أن هذا قد يبدو أمرا صعب المناقشة أو التداول، إلا أن التفكير المثمر فى مستقبل الجامعة أصبح يتطلب مواجهته بشجاعة، فلا يمكن للعلم أن يتجدد مع وجود هذه الصورة من الركود غير المبرر فى كل شىء، ويكفى على سبيل المثال أن نشير إلى بعض الظواهر المرضية التى تدل فى وضوح على مدى خطورة السير فى طابور واحد.

وسألخص بعض الملحوظات فى هذا المجال من خلال استقراء شخصى توصلت إليه على مدى سنوات تعاملى مع الأبحاث العلمية المتخصصة التى يقوم بها أعضاء هيئات التدريس الذين وصلوا إلى درجة مدرس وما فوقها.

- يؤسفنى أن أذكر أن بعض الأقسام العلمية تستهين على الإطلاق بكتابة المراجع العلمية لأى بحث تنشره، ويعود السبب فى هذا إلى أن الأستاذ الأول الذى علم الجميع فى هذا القسم لم تكن له أى خبرة تعليمية بالمراجع العلمية ولا بكتابتها، ولهذا ترى عجبا فى كتابة المراجع فى بحوث هذا القسم، ولم يحدث أن انتبه واحد فقط من أعضاء القسم إلى ضرورة العناية بهذا الجانب.
- وفى أقسام أخرى ترى احتقارا مزريا للغة القومية ولكل من يحاولون الاهتمام بها حتى إن الملخص العربى فى الرسائل يبدو وكأنه من عمل طلاب متوسطين فى المرحلة الإعدادية، فلا التزام بلغة ولا إملاء، ولا حتى قواعد الكتابة، وليس بوسعك أن تجد جملة واحدة سليمة ولا ذات معنى فى كل النص.
- وفى أقسام ثالثة ترى القسم كله عاجزا عن أن يصرف أى فعل فى اللغة الإنجليزية، فليس هناك فعل ماض ولا مستقبل ولا مضارع مستمر ولا ماض مستمر..
- بل إن هناك أقساما كاملة لا تعترف بوجود علامات الترقيم.
- وأخرى لا تعترف بوجود أى قاعدة من الأساس لكتابة الجداول والأشكال العلمية..

وقل مثل هذا فى كثير وكثير.

(٣)

وليس هذا هو لب الموضوع الذى نحن بصدده، ولكنه يعطى مؤشرا لأهمية التأهيل المتكامل لأعضاء هيئات التدريس على أيدى مجموعة متكاملة من الأساتذة، أو بعبارة أخرى فى مدرسة علمية متكاملة تستطيع أن تستكمل النقص الذى قد ينشأ فى شخصياتنا العلمية حين نتلقى العلم على أستاذ واحد أو على نصف أستاذ.

وربما أجدنى مضطرا إلى التأكيد على طبيعة مهمة باتت تلقى من إهمالنا قدرا لا بأس به، وترتبط هذه الحقيقة بأهمية الإيمان بالتقاليد العلمية.

ويبدو لى أننا فى مصر قد أصبحنا مع الزمن نفتقد الإيمان بهذه التقاليد، ثم نفاجأ بقسوة حين نقارن أنفسنا بالآخرين المتقدمين بهذه التقاليد وهى راسخة عندهم، ونظن أن هذا الرسوخ قد تحقق من تلقاء نفسه بينما هو نتاج مراحل متعددة من الالتزام المطلق بكل التفصيلات الدقيقة المكونة لهذه التقاليد.

(٤)

ويبدو لى أن هذا الفهم مرتبط بفهمنا للحرية، فنحن نفهم الحرية من زاوية التحرر من التقاليد أو القيود فحسب، ولكننا فى الوقت ذاته لا نفهمها على أنها حرية الاختيار بين تقاليد مختلفة أو قيود مختلفة.

نحن لا نفهم الحرية على أنها اختيار، ولكننا للأسف الشديد بعد عصور من التسلط بدأنا نفهمها على أنها انعدام القيود وليس اختيار القيود.

وهكذا نما فى شخصياتنا العلمية معنى العدمية، ومن باب تال: اللامبالاة والتواكلية واللانظام والفوضى... إلخ.

وخلاصة القول فى هذا الصدد هو ما لا أزال أكرره من أننا بحاجة إلى إعادة النظر فى نظامنا الجامعى بما يضمن استقلال الجامعة كمؤسسة من دون أن يستتبع هذا تكريس استقلال كل جامعة على حدة كمؤسسات منفصلة تماما، وقد أفضت فى شرح هذا المعنى فى دراستى المعنونة

«استقلال الجامعة لا استقلال الجامعات»، التى نشرتها فى كتاب «مستقبل الجامعة المصرية».

ويرتبط بهذا التفكير الحرص على إنقاذ المجتمعات الحالية من سيطرة التزاوج الداخلى وما يستتبعها من الأمراض العلمية الناشئة عن هذا التزاوج والتى هى أشبه ما يكون بالأمراض التى تنشأ عن زواج الأقارب، أو بعبارة أدق التى يزداد حدوثها فى المجتمعات التى تأخذ بسياسة زواج الأقارب، ولنذكر ما حاق بهذه المجتمعات من تدهور فسيولوجى ووراثى واضمحلال للذرية على مدى تاريخ الإنسانية.

ويبدو الأمر فى مجمله مرتبطا بتشريعات جامعية جديدة كفيلة بوضع معايير جديدة عند شغل الوظائف الجامعية والإعلان عنها، سواء فى مراحل الوظائف الصغرى (المعيدون والمدرسون المساعدون) أو الكبرى (رؤساء الأقسام والأساتذة) أو ما بين هذه وتلك.

(٥)

ومع هذا فإن سياسة الإصلاح التدريجى تقتضى منا الإسراع فى إقرار مجموعة من التشريعات العاجلة التى تسمح بتدارك جزئى للأمور يضمن من ناحية تراجع وتقلص الفكرة القائلة بازدهار التزاوج الداخلى، ويكون كفيلا من ناحية أخرى بتجديد الدماء على مدى عشر سنوات قادمة لتصبح الأمور أقرب إلى الاتزان، وهو ما سنتاوله فى الفصل التالى.

■ ■ ■

الفصل الثالث والثلاثون

تجديد الدماء فى الجامعات المصرية

(١)

أشرت فى الفصل السابق إلى خطورة ظاهرة التزاوج الداخلى وإلى الأسباب التى أدت إلى تنامى هذه الظاهرة.

كما تناولت العلاقة بين التشريعات الجامعية القائمة وبين نمو الظاهرة، وخلصت إلى إثبات أهمية الإسراع فى إقرار مجموعة من التشريعات العاجلة الكفيلة بمواجهة الظاهرة، تدريجيا من ناحية، وجذريا من ناحية أخرى، ومن أمثلة هذه التشريعات: أن يتم شغل ٢٠٪ على الأقل من وظائف المعيدين والمدرسين المساعدين والأطباء المقيمين من خريجى كليات أخرى، ويمكن تنفيذ هذا بأن تخصص شريحتان منفصلتان من هذه الوظائف عند الإعلان، ثمانون فى المائة من الوظائف لخريجى نفس الكلية (بدلا من الوضع الحالى القائل بمائة فى المائة)، وعشرون فى المائة لخريجى الكليات الأخرى، وهكذا يمكن لهندسة القاهرة أن تعلن عن أربع وظائف معيدين لأبنائها ينالها الأربعة الأوائل من خريجيها، ولكنها فى الوقت نفسه ستعين (فى الوقت نفسه وفى نفس القرار) معيدا خامسا من خريجى كليات أخرى قد يكون هو أول الخريجين فى هندسة عين شمس أو الإسكندرية، وقد يكون هو ثانى الخريجين فى أسيوط أو الزقازيق.. ولا يعجبن المرء من النتائج الفورية لمثل هذا التوجه التنفيذى فسنجد أول الخريجين فى جامعة القاهرة وقد ارتضى لنفسه أن يتركها ليعمل معيدا فى جامعة أخرى يجب أن يتتلمذ فيها على أستاذ عرفه وأعجب به فى أثناء دراسته، أو فى قسم آخر (فى الإسكندرية) عرف بتفوقه فى تخصصه الدقيق الذى لا يحظى بنفس القوة فى القاهرة.. وهكذا.

(٢)

والشاهد أننى أقترح أيضًا أن تطبق نفس القاعدة فى وظائف التدريس، وأن يراعى فى احتساب أقدميات المدرسين الذين يقبلون العمل والتقدم للإعلان فى جامعة أخرى غير جامعتهم التى حصلوا منها على الدرجة، نفس القاعدة القانونية التى تراعى فى احتساب أقدمياتهم فى نفس الكلية، وأن يتم التوسع فى تعيين الذين حصلوا على الدكتوراه وما يعادلها من غير الشاغلين لوظائف المدرسين المساعدين شريطة استكمالهم مقومات العمل الجامعى من تدريب ومعرفة وثقافة وإتقان للغات القومية أولا والأجنبية ثانيا، وقدرة على البحث والكتابة.

ولابد أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لم يعملوا فى وظائف المعيدين والمدرسين المساعدين فى حدود ٢٠٪ من إجمالى هيئات التدريس على نحو ما طبق فى الاقتراح السابق وبنفس الآلية القانونية.

(٣)

وربما أتقدم إلى الأمام خطوة لأقترح أن يكون شغل المرقى إلى وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين فى ذات الجامعة متأخرا عن شغله فى حالة القبول بمبدإ شغل المنصب المناظر فى جامعة أخرى بمدة لا تقل عن عامين فى كل حالة.

ومعنى هذا أنه إذا استكمل عضو هيئة التدريس مبررات الترقية إلى الوظيفة الأعلى بعد خمس سنوات وأصبح حائزا للقب العلمى للوظيفة الأعلى فإن فى وسعه أن يحصل على الدرجة من فوره فى أى جامعة أخرى غير جامعته، أما إذا أراد البقاء فى جامعته فإنه يصبح مطالبا بزيادة المدة إلى سبع سنوات على سبيل المثال، وأن يرتبط هذا بالطبع بهياكل الجامعات المختلفة وحاجتها إلى أعضاء هيئات التدريس.

(٤)

يرتبط بهذا كله أن يناط بالمجلس العالى للجامعات (الذى اقترحت تكوينه وهياكله ووظائفه

فى دراسة أخرى) الترشيح لوظائف رؤساء الأقسام فى الجامعات المختلفة، على أن يبدأ هذا تدريجيا باختيار من يشغل هذه الوظائف فى الأقسام التى تعانى من نقص الأساتذة العاملين (وهى للأسف ظاهرة موجودة)، وذلك بنقل بعض الأساتذة من جامعاتهم إلى الجامعات التى تفتقد الأساتذة مع تعويضهم ببدل توطن أو بوسائل أخرى..

و يرتبط بهذا أيضًا أن يمتد هذا تدريجيا ليكون شغل وظائف رؤساء الأقسام بقرار تنفيذى من المجلس الأعلى للجامعات بعد ترشيح واختيار المجلس العالى للجامعات.

(٥)

وربما أتقدم إلى الأمام خطوة أخرى فأطالب بالامتداد إلى اختيار العمداء بتطبيق المبدإ الذى أرساه القانون الحالى فى النص التشريعى الخاص بتعيين رؤساء الجامعات من بين أساتذة الجامعات (دون نص على أن يكون هذا الأستاذ من أساتذة الجامعة ذاتها)، وبذلك يكون من سلطة رئاسة كل جامعة عند الحاجة وفى الأحوال النادرة أن يعين عميدا للكلية من بين أساتذة الكليات المناظرة دون تقيد بأساتذة الكلية نفسها، وهو الوضع الذى أصبحنا بالفعل أحوج ما نكون إليه فى ظل وجود كليات حالية وجديدة لا تضم أكثر من أستاذين.

وليس معنى هذا ترك الأمور مطلقة دون تقييد، فإن فى وسع المشرع أن يضع من القيود ما يكفل لصاحب القرار حماية نفسه من كل ما قد تسوله له نفسه من تعسف أو إساءة لاستعمال الحق.

وفى وسعنا أن ننقل هذا الاختصاص إلى درجتين:

- مرحلة الترشيح، وتكون من سلطة المجلس العالى للجامعات بما هو متوافر له من قدرة وقواعد بيانات.
- مرحلة الإنفاذ، ومن الممكن إناطتها برؤساء الجامعات أو بالمجلس الأعلى للجامعات، أو المجلس الأعلى للمؤسسات الجامعية حيث نصبح عندئذ وبحق فى وطن واحد يفيد من كل كفاءة فى أنسب موقع للإفادة منها، وعندئذ يمكن الارتقاء باختيار عمداء كليات الجامعة الخاصة ليكون بالتنسيق مع المجلسين العالى والأعلى للجامعات، ومن خلال المجلس الأعلى للمؤسسات الجامعية.

الباب العاشر

تأملات هيكلية فى تاريخ الجامعة غير المكتوب

الفصل الرابع والثلاثون

تحية لجامعة عين شمس فى يوبيلها الذهبى

«تاريخ وفلسفة جامعة عين شمس»

(١)

يرى علماء النفس أن الأخ الثانى غالبًا ما يتميز بسمات كثيرة، ويكاد يتفوق بها على أخيه الأكبر، وأن ما يدفعه إلى هذا التميز غالبا هو ما يراه وما يحسه من تمييز للأخ الأكبر، ومن ثم فإنه يجد نفسه مطالبًا بإثبات ذاته، وبإثبات أنه قادر على أن يحقق ما لا يستطيعه الأخ السابق عليه، وبإثبات أنه يستحق من الاهتمام قدرًا لا يقل إن لم يزد على ما حظى به الأخ الأكبر، ولعلماء النفس فى تفسير الدوافع المختفية وراء هذا النمط من السلوك نظريات كثيرة صائبة فى مجملها، ومقنعة فى أغلبها.

ويبدو لى أن جامعة عين شمس كانت بمثابة النموذج الذى يمكن تقديمه على أنه المثل البارز لنظرية علماء النفس فى تفوق الأخ الثانى. كما يبدو لى أن هذا السلوك الذى سلكته جامعة عين شمس قد مضى على نحو ما يكون من سلوك الطفل حين يبدو وكأنه سلوك غير واع، لكنه فى النهاية لا يمكن تصنيفه على أنه سلوك غير واع، وهكذا نلجأ إلى وصفه بأنه فطرى أو غريزى حتى مع توافر عناصر الإرادة والنية والإصرار.

كانت جامعة عين شمس ثانى جامعة تنشأ فى القاهرة بعد جامعة فؤاد الأول، كما كانت ثانى جامعة تنشأ من رحم الجامعة الأولى بعد أن نشأت جامعة فاروق الأول فى الإسكندرية.

(٢)

وقدر لجامعة عين شمس أن تكون نشأتها مختلفة عن نشأة جامعة القاهرة، فلم تنشأ بالتحول من جامعة أهلية إلى جامعة جديدة، لكنها نشأت من كيانات متعددة كانت أقرب فى روحها إلى المدارس العليا وغير بعيدة عن روح الجامعة،هكذا نشأت الجامعة الجديدة من عدد كبير جدًّا من هذه الكيانات مقارنة بما نشأت منه جامعة القاهرة فى ١٩٢٥ التى نشأت من ٣ كليات فقط للآداب وللحقوق وللعلوم، ويمكن القول بأن كليتى الآداب والحقوق فى جامعة القاهرة اعتمدتا فى نشأتها على الجامعة الأهلية التى كانت مناهجها أقرب ما تكون إلى كلية مشتركة جامعة لما هو مشترك بين الآداب والحقوق، على حين اعتمدت كلية العلوم فى نشأتها على القسم العلمى من مدرسة المعلمين العليا التى كانت قائمة بالفعل بتخريج المدرسين القادرين على أداء وظائف التدريس فى المدارس الثانوية وغيرها.

أما جامعة عين شمس فنشأت على النحو التالى:

١- كلية العلوم: من شعبة العلوم والرياضة بكلية المعلمين بالأورمان، واختير الدكتور كامل منصور - الأستاذ فى علوم القاهرة - عميدًا لها.

٢- كلية الآداب: من شعبة الآداب بكلية المعلمين بالأورمان، واختير الأستاذ إبراهيم نصحى قاسم - المؤرخ - عميدًا لها.

٣- كلية الزراعة:من المعهد الزراعى بشبين الكوم، وعميدها المرحوم أحمد عبداللطيف النيال، وكان عميد ذلك المعهد منذ ١٩٤٧.

٤- كلية الطب: فرع كلية طب قصر العينى بمستشفى الدمرداش بالعباسية، وعميدها المرحوم الدكتور محمود أبوبكر الدمرداش.

٥- كلية التجارة: المعهد العالى للتجارة بالمنيرة، وعميدها المرحوم عبداللطيف حسين.

٦- كلية التربية: معهد التربية بالمنيرة، وعميدها الدكتور عبدالعزيز القوصى.

٧- كلية الهندسة: المعهد العالى للهندسة التطبيقية بالعباسية، وعميدها الأستاذ عبدالوهاب كامل.

٨- كلية البنات: من كلية المعلمات بالزمالك، وعميدتها قاسمة فهمى.

٩- وكانت الكلية الوحيدة التى أنشئت استكمالًا للجامعة هى كلية الحقوق، وعين عميدًا لها المرحوم عثمان خليل عثمان.

(٣)

وهكذا تفوقت جامعة عين شمس فى نشأتها من عدد أكبر من الكيانات الجامعية ، بل يمكننى القول إنه لم تحظ جامعة من الجامعات المصرية الاثنتى عشرة بهذا التكامل التام بين كلياتها عند نشأتها على نحو ما حظيت جامعة عين شمس. فلم يحدث لأى جامعة فيما بعد أن تبدأ بكل هذه الكليات مرة واحدة، وقد كانت هذه أولى الجزئيات التى تميزت بها جامعة عين شمس.

أما الجزئية الثانية التى تميزت فيها عين شمس فكانت فى توزع حرمها على هذا النحو الواسع، ورغم ما فى هذا التوزع من عيوب فإنه كان يؤكد بوضوح على معنى أن الجامعة كيان معنوى فى المقام الأول وليست كيانًا ماديًا متصلًا تحيطه أسواره وتتصل مبانيه، ويتصل بهذه الجزئية ما هو أهم من هذا، وهو أن الجامعة الجديدة كرست وجود إحدى كلياتها خارج المدينة كلها، وفى مدينة أخرى، وهى كلية الزراعة التى أنشئت فى شبين الكوم.وكانت جامعة الإسكندرية قد خطت خطوة مماثلة فى هذا الاتجاه بإنشاء كلية الزراعة فى دمنهور.

(٤)

ونأتى بعد هذا إلى الجزئية الثالثة وهى الخصائص المميزة لجامعة عين شمس عند نشأتها.

ومن أبرز هذه الخصائص سياسة القبول البديعة التى اتبعتها كلية الحقوق فى الجامعة الجديدة حين سمحت لكل متخرجى التوجيهية فى ذلك العام وفى الأعوام السابقة (حتى خمسين عاما مضت فى بعض المبالغات أو الروايات) بالتقدم إلى الكلية والقبول فيها، وكانت هذه الخطوة خطوة جبارة فى سبيل التأكيد على ديمقراطية التعليم فى عهد وزارة الوفد الأخيرة التى نشأت فى زمنها جامعة عين شمس.

ونأتى إلى السمة الرابعة التى استطاعت جامعة عين شمس أن تتميز بها فى نظام الدراسة فى كلية الآداب وقد تخلت عن هذه السمة المميزة بعد قليل للأسف الشديد، وكانت جامعة عين شمس قد بدأت التدريس فى كلية الآداب على النظام الفرنسى الجميل الذى يقضى بأن يدرس الطالب فى كل سنة دراسية تخصصًا بأكمله يتعمقه طيلة العام ويمتحن فيه فى نهاية العام، فإذا ما قضى السنوات الأربع كان له من تخصصه الأساسى النصيب الأوفى، كما كانت له من دراسته للآداب الأخرى حظوظ متعاظمة، ومن حسن الحظ أن الذين درسوا فى كلية الآداب على هذا النظام لا يزالون يتصدرون الحياة الفكرية فى تخصصاتهم الدقيقة ، وبوسعهم أن يقارنوا لنا بين إيجابيات النظام العظيم الذى تعلموا على منواله، وبين ما نزعم أنه إيجابيات بديلة فى النظام العقيم الذى لا نزال نأخذ به فى كل كليات الآداب المصرية الآن.

(٥)

السمة الخامسة التى استطاعت جامعة عين شمس أن تفرضها منذ بداياتها، هى أن تكون درجة الماجستير محتوية على دراسة بالإضافة إلى البحث، وبهذا أصبحت هناك لأول مرة فى الجامعات المصرية مقررات دراسية فى الماجستير بالإضافة إلى الرسالة العلمية التى يحصل بها الطالب على الدرجة، وقد تطور هذا النظام الذى بدأته جامعة عين شمس، بل وبولغ فى تطويره إلى حد مخيف فى قطاع الدراسات الطبية، حيث أصبحت الرسالة ـ مؤخرًا ـ مجرد متطلب من متطلبات الحصول على درجة الماجستير التى أصبحت تستند فى مجملها ـ وليس فى معظمها ـ على المقررات الدراسية، وهو ـ للأسف الشديد ـ نظام غريب وفريد تطور فى قطاع التعليم الطبى حتى أودى بصورة شبه نهائية باحترام روح البحث العلمى، وهو الروح المتدنية بالفعل فى الدراسات العليا الطبية، ولا ظن أن رواد جامعة عين شمس كانوا يتوقعون أن يصل الأمر بالتطوير الذى استحدثوه إلى هذا الحد الذى وصلنا إليه.

السمة السادسة التى تميزت بها جامعة عين شمس، هى ترحيبها بمبدإ التخصص المشترك أو المزدوج فى كليات العلوم، فعرفنا تخصصات من قبيل : كيمياء حيوان، وكيمياء جيولوجيا، على حين ظلت الجامعات الأخرى لفترة طويلة متمسكة بنظام التخصص الواحد، وقد مكّن النظام الذى اتبعته جامعة عين شمس خريجيها من أن ينالوا وظائف أصبحت تقتصر عليهم

دون غيرهم من خريجى الجامعات الأخرى بل إن كثيرًا من كليات العلوم المصرية لجأت فى النهاية إلى الأخذ بأسلوب عين شمس فى هذا الصدد.

(٦)

السمة السابعة التى تميزت بها جامعة عين شمس، هى تمسك بعض كلياتها بمستويات مرتفعة لتحقيق النجاح فيها، وقد اقتضى هذا بالطبع ما شاع فى ذلك الوقت عن انخفاض نسب النجاح فى إحدى كلياتها البارزة إلى معدلات لم تعرفها الجامعات الأخرى ولا الكليات المناظرة، ولكن مع الزمن سرعان ما حققت شهادة البكالوريوس التى تمنحها هذه الكلية بالذات مرتبة متقدمة عن الشهادات المناظرة، بل إنه فى ظل اقتصاد اشتراكى قائم على رأسمالية الدولة ومغلق تمامًا وملتزم بتعيين كل الخريجين، كانت إحدى شركات المقاولات البارزة (وهى شركة قطاع عام) تجاهر علانية - بل ونشرًا - بتفضيلها الحاصلين على البكالوريوس من الكلية التابعة لهذه الجامعة على خريجى كليات الجامعات الأخرى.

■ ■ ■